

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية وآدابها
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة



اعتراضاتُ الرَّضِيِّ على سيبويهِ

في شرح الكافية

بحث تكميلي مقدَّم لنيل درجة الماجستير في اللُّغَة العربيَّة وآدابها

تخصص: نحو وصرف

إعداد الطالب

محمد بن عبدالله بن صويلح المالكي

الرقم الجامعي: ٩٣ - ٨٠٠ - ٤٣٣

إشراف الأستاذ الدكتور

رياض بن حسن الخوَّام

١٤٢٤هـ / ١٤٢٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات :

الاسم الرباعي : محمد بن عبد الله بن حويل المالكي الرقم الجامعي : (٤٢٢٨٠٠٩٢)

كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا العربية فرع : اللغة والنحو والصرف

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الماجستير في تخصص : النحو والصرف

عنوان الأطروحة : اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الأطروحة

بتاريخ : ٢١/٨/١٤٢٥ هـ : توصي اللجنة بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة

والله الموفق ،،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف : رياض حسن الخوام المناقش الداخلي : سعد الغامدي المناقش الخارجي : محمد محمد الحسيني المحمود

التوقيع : التوقيع : التوقيع :

يعتمد : رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ.د. صالح بن سعيد الزهراني

التوقيع :

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فهذا بحثٌ بعنوان: "اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية"، ترجع أهميته إلى اعتماده على هذين العَلَمين ذَوَيْ المنزلة السامقة بين علماء النحو العربي، وقد هدف إلى جمع اعتراضات الرضي على سيبويه في كتابه شرح كافية ابن الحاجب، وهي اعتراضات نحوية؛ لأن الكتاب كتابُ نحو، ثم دراسة هذه الاعتراضات ومناقشتها لمعرفة وجاهتها من عدمها.

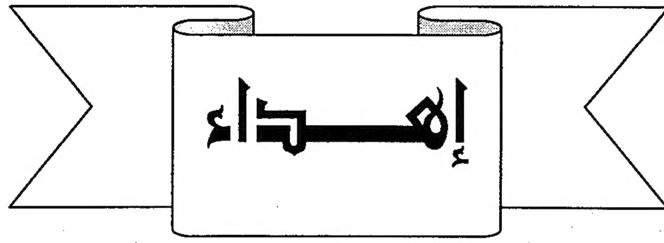
وقد استوى البحث في فصلين تسبقهما مقدمة فتمهيد، وتقفوهما خاتمة، مذيَّلة بالفهارس.

تحدثت في **المقدمة** عن دوافع اختيار الموضوع ومنهج الدراسة، وتحدثت في التمهيد عن هذين العَلَمين بترجمة لهما، ثم وضَّحت المقصود من الاعتراضات.

أمَّا الفصل الأول فكان بعنوان: اعتراضات الرضي على سيبويه في الأدوات، وقد اشتمل على اعتراضاته المتعلقة بأحكام الأدوات وتركيبها.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان: اعتراضات الرضي على سيبويه في أحكام التراكيب النحوية، وقد اشتمل على اعتراضاته المتعلقة بالمعرب والمبني، والإعراب بالنيابة، والمرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والتوابع.

وقد كان من أهم نتائجه أن مذهب سيبويه كان راجحاً في كثير من مسائل البحث، حيث ترجَّح على غيره من المذاهب في خمس عشرة مسألة، وأن اعتراضات الرضي كانت متجهةً في سبع مسائل، وغير متجهة في إحدى وعشرين مسألة، وأنه لم يكن مسبوقاً في أغلب الاعتراضات.



إلى والدي العزيز:

الذي غرس فيَّ حبَّ العلم، وروَّضَني في رياضه، ووطَّنني على تحمُّل عنائه.

وإلى القلب الرحيم، والصدر الرؤوم، والدتي العزيزة:

التي ما فتئت تتضرّع إلى الله تعالى بدعائها لي صباح مساء، متحمّلة تبعات انقطاعي إلى الدراسة.

إليهما ثمرةً ربَتْ من غيث تربيتهما العظيمة.

فجزاهما الله خير ما يجزي والداً عن ولده... وأنسأ في أجلهما... وأسبغ عليهما آلاءه ظاهرة وباطنة...

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإنَّ من نِعَمِ الله - عزَّ وجلَّ - على لغة القرآن الكريم أنْ هيَّأ لها مَنْ يعتني بها ويسبر غورها ويستخرج مكنوناتها، ولمَّا كان علم النحو ميزانها وقانونها الضابط، وأداةً لا يستغني عنها الفقيه والمجتهد، ووسيلة لحذق اللسان العربي، كان من أجلِّ علومها وأخطرها وأوفرها حظًّا في الدرس والتأليف.

ويعدُّ سيبويه – رحمه الله – إمام العربية وقطب النحاة، كما يعدُّ كتابُه الموئل في الدراسات النحوية، ولا غرابة! فقد سُمِّي بقرآن النحو، وقيل لمن يروم قراءته: هل ركبت البحر؟ تعظيماً واستصعاباً له!

وقد اشتغل النحاة من بعده بهذا الكنز النفيس شارحين له ولشواهده وناقدين ومعلقين على نوادره.

ولمَّا كان ذلك شأنه رغبْتُ في صرف همتي إليه، وأحببت أن يكون انطلاقي إليه من عالم متأخر.

ولمَّا كان الرضيُّ من أعلام المحقِّقين، الذي قيل عنه: "إنه ليس في المتأخرين مَنْ اطلَّع على تدقيقات كتاب سيبويه مثله" وكان كتابُه شرح كافية ابن الحاجب ذا مكانة رابية تُفصِح عن إحاطته بأسرار النحو وأوابده، وكان معترضاً على سيبويه في بعض مسائل النحو – استعنت بالله ليكون بحثي في دراسة تلك الاعتراضات، ويكون عنوانه "اعتراضاتُ الرَّضيِّ على سيبويه في شرحِ الكافية".

وثمَّة دوافع أخرى لاختيار هذا الموضوع، منها:

١- أن هذا الموضوع لم تتَّجه إليه أنظار الباحثين.

٢- أنَّ دراسةً تعتمد على علمين لهما هذه المكانة العلمية المرموقة جدٌّ مفيدةٍ للباحث، غيرَ شك.

٣- أنَّ دراسةَ هذه الاعتراضاتِ - فوق ما تكشفه من وجاهتها أو عدمها - توضِّح مكانتهما.

٤- الوقوف على كثير من المسائل النحوية المختلفة ومعرفة مواقف النحاة فيها.

وقد استوى هذا البحث في فصلين تسبقهما مقدمة فتمهيد، وتقفوهما خاتمة متبعَة بفهارس فنيّة لتيسير الانتفاع به، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

١- **المقدمة:** وفيها الحديث عن دوافع اختيار الموضوع ومنهج الدراسة.

٢- **التمهيد:** ويشتمل على ما يأتي:

أ- ترجمة لسيبويه، وإشارة مختصرة إلى كتابه.

ب- ترجمة للرضي، ونبذة مختصرة عن كتابه ومنهجه النحوي.

وقد أوجزْتُ فيهما لأني مسبوق إلى الحديث عنهما، ولم أجد جديداً تمكن إضافته.

ج- تعريف الاعتراض، والفرق بينه وبين الاستدراكات والتعقبات والمؤاخذات.

٣- **الفصل الأول:** اعتراضات الرضي على سيبويه في الأدوات، وقد اشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: اعتراضاته في أحكام الأدوات.

المبحث الثاني: اعتراضاته في تركيب الأدوات.

٤- **الفصل الثاني:** اعتراضات الرضي على سيبويه في أحكام التراكيب النحوية، وقد اشتمل على ستة مباحث، وهي:

المبحث الأول: اعتراضاته في المعرب والمبني.

المبحث الثاني: اعتراضاته في الإعراب بالنيابة.

المبحث الثالث: اعتراضاته في المرفوعات.

المبحث الرابع: اعتراضاته في المنصوبات.

المبحث الخامس: اعتراضاته في المجرورات.

المبحث السادس: اعتراضاته في التوابع.

٥- **الخاتمة:** وفيها أهم نتائج البحث.

٦- **الفهارس الفنيّة.**

منهج البحث:

جمعت اعتراضات الرضي على سيبويه في كتابه شرح الكافية ، مع ملاحظة أنني اقتصرت على الآراء التي نسبها الرضي إلى سيبويه ، ثم اعترض عليه فيها .

أما مظهر الاعتراض فقد كان بالتصريح بلفظه ، أو بوصف الرأي بالضعف ، أو بالتعسف ، أو بالإشكال ، أو بأنه لا معنى له ، أو أن فيه نظراً ، مع تقويته رأياً آخر لغيره أو من ابتكاره .

ثم قمت بما يأتي :

١- أذكر نص الرضي في المسألة.

٢- أوضح الاعتراض بإيجاز.

٣- أناقش المسألة بدراستها من خلال كتب النحو ذات الصلة مركّزاً على اعتراض الرضي حتى أصل إلى ما يترجح لديَّ فيها.

٤- خرَّجت الشواهد النحوية من بعض مظانها المهمة.

وقد واجهتني صعوبات كثيرة منها :

- أن أسلوب سيبويه غامض في كثير من الأحيان ، وإذا كانت ألفاظه تستغلق على النحاة الأقدمين كابن كيسان ، فكيف بحدثٍ في باكورة التجربة ؟!

- غموض بعض مسائل البحث التي ذكر النحاة في شأنها أنها لم يفهمها إلا الخليل وسيبويه.

- رداءة بعض الأجزاء من مصورة شرح السيرافي المخطوط التي عوّلت عليها كثيراً في تفسير نصوص سيبويه، فقد لاقيت فيها صعوبة شديدة لا يدركها إلا مَنْ عانى التحقيق وعايش مشكلاته.

وفي الختام: يطيب لي أن أذكر فأشكر مَنْ كان له فضل عليَّ بعد الله عز وجل، فالشكر لوالديّ العزيزين ولإخواني الأعزاء؛ إذْ يسروا لي ما لا أحيط بثنائه من أجل إكمال الدراسة.

وينساق الشكر الجزيل إلى من:

له أيادٍ عليَّ سابغةٌ أعدُّ منها ولا أعدِّدُها

مَنْ درَّس لي في السنة المنهجية، ثم تعهَّد هذا البحث بكريم رعايته وعنايته، فألفيته بحراً في العلم والخلق، إنه سعادة الأستاذ الدكتور: رياض بن حسن الخوَّام، فجزاه الله عني خير الجزاء.

والشكر موصول لهذه الجامعة التي نهلت من معينها العذب ممثلة في كلية اللغة العربية وآدابها، خاصًّا بالذكر عميدها سعادة الدكتور: عبدالله بن ناصر القرني، ورئيس قسم الدراسات العليا العربية سعادة الأستاذ الدكتور: عليان الحازمي، والرئيس السابق سعادة الأستاذ الدكتور: سليمان العايد، ولا يفوتني أن أشكر المناقشين الفاضلين لتفضلهما بقبول المناقشة.

كما لا يفوتني أن أشكر من أمدَّني بمصدر أو مرجع من زملائي الفضلاء.

وأخيراً أسأل الله جلَّت قدرته أن يوفقنا لما فيه الخير، وأن يجعل أعمالنا خالصةً لوجهه، إنَّه جواد كريم.

وكتبه في البلد الأمين الفقير إلى عفو الله تعالى

محمد بن عبدالله بن صويلح المالكي

١٤٢٥/٣/١٥هـ

التمهيد

ويشتمل على :

- ترجمة لسيبويه .
- ترجمة للرَّضيِّ .
- تعريف الاعتراض .

سيبويه (*)

اسمه ونسبه:

هو عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث بن كعب، ويكنَّى: أبا بشر، وأبا الحسن وأبا عثمان وأبا الحسين، وأشهر هذه الكُنى: أبو بشر.

لُقِّب بسيبويه، وهي كلمة فارسية معناها رائحة التفاح، وقيل: معناها الثلاثون رائحة[1].

مولده ونشأته:

ولد بقرية من قرى شيراز، يقال لها: البيضاء ببلاد فارس[2].

ولم تتحدث مصادر ترجمته عن تاريخ ولادته، غير أنه من المرجَّح أن يكون في العقد الرابع من القرن الثاني الهجري بالنظر إلى أن تاريخ وفاته ١٨٠، وعمره حينذاك أربعون ونيِّف.

رحل مبكراً إلى البصرة فصحب في أول أيامه المحدِّثين والفقهاء، ثم لزم حمَّاد بن

(*) تُرجم له في: مراتب النحويين: ١٠٦، وأخبار النحويين البصريين: ٦٣-٦٤، وطبقات النحويين واللغويين: ٦٦-٧٢، والفهرست: ٨١، ونزهة الألباء: ٦٠-٦٦، وبغية الوعاة: ٢/٢٢٩-٢٣٠، والأعلام، ٥/٢٥٢، ووفيات الأعيان: ٣/٤٦٣-٤٦٥، وإنباه الرواة: ٢/٣٤٦-٣٦٠، ومفتاح السعادة: ١/١٥٣-١٥٤، والمعارف: ٥٤٤، وسير أعلام النبلاء: ٨/٣١١-٣١٢، وتاريخ بغداد: ١٢/١٩٥-١٩٩، وروضات الجنات: ٥/٣١٩-٣٢٣، ومعجم الأدباء: ٤/٤٩٩-٥٠٦، ودائرة المعارف الإسلامية ١٢/٤٠٦-٤٠٩، وكتاب سيبويه إمام النحاة: ٧٣ وما بعدها، وكتاب شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٢١-٣٥.

(١) أخبار النحويين البصريين: ٦٣، وإنباه الرواة: ٢/٣٤٦، والفهرست: ٨١.

(٢) طبقات النحويين اللغويين: ٦٦، وبغية الوعاة: ٢/٢٢٩.

سلمةَ المحدِّث البصري، فبينما هو يستملي عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء".

فقال سيبويه" ليس أبو الدرداء" وظنه اسم ليس، فقال حمّاد: لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، وإنما "ليس" ههنا استثناء، فقال: سأطلب علماً لا تُلَحِّنُني فيه، فلزم الخليل فبرع(١).

كما تتلمذ على يد عيسى بن عمر الثقفي، وأبي الخطّاب الأخفش، ويونس بن حبيب، وأبي زيد الأنصاري(٢).

ثم قصد بغداد، وهناك حدثت المناظرة المشهورة بينه وبين الكسائي في دار الرشيد، فنصر العرب الكسائي تعصُّباً له وتحاملاً على سيبويه؛ فخرج إلى فارس مغموماً.

وفاته:

توفي سيبويه - رحمه الله - غمًّا بالذرب، وهو مرضٌ لا برء منه، وقيل: مات كمداً من هزيمة الكسائي(٣).

وقد اختُلِفَ في مكان وفاته، فقيل: بفارس، وقيل: بساوة، وقيل: بالبصرة، وقيل بشيراز، وقيل بالبيضاء(٤).

كما اختُلِفَ في تاريخ وفاته أيضاً، فقيل سنة: ١٦١، وقيل: ١٧٧، وقيل: ١٧٩، وقيل: ١٨٨، وقيل: ١٨٠هـ(٥)، وهو الأرجح.

---

(١) طبقات النحويين اللغويين: ٦٦، ونزهة الألباء: ٦١، وإنباه الرواة: ٣٥٠/٢.

(٢) طبقات النحويين واللغويين: ٦٧، ومراتب النحويين: ١٠٦، وإنباه الرواة: ٣٤٦/٢، ونزهة الألباء: ٦١، ٦٢، والفهرست: ٨١، وسيبويه إمام النحاة: ٩٨.

(٣) طبقات النحويين اللغويين: ٦٨.

(٤) إنباه الرواة: ٣٥٣/٢، ونزهة الألباء: ٦٥، وبغية الوعاة: ٣٢٠/٢، ووفيات الأعيان: ٤٦٤/٣.

(٥) طبقات النحويين اللغويين: ٧٢، ونزهة الألباء: ٦٥، ٦٦، وروضات الجنات: ٣٢٣/٥، وسير أعلام النبلاء: ٣١٢/٨.

كتابه[1]:

خلّف سيبويه - رحمه الله - كتابه الذي يُعَدُّ أول كتاب نحوي وصل إلينا، وقد اشتهر بـ "الكتاب" حتى صار علماً عليه بالغلبة، قال السيرافي: "وكان كتاب سيبويه لشهرته وفضله عَلَماً عند النحويين، فكان يقال بالبصرة: قرأ فلان الكتاب، فيعلم أنه كتاب سيبويه"[2].

وترجع قيمته العلمية إلى كونه محيطاً بآوابد اللغة نحواً وصرفاً وأصواتاً ودلالة، فاستحوذ على إعجاب النحاة فكثر شُرَّاحه وشُرَّاح شواهده وناقدوه والمعلقون على نوادره ونكاته[3].

---

(١) آثرت الإيجاز في الحديث عنه لكثرة الدراسات التي تناولته، انظر مثلاً: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٣٧-٥٦.

(٢) أخبار النحويين البصريين: ٦٥.

(٣) انظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٣٧.

الرضـي(*)

محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي أو السمناكي.

عُرِفَ بالرضي، واشتهر بالشارح المحقّق ولُقِّبَ بنجم الأئمة، ونجم الملة والدين.

ولد بمدينة إستراباذ، بإقليم طبرستان في شمال إيران، حوالي سنة ٦٢٤هـ، ثم رحل إلى العراق[١]، ونزل النجف[٢].

ويدلُّ على نزوله النجف قوله في مقدِّمته لشرح الكافية: "فإن جاء مُرْضياً فببركات الجناب المقدَّس الغروي، صلواتُ الله على مشرِّفه لاتِّفاقه فيه، وإلا فَمِنْ قصور مؤلِّفه فيما ينتحيه"[٣].

قال ياقوت: "الغريُّ: بفتح الغين وكسر الراء وتشديد الياء - أحد الغريِّين، وهما بناءان كالصومعتين بظاهر الكوفة قرب قبر علي بن أبي طالب رضي الله عنه"[٤].

على أن الشيخ يوسف حسن عمر رجَّح أن يكون المراد بالغروي: المكان القريب من قبر النبي صلى الله عليه وسلم، حيث قال: "ويترجَّح عندي أن المراد بالغري: "القبر النبوي الشريف؛ لأن الرضي كان من الذين تركوا العراق بعد الغزو التتاري، واستقر به المقام في المدينة، وألَّف فيها كتابيه العظيمين: شرح الكافية وشرح الشافية، وقوله في هذه

(*) ترجم له في: روضات الجنات: ٥/١٨٤-١٨٨، أمل الآمل: ٢/٢٥٥، بغية الوعاة: ١/٥٦٧-٥٦٨، وكشف الظنون: ٦/١٠٧، وهدية العارفين: ٦/١٣٤، ومفتاح السعادة: ١/١٨٣، والأعلام: ٦/٣١٧، وخزانة الأدب: ١/٥٨، ومعجم المؤلفين: ٩/١٨٣، وكتاب الرضي عالم النحو واللغة: ٩-١٨، وشرح الرضي على الكافية تحقيق د. حسن الحفظي: ١/٢٥ وما بعدها.

(١) الرضي الإستراباذي: ٩.

(٢) هدية العارفين: ٦/١٣٤، ومعجم المؤلفين: ٩/١٨٣.

(٣) شرح الرضي: ق١ج١/٢.

(٤) معجم البلدان: ٤/١٩٦.

المقدمة: صلوات الله على مُشرِّفه ومثله في ختام الكتاب، وكذلك في شرحه على الشافية حيث يقول: "وعلى الله المعوَّل في أن يُوفِّقَني لإتمامه بمنِّه وكرمه وبالتوسل بمن أنا في مقدَّس حرمه، عليه من الله أزكى السلام وعلى أولاده الغر الكرام"، كلُّ ذلك يرجِّح أن مراده بالجناب المقدس الغروي: القبر النبوي الشريف، ثم إن الرضي مع كونه شيعياً لم يتحدث عن الإمام علي في كتابه بمثل هذا الأسلوب، ولم يعقِّب بعد ذكره بمثل هذا الدعاء، بل يكتفي بقوله رضي الله عنه، وكرَّم الله وجهه"[1].

والحقُّ أنه يصعب قول كلمة فصل في عقيدته؛ للغموض الذي يلُفُّ سيرته؛ فقد ضَنَّتْ كتب التراجم بالكثير من أخباره، فلم تتحدث عن نشأته ولا عن شيوخه وتلامذته ولا عن أخلاقه وصفاته.

---

(١) شرح الرضي على الكافية: تعليق يوسف حسن عمر: ١٨/١.

مصنَّفاته:

ذكرت كتب التراجم أن الرضي ألف الكتب الآتية :

١- شرح كافية ابن الحاجب.

٢- شرح شافية ابن الحاجب.

٣- شرح القصائد السبع العلويات لابن أبي الحديد.

٤- حاشية على شرح تجريد العقائد الجديدة والحاشية القديمة.

٥- حاشية على شرح الجلال الدواني لتهذيب المنطق والكلام.

وفاته:

ذكرت أكثر كتب التراجم أنه توفي سنة ٦٨٦هـ، وقيل : سنة ٦٨٤هـ.

شرح الكافية للرضي

هو واحد من أكثر من مائة شرح على كافية ابن الحاجب في النحو[١]، وقد نال شهرة عظيمة وتبوأ منزلة رفيعة في نفوس العلماء.

قال السيوطي عنه: "الرضي الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، الذي لم يؤلف عليها -بل ولا في غالب كتب النحو مثلها جمعاً وتحقيقاً وحسن تعليل، وقد أكب الناس عليه وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر ومن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة واختيارات جمة، ومذاهب ينفرد بها"[٢].

وقال طاش كبرى زاده: "وأجل شروحها (أي كافية ابن الحاجب) الذي سار ذكره في الأمصار والأقطار مسير الصَّبا والأمطار -شرح نجم الأئمة رضي الدين الإستراباذي، وهو شرح عظيم الشأن حامل لكل بيان وبرهان، تضمن من المسائل أفضلها وأعلاها، ولم يغادر من الفوائد صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها"[٣]، ثم أضاف: "يقال: إنه ليس في المتأخرين من اطلع على تدقيقات كتاب سيبويه مثله"[٤].

وقال عنه البغدادي: "وهو كتاب عكف عليه نحارير العلمار، ودقق النظر فيه أماثل الفضلاء وكفاه من الشرف والمجد ما اعترف به السيد والسعد[٥]؛ لما فيه من أبحاث أنيقة، وأنظار دقيقة، وتقريرات رائعة، وتوجيهات فائقة حتى صارت بعده كتب النحو كالشريعة المنسوخة أو كالأمة الممسوخة"[٦].

---

(١) انظر: شرح الوافية نظم الكافية: ٢٧ وما بعدها.

(٢) بغية الوعاة: ١/٥٦٧.

(٣) مفتاح السعادة: ١/١٨٣.

(٤) السابق: ص١٨٤.

(٥) السيد هو علي بن محمد الجرجاني صاحب التعريفات، والسعد هو سعد الدين التفتازاني، كما جاء في هامش المصدر السابق.

(٦) الخزانة: ١/٣.

وقال عنه بروكلمان: "وهو أحسن شرح على الكافية، ومن أكثر الكتب النحوية قيمة على الإطلاق"[١].

مذهبه النحوي:

اختلف المهتّمون بدراسة شخصية الرضي في تحديد منهجه النحوي، فالدكتور شوقي ضيف رأى أن "انتهاجه نهج البغداديين واضح منذ الصفحات الأولى في شرحه على الكافية"[٢]، وأكدت د. أميرة علي توفيق على "أنه بغدادي متأخر ذو نزعة بصرية"[٣].

وعقب الدكتور حسن الحفظي على ذلك بقوله: "هذا رأي، ولعل الأصوب أن نقول: إنه كان عالماً مجتهداً يستقطب الآراء في المسألة النحوية، ثم يعرضها على ميزان فكره فإنْ رأى فيها رأياً جديداً ذكره، وإن رأى الحق مع البصريين أو الكوفيين ذكره ورجَّحَه بذكر أدلتهم، وقد يكتفي بها أو يزيد عليها من مخزون فكره أدلة أخرى"[٤].

ولعل هذه الدراسة تُبيِّن شيئاً من ذلك.

---

(١) تاريخ الأدب العربي: ١/ ٣٨.

(٢) المدارس النحوية: ٢٨٢.

(٣) الرضي الإستراباذي: ٢٧١.

(٤) شرح الرضي: ق١ج١/ ١٠٩.

تعريف الاعتراض

ورد الاعتراض في المعاجم اللغوية بمعان كثيرة، أهمُّها: المنع، وعدم الاستقامة.

قال الجوهري: "واعترض الشيءُ: صار عارضاً كالخشبة المعترضة في النهر، يقال: اعترض الشيءُ دون الشيء أي حال دونه. واعتَرضَ الفرسُ في رَسَنِه لم يستقم لقائده"(١).

وقال الفيروز آبادي: "والاعتراض المنع، واعترض الفرس في رسنه: لم يستقم لقائده"(٢).

وقال ابن منظور: "وعَرَضَ الشيءُ يَعرِضُ واعتَرَضَ: انتصب ومَنَعَ وصار عارضاً كالخشبة المنتصبة في النهر والطريق ونحوها تمنع السالكين سلوكها، ويقال: اعترض الشيءُ دون الشيء أي حال دونه... واعترض الفرسُ في رَسَنِه وتَعرَّضَ: لم يستقم لقائده.

قال الطِّرِمّاح:

وآراني المليكُ رُشْدِي وقد كُنْتُ أخا عُنْجُهِيَّةٍ واعتراضِ"(٣).

ويمكن صوغ تعريف اصطلاحي للاعتراض، فيقال: هو ردُّ الحكم النحوي أو وصْفُه بعدم الاستقامة لحجة نحوية.

وهذا المفهوم ينطبق على اعتراضات الرضي على سيبويه.

فمن الاعتراضات الواردة بمعنى المنع، قول الرضي: "فلم يثبت بنحو أسود أن الوصفية الأصلية تعتبر بعد زوالها، فلا حجة إذن لسيبويه في منع صرف أحمر المنكر بعد

---

(١) الصحاح: ١٠٨٤/٣، وانظر: المحيط في اللغة: ٣٠٧/١، ومقاييس اللغة: ٢٧٢/٤، وتاج العروس: ٨٨/١٠.

(٢) القاموس المحيط: ١٩٦/٣-١٩٧.

(٣) اللسان: ٣٠٢/٤-٣٠٣.

العلمية، كما أنه لم يثبت بأربع: أن الوصفية العارضة لا تُعتَبر"[1]، وأكثر اعتراضاته بهذا المعنى.

ومن الاعتراضات الواردة بمعنى عدم الاستقامة، قوله: "و"ما" مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه، والأخفش في أحد قوليه، وذلك لأن التعجب كما ذكرنا إنما يكون فيما يُجهَل سببه، فالتنكير يناسب معنى التعجب... ومذهب سيبويه ضعيف من وجه، وهو أن استعمال "ما" نكرة غير موصوفة نادر..."[2].

وثمة مصطلحات يكثر دورها في هذا السياق، كالاستدراكات والتعقبات والمؤاخذات، إلا أنها تختلف عن مفهوم الاعتراض.

فالاستدراكات: هي إضافةٌ إلى الحقيقة العلمية المسبوق إليها، قال ابن منظور: "واستَدرَكَ الشيء بالشيء حاول إدراكه به"[3].

ومنها استدراكات السيرافي على سيبويه[4]، واستدراكات الزبيدي على سيبويه.

وأما التعقبات: فهي تتبع عثرات السابق العلمية.

قال ابن منظور: "واستعقبْت الرجلَ وتعقَّبْته إذا طلبْتَ عورته وعثْرَته"[5].

ومنها تعقُّبات أبي حيان لابن مالك كما هو مشهور.

والمؤاخذات نحوٌ من التعقبات، قال ابن منظور: "وآخذه بذنبه مؤاخذة: عاقبه، وفي التنزيل العزيز: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾[6]، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[7].

---

(١) شرح الرضي: ق١ج١/١٣٥، وانظر ص ١٠٤ من هذا البحث.

(٢) شرح الرضي: ق٢ج٢/١٠٩٧، وانظر: ص ٣٧ من هذا البحث.

(٣) اللسان: ٢/٣٧٨.

(٤) انظر: السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: ٤٧-٥١.

(٥) اللسان: ٤/٣٨٣.

(٦) اللسان: ١/٤٦، والآية: من سورة العنكبوت: ٤٦ .

(٧) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٦ .

ومنها مسائل الغلط للمبرد.

قال ابن جني : "وأما ما تعقَّب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سمَّاها مسائل الغلط فقلَّما يلزم صاحبَ الكتاب منه إلا الشيءُ النزرُ، وهو أيضاً - مع قلته - من كلام غير أبي العباس"[(١)].

- من أبرز الاعتراضات على سيبويه.

اعترض بعض الأقدمين على سيبويه، على الرغم من اعتنائهم بكتابه، فقد ذكر الدكتور عياد الثبيتي "أن ابن الطراوة كان معنياً بكتاب سيبويه، عارفاً منزلته الرفيعة في النحو، ولكن ذلك لم يمنعه من الاعتراض على سيبويه في مواضع متعددة من كتابه، واعتراضات ابن الطراوة على سيبويه منها ما يتعلق بالناحية اللغوية ومنها ما يتعلق بالتخريج، ومنها ما يتعلق بالحكم النحوي"[(٢)].

وذكر جملة من تلك الاعتراضات، منها: "قال سيبويه: "فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد" وقال ابن الطراوة أخطأ؛ لأن الواحد لا يسمى عدداً"[(٣)].

---

(١) الخصائص: ٢٨٧/٣، وانظر: الانتصار: ٢٠.

(٢) ابن الطراوة النحوي: ٢١٣.

(٣) السابق.

الفصل الأول

اعتراضات الرضي على سيبويه في الأدوات

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : اعتراضاته في أحكام الأدوات .

المبحث الثاني : اعتراضاته في تركيب الأدوات .

المبحث الأول

اعتراضاته في أحكام الأدوات

وفيه ست مسائل.

١- (لولا) إذا اتصل بها الضمير

قال الرضي: "والضمير عند سيبويه مجرور، و"لولا" عنده حرف جر ههنا خاصة، قال: ولا يبعد أن يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال، فيكون "لولا" الداخلة على الضمير المذكور حرف جر، مع أنها مع غيره غير عاملة، بل هي حرف يبتدأ بعدها نحو: لولا زيد ولولا أنت، ومثّل ذلك بـ"لدن" فإنها تجرُّ ما بعدها بالإضافة إلا إذا وليتها "غدوة" فإنها تنصبها.

وفي قوله نظر؛ وذلك أن الجارَّ إذا لم يكن زائداً كما في بحسبك فلابد له من متعلَّق، ولا متعلَّق في نحو: لولاك لم أفعل ظاهراً ولا يصح تقديره"[١].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في قوله إن "لولا" إذا اتصل بها الضمير -حرفُ جر؛ لأنه ليس زائداً ولا متعلَّق له، وحرف الجر غير الزائد لابد له من متعلَّق.

المناقشة:

تدخل "لولا" الامتناعية على المصدر الصريح كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾[٢]، وعلى المصدر المؤول كما في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَبِثَ فِى بَطْنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾[٣]، وعلى اسم غير مصدر كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَجَلٌ مُّسَمًّى لَّجَآءَهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾[٤].

وعلى الضمير المنفصل كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[٥].

---

(١) شرح الرضي، ق٢ج١/١٥٦-١٥٧ بتصرف يسير.

(٢) سورة البقرة: آية ٢٥١.

(٣) سورة الصافات: آية ١٤٣-١٤٤.

(٤) سورة العنكبوت: آية ٥٣.

(٥) سورة سبأ: آية ٣١.

وأما الضمير المتصل فقد دخلت عليه بقلة، فأجازه النحاة إلا المبرد[1]، ثم اختلفوا في حكم هذه الأداة والضمير المتصل بها، ولهم في ذلك مذهبان على النحو الآتي:

أولاً: ذهب الخليل[2] ويونس[3] وسيبويه[4] وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل[5] وابن عصفور[6] وغيرهم[7] إلى أن "لولا" إذا اتصل بها الضمير حرف جر؛ فالضمير له محلان: جرٌّ بـ "لولا" ورفعٌ على الابتداء، ونُسِبَ هذا المذهبُ إلى البصريين[8] وإلى الجمهور[9].

قال سيبويه: "هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسمُ متحوِّلاً عن حاله إذا أُظهر بعده الاسم. وذلك "لولاك" و"لولاي"، إذا أضمرت الاسم فيه جُرَّ وإذا أظهرت رُفِع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت كما قال سبحانه: ﴿ لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ ﴾[10]، ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع، قال الشاعر يزيد بن الحكم:

---

(1) الكتاب: ٢/٣٧٣، والمقتضب ٣/٧٣، والكامل: ٣/٢٤٧، والأصول: ٢/١٢٤، والأزهية: ١٦٦، وأمالي ابن الشجري: ١/٢٧٧، ٢/٥١٢، والإنصاف: ٢/٦٨٧، وشرح الرضي: ق٢ج١/١٥٦، والجنى: ٦٠٥، وانظر: النحو القرآني قواعد وشواهد: ٥٤٣.

(2) الكتاب: ٢/٣٧٤.

(3) السابق.

(4) الكتاب: ٢/٣٧٣-٣٧٦.

(5) ١/٤٧٧.

(6) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٤٧١-٤٧٢.

(7) البسيط: ١/٥٩٥، والجنى: ٦٠٣-٦٠٤، وشرح قطر الندى: ٢٨٠، والهمع: ٣/٩٢.

(8) الإنصاف: ٢/٦٨٧، وائتلاف النصرة: ٦٦.

(9) المغني: ٢٧٢.

(10) سورة سبأ: آية ٣١.

وكم موطنٍ لولاي طِحْتَ كما هوى بأجرامه من قُلَّةِ النِّيقِ منهوِي[1].

وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس.

وأما قولهم: عساك، فالكاف منصوبة، قال الراجز، وهو رؤبة:

❖ يا أبتاعلك أو عساكا[2] ❖

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتُك "ني"... فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذا الحال كما كان لـ "لدن" حال مع "غدوة" ليست مع غيرها، وكما أنَّ "لات" إذا لم تعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها، فهي معها بمنزلة "ليس"، فإذا جاوزتها فليس لها عمل"[3].

قال ابن يعيش موضحاً احتجاج سيبويه: "والمراد أنه غير مستنكر أن يكون للحرف عمل في حال لا يكون له في حال أخرى، وحاصله إبراز نظير ليقع الاستئناس به، ومن ذلك "لات" من قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[4]؛ فإنها تعمل في الأحيان عمل "ليس"، ومع غيرها لا يكون لها عمل"[5].

وبالإضافة إلى استدلال سيبويه بصيغة الضمير المتصل بـ "لولا" استُدلّ بما يأتي:

١- أنها أشبهت حرف الجر من حيث وقوع اسم واحد بعدها، قال الأعلم: "واحتج

---

(١) انظر البيت في: معاني القرآن للفراء: ٨٥/٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١٤٣/٢، والإنصاف: ٦٩١/٢، والتخمير: ١٧٠/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٨٣/٢.

(٢) الرجز لرؤبة، وقبله: تقول بنتي قد أنى إناكا، انظر: المقتضب: ٧١/٣، والتخمير: ١٧٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٤٥/٢، وشرح الرضي: ق٢ج١٥٩/١، وشرح الكافية للموصلي: ٣٢٧/١.

(٣) الكتاب: ٣٧٣/٢ - ٣٧٤.

(٤) سورة ص: آية ٣.

(٥) شرح المفصل: ٣٤٥/٢.

الزجَّاج بأن خبر المبتدأ الذي بعد "لولا" لا يظهر، فأشبهت حروف الجر لوقوع اسم واحد بعدها، وكان المضمر لا يتبيَّن فيه الإعراب فجعل موضع المجرور"[1].

ويبدو لي أن هذا الدليل غيرُ قوي؛ لأنه مبني على القول بوجوب حذف خبر المبتدأ بعد لولا مطلقاً، وهو غير مسلّم أصلاً، فقد يجب ظهوره إذا كان كوناً خاصاً لا دليل على حذفه – كما هو مشهور عن الرماني ومن تبعه- وحينئذ يسقط دليل الزجاج في هذه المسألة.

٢- أن التغيير فيه تغيير واحد، وهو تغيير "لولا" وتغيير الضمير بعدها تبعٌ له، ولو كان التغيير في الضمير من أول الأمر للزمه كثرة التغيير لتعدد الضمائر، قال ابن الحاجب: "ورُجِّح بأن فيه تغييراً واحداً، وهو تغيير الداخل على المضمر، وتغيير المضمر بعد ذلك تبع لا يلزم منه إلا تغيير واحد، ومجيء المضمرات بعد ذلك فيها جارٍ على القياس"[2].

٣- أنَّ في ذلك تنبيهاً على استحقاق "لولا" لعمل الجر؛ لأنها مختصة بالاسم، قال ابن مالك: "وفي ذلك – مع شذوذه – استبقاء حق للولا؛ وذلك أنها مختصة بالاسم غير مشابهة للفعل، ومقتضى ذلك أن يجر الاسم مطلقاً، لكن مَنَعَ من ذلك شبهُها بما اختصَّ بالفعل من أدوات الشرط من ربط جملة بجملة، وأرادوا التنبيه على موجب العمل في الأصل، فجرُّوا بها المضمر المشار إليه"[3].

---

(١) النكت: ٦٦٥/١ بإيجاز يسير.

(٢) شرح المقدمة: ٦٩٨/٢، وانظر: شرح الكافية للموصلي: ٣٢٧/١.

(٣) شرح التسهيل: ١٨٥/٣.

٤- أنَّ تغيُّر "لولا" تغيُّر معنوي، وتغيُّر الضمير بعدها تبعٌ لها، ولو كان التغيُّر في الضمير من أول الأمر لكان تغيُّراً لفظياً، والتغيُّر المعنوي أيسر من التغيُّر اللفظي، نقل ذلك الموصلي شارح الكافية، حيث قال: "واحتج سيبويه بأن تغير المعمول لفظي وتغير العامل معنوي تقديري، وهو أسهل من التغير اللفظي"[١].

٥- نقله المالقي وهو "أن الخروج بالحرف أولى من الخروج بالاسم؛ لأن الحرف أضعف من الاسم"[٢].

وأما حكم "لولا" الجارَّة من حيث التعلق فقد كان فيه لأصحاب هذا المذهب قولان، الأول: أنها لا تتعلق بشيء كالباء الزائدة، والثاني أنها تتعلق بفعل مضمر وجوباً، قال السيرافي مشيراً إلى القول الأول: "قد تكون حروف الجر في موضع مبتدأ ولا تكون في صلة شيء كقولك بحسبك زيد ومعناه حسبك زيد، وكذلك "لولا" إذا عملت الجر صارت بمنزلة الباء في "بحسبك"، وتكون "لولاك" و"لولاي" بأسرها بمنزلة "بحسبك"، ونظير هذا ما روي من خفض "لعل" لما بعدها فإذا خفضت ما بعدها كانت هي وما بعدها بمنزلة اسم مبتدأ، وما بعدها خبر"[٣].

ونقل المرادي القول الثاني مع ردِّه بأنه يؤدي إلى اتحاد ضميري الفاعل والمفعول، وذلك من خصائص أفعال القلوب، حيث قال: "فقال بعضهم: لا تتعلق بشيء كالزوائد وهو الظاهر، وقيل: تتعلق بفعل واجب الإضمار، فإذا قلت "لولاي" لكان كذا فالتقدير: لولاي حضرْتُ فألصقْتَ ما بعدها بالفعل على معناها من امتناع الشيء، ولا يجوز أن يعمل فيها الجواب؛ لأن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها، قيل: وما ذهب إليه

---

(١) شرح الكافية للموصلي: ١/٣٢٧.

(٢) رصف المباني: ٣٦٤.

(٣) شرح السيرافي: ٣/ل١٥٣-١٥٤بإيجاز، وانظر: النكت: ١/٦٦٥، والإنصاف: ٢/٦٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/٣٤٥-٣٤٦.

فاسد ؛ لأن في تقديره تعدِّيَ فعل المضمر المتصل إلى ضمير المجرور، وهو كالمنصوب"[١].

غير أن ابن الأنباري لم يسلّم بالقول الأول عند أصحاب هذا المذهب معللاً لذلك بأنها جاءت لمعنى فافترقت عن الباء الزائدة، حيث قال: "قلنا: الأصل في حروف الخفض أن لا يجوز الابتداء بها، وأن لا تقع في موضع مبتدأ، وإنما جاز ذلك نادراً في حرف زائد دخوله كخروجه كقولهم: بحسبك زيد؛ لأن الحرف في نية الاطراح، إذ لا فائدة له، فأما الحرف إذا جاء لمعنى ولم يكن زائداً فلابد أن يتعلق بفعل أو معنى فعل، و"لولا": حرف جاء لمعنى وليس بزائد؛ لأنه ليس دخوله كخروجه، ألا ترى أنك لو حذفتها لبطل ذلك المعنى الذي دخلت من أجله، بخلاف الباء في "بحسبك زيد"، فبان الفرق بينهما"[٢].

وواضح أن الرضي قد تبعه حين قال معترضاً على سيبويه: "وفي قوله نظر؛ وذلك أن الجارَّ إذا لم يكن كما في بحسبك فلابد له من متعلَّق، ولا متعلَّق في نحو: لولاك لم أفعل ظاهراً؛ ولا يصح تقديره".

وأكد على ذلك بقوله: "وقال أبو سعيد السيرافي: الجار والمجرور، أي: "لولاك" في موضع الرفع بالابتداء كما في: بحسبك درهم، وفيه نظر؛ لأن ذلك إنما يكون بتقدير زيادة الجار، وإذا لم يكن زائداً فلابد له من متعلَّق، فيكون مفعولاً لذلك المتعلق لا مبتدأ"[٣].

والحقيقة أن "لولا" ومجرورها لا يتعلقان بشيء؛ إذ لا يتحقق فيهما مفهوم التعلق الذي هو الارتباط المعنوي بين الفعل والاسم بوساطة حرف الجر، فهي تشبه حرف الجر الزائد في هذا الجانب، فأخذت حكمه -بموجب هذا الشبه- في عدم الاحتياج إلى متعلَّق، إلا أنها تفارقه في شبهها حرف الجر الأصلي من حيث إفادتها معنى خاصاً، وهو الامتناع للوجود، وهذا الفرق لا يبيح إهدار الحكم الذي أوجبه شبهها حرفَ الجر الزائد.

---

(١) الجنى: ٦٠٤، وانظر: المساعد: ٢/٢٩٤.

(٢) الإنصاف: ٢/٦٩٠.

(٣) شرح الرضي: ق٢ج١/١٥٧.

لذلك استثناها ابن هشام ممَّا يحتاج إلى متعلَّق من حروف الجر حين قال: "يستثنى من قولنا: لابد لحرف الجر من متعلق ستة أمور"[1]، ولمَّا أشبهت حرف الجر الأصلي من جانبٍ وحرف الجر الزائد من جانب آخر -كما مرَّ آنفاً- عدَّها الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد من حروف الجر الشبيهة بالزائدة[2].

وذلك كله يفيد أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتجه.

كما رُدَّ هذا المذهب بما يأتي:

١- أنَّ فيه الحمل على النادر الضعيف، قال ابن الحاجب مشيراً إلى ذلك: "وأما كون الكلمة يتغيَّرُ عملها باعتبار حال ما تدخل عليه فنادر ضعيف لا يكاد يوجد إلا في مثل: "لدن"..."[3].

ولعلَّ سيبويه شعر بذلك، فارتكب في مذهبه أحسن القبيحين بدليل قوله بعد إشارته للمذهب الذي قال به الفراء - كما سيجيء-: "وقد يُوجَّهُ الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيره، وربما وقع ذلك في كلامهم"[4].

٢- أنه يؤدي إلى توارد عاملين على معمول واحد، قال المالقي مشيراً إلى ذلك: "إذا جعلنا لولا حرف جر فيجيء حرفان يعملان في معمول واحد، وذلك غير موجود في كلامهم"[5].

ويمكن ردُّه بأن الإعمال حدث بعد التركيب، فالأداة كلمة واحدة.

---

(١) المغني: ٤٢١-٤٢٢، والإعراب عن قواعد الإعراب: ٥٦-٥٧، وانظر الهمع: ٣/٩١-٩٢.

(٢) الأوضح: ٣/٧ (الهامش المسمى عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك).

(٣) شرح المقدمة الكافية، ٢/٦٩٩.

(٤) الكتاب: ٢/٣٧٦.

(٥) رصف المباني: ٣٦٤.

ثانياً: ذهب الفراء[1] والأخفش[2] والرماني[3] وابن الحاجب في أماليه[4] والرضي[5] والمالقي[6] والزبيدي[7] إلى أن "لولا" حرف ابتداء كما هي عليه قبل اتصال الضمير بها، والضمير المتصل بها في موضع رفع فقط، استعير له ضمير الخفض، ونسب هذا المذهب إلى الكوفيين[8].

قال الفراء مشيراً إلى ذلك ومستدلاً له بأن "لولا" لو كانت حرف جرٍّ لجرَّت الظاهر ولو في الشعر: "... فقد توضع الكاف على أنها خفض والرفع فيها الصواب؛ وذلك أنَّا لم نجد فيها حرفاً ظاهراً خُفِضَ، فلو كان مما يَخْفِضُ لأوشكت أن ترى ذلك في الشعر؛ فإنه الذي يأتي بالمستجاز، وإنما دعاهم إلى أن يقولوا: لولاك في موضع الرفع؛ لأنهم يجدون المكني يستوي لفظه في الخفض والنصب، فيقال: ضربتك ومررت بك ويجدونه يستوي أيضاً في الرفع والنصب والخفض، فيقال: ضربنا ومر بنا ... فلما كان ذلك استجازوا أن يكون الكاف في موضع "أنت" رفعاً؛ إذ كان إعراب المكني بالدلالات لا بالحركات"[9].

والحقُّ أن سيبويه أشار إلى هذا المذهب نافياً عنه الاستقامة وواصفاً إياه بالرداءة حيث قال بعد أن ذكر مذهبه في المسألة: "ولا يستقيم أن تقول: وافق الرفعُ الجرَّ في لولاي

---

(١) معاني القرآن: ٢/٨٥.

(٢) انظر: المقتضب ٣/٧٣، والأزهية: ١٧٢، وأمالي ابن الشجري: ١/٢٧٧، ٢/٥١٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/٣٤٦، ولم أقف عليه في كتابه معاني القرآن.

(٣) شرح الرماني: ٣/١/٤٥ نقلاً عن كتاب الرماني النحوي: ٢٨٨.

(٤) ٢/٤٩١.

(٥) شرح الرضي: ق٢ج١/١٥٧.

(٦) رصف المباني: ٣٦٤.

(٧) ائتلاف النصرة: ٦٦.

(٨) الإنصاف: ٢/٦٨٧، وشرح التسهيل: ٣/١٨٥، وشرح الكافية للموصلي: ١/٣٢٦، وتوضيح المقاصد: ٢/٧٤١.

(٩) معاني القرآن: ٢/٨٥ بإيجاز.

كما وافق النصبُ الجرَّ حين قلت: معك وضربك؛ لأنك إذا أضفت إلى نفسك اختلفا، وكان الجر مفارقاً للنصب في غير الأسماء، ولا تقل: وافق الرفع النصب في عساني كما وافق النصب الجر في ضربك ومعك؛ لأنهما مختلفان إذا أضفت إلى نفسك كما ذكرت لك، وزعم ناس أن الياء في لولاي وعساني في موضع رفع، جعلوا "لولاي" موافقة للجر، و"ني" موافقةً للنصب، كما اتفق الجر والنصب في الهاء والكاف. وهذا وجه رديء لما ذكرت لك، ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر، وقد يوجَّه الشيءُ على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيره، وربما وقع ذلك في كلامهم"[1].

ومراد سيبويه بهذا الاحتجاج أنَّ الرفع لو كان موافقاً للجر لفُصِلَ بينهما عند إسناد الضمير إلى المتكلم، كما فُصِل بين ضميري النصب والجر لمَّا توافقا عند هذا الإسناد، قال السيرافي موضِّحاً ذلك: "أراد سيبويه بهذا الاحتجاج أنه لو كان الرفع محمولاً على الجر في لولاك لفُصِلَ بين اللفظين في المتكلم فقيل لولاني كما فُعِل في النصب حين وافقه الجر في معك وضربك ثم خالفه في معي وضربني"[2].

غير أن ابن الأنباري رد هذا الاحتجاج بأن النّون إنما دخلت في المنصوب لتقي الفَعلَ من الكسر، وليست للتفريق بينه وبين الضمير المجرور، قال: "النون في المنصوب لم تدخل لتفصل بين المكنيّ المنصوب والمكنيّ المخفوض، وإنما دخلت النون في المكني المنصوب لاتصاله بالفعل؛ فلو لم يأتوا بهذه النون لأدى ذلك إلى أن يكسر الفعل لمكان الياء، والفعل لا يدخله الكسر، وأما المكني المخفوض فلم تدخله هذه النون لأنه يتصل بالحرف، والحرف لا يلزم أن تدخل عليه هذه النون"[3].

وتجدر الإشارة إلى أن المالقي أجاز وجهاً آخر غير القول باستعارة الضمير، وهو تقدير مضاف محذوف وبقاء الضمير في محل جر، حيث قال: "فالأولى أن يحكم عليها

---

(١) الكتاب: ٣٧٦/٢.

(٢) شرح السيرافي: ٣/ل١٥٣، وانظر النكت: ٦٦٥/١.

(٣) الإنصاف: ٦٨٨/٢-٦٨٩ بتصرُّف.

بالبقاء على كونها حرف ابتداء عند من يرى ذلك، أو على أن يحذف الوجود قبل الضمير ويبقى على خفضه..."[1].

ويبدو أن القول بجواز حذف المضاف إلى الضمير المتصل غير مستقيم؛ إذ يمكن رده بأمرين، وهما:

أ- أنه لو حذف لوجب انفصال الضمير.

ب- أن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على جره قليل، ويغلب في هذا القليل أن يكون المحذوف معطوفاً على مضاف بمعناه.

وثمّة دليلان آخران يضافان إلى دليل الفراء الذي ذكره في نصه السالف، وهما:

١- أنه لو كان موضع الضمير المتصل بها جرًّا، لكانت "لولا" حرف جرٍّ يتعلّق بشيء، ولا متعلّق له، قال الرماني في ذلك: "والذي نختاره في هذا مذهب الأخفش؛ لأنه لو كان موضع الكاف جراً لوجب أن يكون الحرف عاملاً، ولا يجوز الجر إلا بعامل الجر، والحرف الذي يعمل الجر لابد أن يكون فيه معنى الإضافة، ولابد أن يعمل في موضعه الفعل، وليس كذلك في لولا..."[2].

وواضح من هذا النص أنه أطلق استحقاق حرف الجر للتعلُّق، وهو مردود بعدم احتياج حرف الجر الزائد والشبيه بالزائد إليه، وقد سبق إيضاح عدم احتياج "لولا" الجارّة إلى متعلّق.

٢- أن حجتهم -فيما نقله ابن الشجري- "أن العرب قد استعارت ضمير الرفع المنفصل للنصب في قولهم: لقيتك أنت، وكذلك استعاروه للجر في قولهم: مررت بك أنت، أكدوا المنصوب والمجرور بالمرفوع كما ترى، وأشدُّ من هذا إيقاعهم إياه بعد حرف الجر في قولهم: أنا كأنت، وأنت كأنا، فكما استعاروا المرفوع للنصب والجر فيما ذكرت ذلك، كذلك استعملوا المنصوب للرفع في قولهم: لولاي

---

(١) رصف المباني: ٣٦٥.

(٢) شرح الرماني: ٣/١/٤٥ نقلاً عن كتاب الرماني النحوي: ٢٨٨.

ولولاك ولولاه"[1].

وأكد على ذلك ابن الحاجب مشيراً إلى أنه لا يلزم هذا المذهب تعدُّدُ التغيير في الضمائر المتصلة بلولا ؛ لكثرة مثله، حيث قال: "ثم لو سُلِّم تعدُّدُ المخالفة على مذهب الأخفش واتحادُها على مذهب سيبويه، فقد يكون المحذور المتَّحد أبعدَ من محذورات متعددة، ولا خفاء في أن إجراء ما ذُكِرَ مُجرى "لدن" بعيد من حيث إن "لدن" مستبعد عن قياس كلامهم واقع موقع الغلط ؛ لما ثبت فيها من النون التي هي شبيهة بالتنوين، حتى تُوُهِّم أنه منون ممتنع إضافته، ولا شك في أنه بعيد جداً أو غير مستقيم، وما ذكره الأخفش مبني على قاعدة كثر مثلها، وهو وقوع بعض الصيغ موقع بعض، فثبت لذلك أن مذهب الأخفش في ذلك أظهر"[2].

وقد اعتمد الرضي على ما ذكره ابن الحاجب في ترجيح هذا المذهب على مذهب سيبويه حيث قال: "وإن رُجِّح مذهب سيبويه بأن التغيُّر عنده تغيُّر واحد، وهو تغير "لولا" وجعلُها حرفَ جرِ بخلاف مذهب الأخفش، فإنه يلزمه تغيير اثني عشر ضميراً - يُرجَّحْ مذهب الأخفش بأن تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابتٌ في غير هذا الباب، بخلاف تغيير "لولا" بجعلها حرف جر، وارتكاب خلاف الأصل -وإن كثر إذا كان مستعملاً- أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإن قلّ"[3].

وجديرٌ بالذكر أن ابن الحاجب - قبل أن يذهب هذا المذهب قد ردَّ . هذا الدليل بأنَّ فيه الحمل على الشاذ، وبتأوُّل ما مُثِّل به لاستعارة الضمائر، مصحِّحاً مذهب سيويه، قال في ذلك رادّاً على الأخفش: "وليس ما ذهب إليه بقوي، أما قياسه على ما أنا كأنت فضعيف لقلة استعماله وشذوذه بخلاف ما حمل عليه سيبويه فإنه كثير، وأما وقوع المرفوع

---

(١) أمالي ابن الشجري: ٢٧٨/١، وانظر الأزهية: ١٧٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٣٤٦/٢، الإيضاح في شرح المفصل: ٤٧٧/٢.

(٢) أمالي ابن الحاجب، ٤٩٠/٢-٤٩١.

(٣) شرح الرضي: ق٢ج١/١٥٧.

موقع المجرور في قوله: مررت بك أنت فضعيف لأمرين: أحدهما أنه لم يقع موقع ضمير آخر؛ إذ لا ضمير منفصل للجر، والآخر أنه موضع ضرورة إذ لا يمكن إلا كذلك، وأما وقوع المرفوع موقع المنصوب فليفرقوا بين التأكيد وبين البدل فإذا قالوا: ضربته إياه كانت بدلاً، وإذا قالوا: ضربته هو كان تأكيداً؛ فصار إنما وقع هذا الموقع ضرورة للفرق بين البدل والتأكيد، فبقي قول سيبويه سالماً"[1].

وأكد ابن عصفور على هذا الردَّ بقوله: "وهذا الذي ذهب إليه الأخفش فاسد؛ لأن وقوع الضمير المتصل موقع المنفصل لا يجوز إلا في ضرورة شعر نحو قوله:

وما علينا إذا ما كنتِ جارتَنا　　　ألا يُجاورَنا إلاكِ ديَّارُ[2]

يريد: إلا إياك، فأوقع ضمير النصب المتصل موقع ضمير المنفصل، فإذا كان وضع المتصل موضع المنفصل قبيحاً مع أنهما من قبيل واحد من جهة أنهما للنصب، فالأحرى إذا كانا من بابين مختلفين، وذلك بأن يكون المتصل ضمير خفض والمنفصل الذي وقع موقعه في موضع رفع"[3].

وقال ابن هشام في ذلك أيضاً موضحاً شروط تناوب الضمائر: "ويردهما أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب إنما ثبت في المنفصل، وإنما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط: كون المنوب عنه منفصلاً، وتوافقهما في الإعراب، وكون ذلك في الضرورة كقوله:

.... ألا يُجاورَنا إلاكِ ديّارُ"[4]

بقي من أدلة هذا المذهب ما نقله الموصلي شارح الكافية، حيث قال: "واحتج

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٧/١.

(٢) لم أقف على نسبة له، انظر: شرح التسهيل: ١٥٢/١، الارتشاف: ٩٣٣/٢، توضيح المقاصد: ٣٥٩/١، المغني: ٤٢٢.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ٤٧٢/١.

(٤) المغني: ٤٢٢.

الأخفش بالاستصحاب في العمل، وبأن تغير العامل لم يُعهَد إلا في "لدن" بخلاف الضمائر فإن ضمير الرفع يستعار كثيراً..."[1].

ويمكن رده بأمرين:

أ- أنَّ الاستصحاب في العمل باقٍ على مذهب سيبويه أيضاً، فالضمير له محلان رفع بالابتداء وجر بلولا.

ب- أن تغير العامل -على مذهب سيبويه- معنويٌّ، وهو تغيُّر واحد، وتغير المعمول -على مذهب الأخفش- معنوي متعدد، ولا شك أن الأول أيسر.



الترجيح:

تبين لي مما سبق ما يأتي:

١- أن مذهب سيبويه أرجح؛ لأمور:

أ- أنَّ أدلته قوية، ولم يرد عليه شيء كما ورد على المذهب الثاني.

ب- أن له نظائر، كالضمير في صيغة أفعل به، وفي صيغة المدح نحو: "مررت بأبيات جاد بهن أبياتاً"؛ إذ له محلان رفع على الفاعل، وجر بحرف الجر الزائد.

ج- أن الضمير لا يتصل إلا بعامله.

د- أن مذهب الفراء الذي اختاره الرضي فيه الحمل على الضرورة كما اتضح من حديث النحاة عن تناوب الضمائر.

٢- أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتجه كما تبين في موضعه.

والله أعلم.

---

(١) شرح الكافية للموصلي: ١/٣٢٧.

٣- حكم تقديم الاسم على الفعل

في الجملة التالية لـ (إذا) الشرطية

قال الرضي: "وقال سيبويه: إذا كان أحد جُزأي الجملة التي تلي "حيث" و "إذا" فعلاً، فتصدير ذلك الفعل أولى لما فيها من معنى الشرط، وهو بالفعل أولى، فحيث يجلس زيد أولى من: حيث زيد يجلس.

وفيما ذكر من ذلك في "إذا" نظرٌ؛ لكثرة نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[1] وَ ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ۝ وَإِذَا ٱلۡكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتۡ﴾[2][3].

يتبيّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في القول بأن تقديم الفعل على الاسم في الجملة التالية لـ "إذا" الشرطية - أولى، معتمداً على كثرة ورود الاسم مقدَّماً على الفعل في القرآن الكريم.

المناقشة:

تجيء "إذا" ظرفاً لما يستقبل من الزمان متضمِّنًا معنى الشرط، وأكثر ما يليها الفعلُ الماضي، وقد يليها جملة أحد جزأيها فعل، فاختُلِفَ في الأولى تقديمه أهو الاسم أم الفعل؟ وكان للنحاة في ذلك مذهبان على النحو الآتي:

أولاً: ذهب سيبويه إلى أن الأولى تقديم الفعل، ويقبح تقديم الاسم؛ حيث قال: "ومما يقبُح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذ أوقعْتَ الفعلَ على شيء من سببه نصباً في القياس: "إذا" و "حيث" تقول: إذا عبدَ الله تلقاه فأكرمْه، وحيث زيداً تجدُه

(١) الانشقاق: ١

(٢) الانفطار: ١، ٢.

(٣) شرح الرضي: ق٢ج١/ ٤٠٩.

فأكرمْه ؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة، ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل، لو قلت: اجلسْ حيث زيدٌ جلس وإذا زيدٌ يجلس كان أقبح من قولك: إذا جلس زيد وإذا يجلس، وحيث يجلس، وحيث جلس، والرفع بعدهما جائز ؛ لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول اجلس حيث عبدُ الله جالسٌ واجلسْ إذا عبدُ الله جلس"(١).

وقد أشار إلى ذلك في موضع آخر وسمه بقوله: "هذا باب الحروف التي لا تقدَّمُ فيها الأسماءُ الفعلَ"(٢)، قال فيه: "ومّما لا تقدَّمُ فيه الأسماءُ الفعلَ الحروفُ العواملُ في الأفعالِ الجازمةُ، وتلك: لمْ ولّما ... ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: لَمْ زيدٌ يأتِك... واعلمْ أنّ حروف الجزاء يقبح أن تتقدّم الأسماء فيها قبل الأفعال ؛ وذلك لأنهم شبهّوها بما يجزم ممّا ذكرنا إلا أنّ حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر ويجوز الفرق في الكلام في "إنْ" إذا لم تجزم في اللفظ ... وإنما جاز هذا في "إنْ" ؛ لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه ... وأمّا سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعفٌ في الكلام ؛ لأنها ليست كإنْ..."(٣).

ويستفاد من حديث سيبويه السابق أمران:

١- أن تقديم الاسم على الفعل في الجملة التالية لـ "إذا" قبيح، فالأولى تقديم الفعل على الاسم ؛ لما في "إذا" من معنى المجازاة، وهي بالفعل أولى، قال السيرافي مشيراً إلى ذلك: "يعني أن تقديم الفعل أولى ؛ لأنهما أحق بالفعل، كما قبُح "هل زيدٌ جلس" و "أين زيدٌ جلس؟"(٤).

---

(١) الكتاب: ١/١٠٦-١٠٧.

(٢) الكتاب: ٣/١١٠.

(٣) السابق: ٣/١١١-١١٣.

(٤) شرح السيرافي: ٣/١٩٠.

وقد أشار ابن ولاد إلى أن القبح في نظر سيبويه إنما هو من جهة الترتيب لا من جهة المعنى، حيث قال راداً نقد المبرد لسيبويه في تجويز الابتداء بعد إذا: "قال أحمد: قوله: ابتداء الاسم بعد "إذا"محال؛ لأنك لا تقول: اجلس إذا عبدُ الله جالسٌ - فهذا لا يجوز بهذا اللفظ، ولا هو الذي أجازه سيبويه، وإنما يجيز مثل قولك: اجلس إذا عبدُ الله جلس، فتكون الجملة بعد "إذا" مبنية من اسم وفعل إلا أنه قدّم الاسم على الفعل فقبح من جهة الترتيب، فأمّا أن يكون محالاً فلا، ولكنّه عند سيبويه في قياسه من باب المستقيم القبيح، فاستقامته من جهة معناه ولفظه، وقبحه من جهة ترتيبه؛ لأنه أولاً قدَّم الاسم وأخّر الفعل"[1].

٢- أنه يعرب الاسم المرفوع بعد إذا فاعلاً أو مبتدأ.

ويدل على جواز إعرابه فاعلاً بفعل محذوف اختيار النصب في الاشتغال في المثال الذي ذكره، وهو "إذا عبدَ الله تلقاه فأكرِمْه"؛ لأن فيه معنى حرف المجازاة كما قال، والمجازاة تقتضي الفعل، وقد قال في موضع آخر: "... و"إذا" هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال"[2].

أما جواز الرفع على الابتداء فهو واضح في نصه السابق، وقد أكّد عليه في باب آخر وسمه بقوله: "هذا بابُ ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدِّم أو أُخِّر وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم" قال فيه: "فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربتُه فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعلُ أنّه في موضع "منطلق" إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ .. ومنه قول ذي الرُّمة.

إذا ابْنُ أبي موسى بلالٌ بلغْتِهِ ... فقامَ بفأسٍ بين وصْلَيْكِ جازرُ[3]

---

(١) الانتصار: ٦٦-٦٧.

(٢) الكتاب: ٣/١١٩.

(٣) انظر البيت: في المقتضب: ٢/٧٧، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/٢٣٦، وأمالي ابن الحاجب: ١/٢٩٦، وشرح الرضي: ق١ج١/ ٥٥٠، والارتشاف: ٣/١٤١٠.

فالنصب عربيٌ كثير والرفع أجود"[1].

وقد أشار ابن الحاجب إلى أن مجيء الفعل بعدها هو المختار، حيث قال في حديثه عن الظروف: "ومنها "إذا" وهي للمستقبل، وفيها معنى الشرط؛ فلذلك اختير بعدها الفعل"[2].

كما أشار السيوطي إلى قلة مجيء الاسم متقدماً على الفعل بعدها، حيث قال: "وقد يليها اسم بعده فعل فيُقدَّر قبله فعلٌ يفسِّرُه الفعل بعد الاسم نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾"[3]، إلا أنه ليس في حديثهما إشارة إلى أن تقديم الاسم على الفعل بعد "إذ" قبيح، ولم أقف على من أشار إلى ذلك من النحاة حسبما اطلعت عليه، والذي وجدته في هذه المسألة هو الموقع الإعرابي للاسم المرفوع بعد إذا.

فقد ذهب المبرد[4] وأبو علي الفارسي[5] والصيمري[6] والهروي[7] والزمخشري[8] وغيرهم[9] إلى أنه لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مقدراً، فإذا وليها اسم فهو فاعل لفعل

---

(1) الكتاب: ١/٨١-٨٢.

(2) شرح المقدمة الكافية: ٣/٧٧٢.

(3) الهمع: ٢/١٣٣.

(4) المقتضب: ٢/٧٧، ٧٩، ٣/١٧٧.

(5) التعليقة: ١/١١٦، ١٢٧.

(6) التبصرة والتذكرة: ١/٣٣٤.

(7) الأزهية: ٢٠٤.

(8) المفصل: ١٧١.، والكشَّاف: ٤/٧٠٧.

(9) أمالي ابن الشجري: ٢/٣٠، والإنصاف: ٢/٦٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/٤١٠-٤١١، ٢/١٨٠، ٣/١٢١، وشرح الألفية لابن الناظم: ٣٩٢، ٣٩٥، وشرح الكافية لابن جماعة: ٢٢٩، والارتشاف: ٣/١٤١٠، ٤/٢١٧٦، والجنى: ٣٧٣، والمغني: ١٠٢-١٠٣.

محذوف، وأيدهم السمين الحلبي[1] من المفسرين، وذهب ابن جني[2] وابن الحاجب[3] وابن مالك[4] وابن أبي الربيع[5] إلى إعرابه مبتدأ.

وأمَّا الرضي فقد اعترض على سيبويه في جعله تصدير الفعل أولى من الاسم، أو بعبارة أخرى في وصفه تقديم الاسم بالقبح كما جاء في نص سيبويه، واعتمد الرضي في هذا الاعتراض على ما جاء كثيراً في القرآن الكريم من تقديم الاسم على الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ ﴿وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ﴾.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْجِبَالُ سُيِّرَتْ ۝٣ وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ ۝٤ وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ ۝٥ وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ ۝٦ وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ ۝٧ وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝٨ بِأَيِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ۝٩ وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتْ ۝١٠ وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتْ ۝١١ وَإِذَا ٱلْجَحِيمُ سُعِّرَتْ ۝١٢ وَإِذَا ٱلْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ﴾[6].

والحق أن هذا الاعتراض له من الوجاهة ما لا يخفى، فهو يعتمد على ما ورد في القرآن الكريم، ولو وردت آية واحدة منه بهذه الصورة لكان فيها أقوى حجة؛ لأن القرآن لا يُحمل إلا على أفصح اللغات.

وفي ورودها في القرآن الكريم غِناءٌ عن سرد شواهد من النثر والشعر أحصى منها

---

(١) الدر المصون: ١٠/٦٩٩.

(٢) الخصائص: ١/١٠٤-١٠٥.

(٣) أمالي ابن الحاجب: ١/٢٩٦، والإيضاح في شرح المفصل: ١/٥١١.

(٤) شرح التسهيل: ٢/٢١٣.

(٥) البسيط: ٢/٨٧٦.

(٦) التكوير: ١-١٣.

الدكتور محمد عبدالقادر هنادي عدداً كبيراً[1].

ثانياً: ذهب الكوفيون[2] إلى جواز مجيء الجملة الاسمية بعدها، فالاسم بعدها مبتدأ.

قال ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون وغيرهم إلى أن الاسم بعد "إذا" مرفوع لأنه مبتدأ إما بالترافع أو بالابتداء في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾"[3].

ونُسب هذا المذهب إلى الأخفش[4] كما نسب إليه جواز إعراب ذلك الاسم مبتدأ أو فاعلاً[5]، ولعله يشير إلى إعرابه فاعلاً حين قال في معانيه: "﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ على التقديم والتأخير"[6].

ويفيد تجويز الكوفيين مجيء الجملة الاسمية بعد إذا أنهم لا يرون قبحاً في تقديم الاسم على الفعل بعد إذا، كما ذهب سيبويه، وبذلك يكون الرضي متابعاً لهم.

وقد لخَّص مذهب الكوفيين ومذهب سيبويه والأخفش في المسألة فقال: "فيها خلاف، نُقِل عن الكوفيين أنها "كإذ" في وقوع الجملتين بعدها إلا أن الجملة الاسمية لابُدَّ أن يكون الخبر فيها فعلاً إلا في الشاذ كقوله:

.... إذا الخصمُ أَبْزَى مائلُ الركبِ أنكبُ[7]

ونُقل عن سيبويه والأخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها

---

(١) انظر: ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم: ٣٧١-٣٧٤.

(٢) الإنصاف: ٦٢٠/٢، والأوضح: ١١٤/٣، والتصريح: ١٥٥/٣، والبحر المحيط: ٤٢٣/٨، والدر المصون: ٦٩٩/١٠.

(٣) الإنصاف: ٦٢٠/٢ بتصرف.

(٤) أمالي ابن الشجري: ٨٢/٢، وأمالي ابن الحاجب: ٢٩٦/١.

(٥) الخصائص: ١٠٥/١، وشرح التسهيل: ٢١٣/٢، وشرح ابن عقيل: ٥١/٢.

(٦) معاني القرآن: ٧٣٦/٢.

(٧) سيأتي بتمامه، ولم أقف على هذا البيت.

لكن على ضعفٍ"[1].

وأشار إلى جواز ذلك المنقول عن الكوفيين في موضع آخر؛ حيث قال: "ولعدم عراقة "إذا" في الشرطية جاز - وإن كان شاذاً - مجيءُ الاسمية الخالية عن الفعل بعدها في قوله:

فــهلاَّ أعَدُّونــي لمثلــي تفــاقدوا إذا الخصمُ أبزى مائلُ الرأس أنكبُ"[2]

ويفيد ذلك أنه يعرب الاسم التالي لـ"إذا" مبتدأ، ولعلّه يعربه فاعلاً إذا كان جزء الجملة الأخير فعلاً بدليل إعرابه الاسم المرفوع بعد "إن" فاعلاً؛ حيث قال: "وإنما لم يُحكمْ بكون "أحد"[3] مبتدأ و "استجارك" خبرَه لعلمهم - بالاستقراء - باختصاص حرف الشرط بالفعلية، على أنه نُسب إلى الأخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلاً... ويبطُل ما نُسب إليه بوجوب النصب في: إنْ زيداً ضربته ..."[4].

وبناء على ذلك يمكن القول بأنه موافق لسيبويه في جواز إعراب الاسم المرفوع التالي لـ "إذا" فاعلاً أو مبتدأ، وموافق للكوفيين في جواز مجيء الاسم بعد "إذا".دون قبح .



الترجيح:

تبيَّن ممَّا سبق أنَّ الرضي اعترض على سيبويه في حكم تقديم الاسم على الفعل بعد "إذا" الشرطية حين وصفه سيبويه بالقبح، والظاهر أن هذا الاعتراض متجه لكثرة الوارد منه في القرآن الكريم كما قال الرضي، والقرآن لا يُحمل إلا على أفصح اللغات.

والله أعلم.

---

(١) شرح الرضي: ق١ج١/٥٤٨.

(٢) شرح الرضي: ق٢ج١/٤٣٣ بتصرف، أبزى: هو الذي يُخرِج صدره ويدخل ظهره، أنكب: مائل.

(٣) في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ... ﴾ التوبة: ٦.

(٤) شرح الرضي: ق١ج١/٢٢٠.

٣- (مع) بين الإعراب والبناء

قال الرضي: "وأمَّا "مع" فهو ظرف بلا خلاف، عادم التصرُّف، معرب، لازمُ النصب، وظاهر كلام سيبويه أنه مبني، قال: سألته - يعني الخليل - عن "مَعَكم" لأيِّ شيء نصبْتَهَا، يعني: لِمَ لمْ تُبْن على السكون؟ هذا لفظه.

فَمَنْ قال: إنها مبنيَّة فلِمُشابهتها للحرف بقلة التصرف فيه؛ إذ لا تكون إلا منصوبة، والأولى الحكمُ بإعرابه لدخول التنوين في نحو: كُنَّا معاً وانجراره بـ"مِنْ"، وإن كان شاذَّاً نحو: جئت مِنْ مَعِهِ، أي من عندِه"[١].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في قوله ببناء "مع" زاعماً أن الأولى الحكم بإعرابها لدخول التنوين عليها، وجرِّها بـ"مِنْ".

المناقشة:

بالرجوع إلى كتاب سيبويه تبيّن أنّه يرى أنَّ "مع" المتحركة العين معربة؛ لأنها لم تلزم استعمالاً واحداً، حيث قال: "وسألت الخليل عن مَعَكم ومَعَ، لأيِّ شيء نصبْتها؟

فقال: لأنها استُعمِلَتْ غير مضافة اسماً كجميع، ووقعَتْ نكرة، وذلك قولك: جاءوا معاً، وذهبنا معاً، وقد ذهب معَه، ومَنْ مَعَه، صارت ظرفاً، فجعلوها بمنزلة: أمامَ وقُدَّامَ. قال الشاعر فجعلَها كـ"هل" حين اضْطُرَّ، وهو الراعي:

وريشي مِنْكم وهوايَ معْكم ... وإن كانت زيارتُكم لِماما[٢]"[٣].

قال السيرافي معلّقاً على هذا النص: "فلمَّا أُعرِب (أي معاً) في هذا الموضع المنكور المفرد، وجب تحريكه في الإضافة"[٤]، ووضّحه ابنُه بأن المراد أنها أُعرِبَتْ لتصرُّفها بعدم

---

(١) شرح الرضي: ق٢ج١/٤٨٦-٤٨٧.

(٢) انظر البيت في: تحصيل عين الذهب: ٤٧٩، وشرح المفصل: ٢/١٤٣، وشرح التسهيل: ٢/٢٤١، وأوضح المسالك: ٣/١٣٣، والتصريح: ٣/١٨٣.

(٣) الكتاب: ٣/٢٨٦-٢٨٧.

(٤) شرح السيرافي: ٤/ ل ١٢٤ وانظر: النكت: ٢/٨٦١.

لزومها استعمالاً واحداً، حيث قال: "يريد أنها أعربت وهي ظرف مبهم، والظروف المبهمة تُبنى، فزعم أنها إنما نُصبَتْ وأُعرِبَتْ؛ لأنها قد استُعمِلَتْ مفردةً ومضافةً، فجعلوها كأمامَ وقُدَّامَ وما أشبههما من الظروف المعربة، ونظيرُها أيُّهم، حين أُعربَتْ وهي مبهمة، وهي أخت "مَنْ"، وما. وإنما أعربَتْ؛ لأنها لم تُستعمل مضافة ومفردة، فصارت أقوى من أخواتها وأقرب إلى الأسماء المتمكنة فأعربَتْ"[1].

وأشار إلى ذلك أبو نصر القرطبيُّ في معرض إيضاحه وجه استشهاد سيبويه ببيت الراعي، قال: "يعني بقوله كـ "هلْ" أي سكّنها اضطراراً ... وإنما أراد أنه جعل "مع" حين اضْطُرَّ - وإن كان ظرفاً متمكِّناً - بمنزلة "هل"، كما أن الأسماء التي لم تتمكَّنْ مشبَّهةٌ بالحروف..."[2].

وأما سبب سؤال سيبويه شيخَه الخليل عن سبب إعرابها فقد أشار إليه الدكتور رياض الخوَّام بقوله: "والظاهر أنَّ سببه هو استشعاره أنَّ "مع" مبهمة بلزومها استعمالاً واحداً"[3].

ويؤكِّد ذلك كله أن سيبويه يرى أنَّ "مع" المتحركة العين معربة.



الترجيح:

تبيّن لي مما سبق أن سيبويه والرضي على مذهب واحد في المسألة، وهو أنَّ "مع" المتحركة العين معربة؛ لذا فاعتراض الرضي على سيبويه لا يتجه؛ لأنه لم يكن دقيقاً فيما نسبه إليه.

والله أعلم.

---

(١) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/١٩٥.

(٢) شرح عيون كتاب سيبويه: ٢١١، وانظر: تحصيل عين الذهب: ٤٧٩-٤٨٠.

(٣) "مع" في الدرس النحوي: ٣٧، بتصرف يسير.

٤- (ما) التعجبية

قال الرضي: "وقوله: وما: ابتداء أي مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه والأخفش في أحد قوليه؛ وذلك لأن التعجب -كما ذكرنا- إنما يكون فيما يجهل سببه، فالتنكير يناسب معنى التعجب...

وقال الأخفش في القول الآخر: "ما" موصولة، والجملة بعدها صلتها، والخبر محذوف، أي: الذي أحسن زيداً موجود، وفيه بعد؛ لأنه حَذَفَ الخبر وجوباً مع عدم ما يسد مسده، وأيضاً ليس في هذا التقدير معنى الإبهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه، ومذهب سيبويه ضعيف من وجه، وهو أن استعمال "ما" نكرة غير موصوفة – نادر، نحو: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[1]، على قول، ولم تسمع مع ذلك مبتدأ.

وقال الفراء وابن درستويه: ما استفهامية، ما بعدها خبرها، وهو قويٌّ من حيث المعنى؛ لأنه كأنه جهل سببه فاستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾[2].

قيل: مذهبه ضعيف، من حيث إنه نقْلٌ من معنى الاستفهام إلى معنى التعجب، فالنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت"[3].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على توجيه مذهب سيبويه، وهو القول بأن "ما" نكرة تامة؛ لأمرين وهما: أن استعمال "ما" نكرة غير موصوفة نادر، وأنها لم تسمع مع ذلك مبتدأة.

---

(١) سورة البقرة: من الآية ٢٧١ .

(٢) سورة الانفطار: الآية ١٨.

(٣) شرح الرضي: ق٢ ج٢/١٠٩٥-١٠٩٧ بتصرف.

كما يتبيَّن -أيضاً- أنه لم يصرح بموافقته مذهباً بعينه، فقد اعترض على مذهب الأخفش، ونقل اعتراضاً على مذهب الفراء دون أن يردَّه، وإن وصفه بقوة المعنى.

المناقشة:

ترد "ما" الاسمية معرفة تامة وناقصة، ونكرة تامة وموصوفة، وقد اختلف النحاة في نوع "ما" التعجبية من أيِّ هذه الأنواع، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب على النحو الآتي:

أولاً: ذهب الخليل(١) وسيبويه(٢) وجمهور النحويين(٣) إلى أن "ما" التعجبية نكرة تامة بمعنى شيء في محل رفع مبتدأ، والجملة بعدها في محل رفع خبر لها.

قال سيبويه: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه، وذلك قولك: ما أحسَنَ عبدَ اللهِ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب؛ وهذا تمثيل ولم يُتكلَّم به"(٤).

وقد قرَّر سيبويه مذهب شيخه الخليل بالتنظير لها "بما" المعرفة التامة من حيث عدم احتياجها إلى تتمة من صلة أو صفة، حيث قال: "ونظير جعلهم "ما" وحدها اسماً قول

---

(١) الكتاب: ١/٧٢.

(٢) السابق: ١/٧٢-٧٣.

(٣) معاني القرآن للأخفش: ١/١٩٢، والمقتضب: ٤/١٧٣، والأصول: ١/٩٩، والجمل في النحو للزجاجي: ٩٩، وشرح السيرافي: ٣/٦٩، والإيضاح: ١١٤، ومعاني الحروف للرماني: ١٥٤، واللمع: ١٩٧، والأزهية: ٧٨، والمقتصد: ١/٣٧٣، والنكت: ١/٢١٠، وشرح ملحة الإعراب: ٢٠٢، والمفصل: ٢٧٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/٥٥٣، والمرتجل: ١٤٦-١٤٧، وأسرار العربية: ١٠١، والمقدمة الجزولية: ١٥٦، والتبيين: ٢٨٢، وترشيح العلل: ١١١، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٣٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/٤١٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/١١١، وشرح الوافية: ٣٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٨٣، وشرح التسهيل: ٣/٣١، والجنى: ٣٣٧، والمغني: ٢٩٤، وشرح ابن عقيل: ٢/١١٩، والتصريح: ٣/٣٦٨، والهمع: ٣/٣٧.

(٤) الكتاب: ١/٧٢.

العرب: إني مما أن أصنع، أي من الأمر أن أصنع، فجعل "ما" وحدها اسماً، ومثل ذلك غسلته غسلاً نعمّا، أي نعم الغسل"[1].

والذي دعاهم إلى القول بأن "ما" نكرة تامة، هو الإبهام الذي يقتضيه مبنى التعجب، قال ابن السراج في ذلك: "و"ما" هنا اسم تام غير موصول فكأنك قلت: شيء حسن زيداً، ولم تصف أن الذي حسّنه شيءٌ بعينه؛ فلذلك لزمها أن تكون مبهمة غير مخصوصة، كما قالوا: شيء جاءك أي: ما جاءك إلا شيء، وكذلك: شر أهر ذا ناب، أي ما أهره إلا شر"[2].

وأشار إليه ابن مالك أيضاً في معرض تعليله لاختياره هذا المذهب، حيث قال: "وهو الصحيح؛ لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجَّب منه ذو مزية إدراكها جليٌّ، وسبب الاختصاص بها خفيٌّ؛ فاستحقت الجملة المعبَّرُ بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة؛ ليحصل بذلك إبهام متلوٌّ بإفهام"[3].

واعترض الرضي على توجيهه بأمرين: الأول أن استعمال "ما" نكرة غير موصوفة نادر، والثاني أنها "لم تسمع مع ذلك مبتدأ".

والحقيقة أن الأمر الأول أشار إليه ابن الحاجب حين قال: "ومذهب سيبويه أظهر من وجه، وهو أنه لا تقدير فيه بخلاف مذهب الأخفش؛ فإنه يلزم منه حذف الخبر...، ومذهب الأخفش أوجه من حيث إن استعمال "ما" الموصولة ثابت، واستعمال "ما" بمعنى شيء مبتدأ لم يثبت"[4]، مع أنه موافق لسيبويه حيث قال في كتابه الإيضاح في شرح

---

(١) الكتاب: ٧٣/١.

(٢) الأصول: ٩٩/١.

(٣) شرح التسهيل: ٣١/٣.

(٤) شرح المقدمة الكافية: ٩٢٨/٣.

المفصل بعد رد ما سواه من المذاهب: "فثبت أن الوجه ما صار إليه سيبويه"[1].

وأياً ما يكن الأمر ففي حديث النحاة ما يمكن أن يُتَّكأ عليه للقول بمجيء "ما" نكرة تامة في غير ما موضع، وهي عندئذٍ مبتدأة.

فقد قال المبرد مشيراً إلى مشابهة "ما" التعجبية لـ "ما" الشرطية والاستفهامية في الإبهام: "فإن قال قائل: هل رأيت "ما" تكون اسماً بغير صلة إلا في الجزاء والاستفهام؟ قيل له: إنما كان في الجزاء والاستفهام بغير صلة إذا قلت مجازياً: ما تصنعْ أصنعْ، أو مستفهماً: ما تصنعُ يا فتى؟؛ لأنك إنما تستفهم عمَّا تنكر، ولو كنت تعرف كنت مخبراً لا مستخبراً، والصلة تعرِّفه، وكذلك الجزاء إذا قلت: ما تصنعْ أصنعْ؛ لأنك أبهمته ولم تقصد إلى شيء واحد بعينه، فالمعنى من الإبهام الذي يكون في الجزاء والاستفهام كذلك هو التعجب؛ لأنك إذا قلت: ما أحسن زيداً فقد أبهمت ذاك فيه ولم تخصص"[2].

وبيان ما يمكن أن نقوله بالنظر إلى هذا النص ما يأتي:

١- أن "ما" النكرة التامة وردت في موضعين غير التعجب، وهما الشرط والاستفهام.

يضاف إلى ذلك أن ثمة غير موضع يحتملها كالذي مثَّل به الرضي تبعاً لغيره من النحاة[3]، وهو قوله تعالى: ﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ... ﴾[4]. ومنه -أيضاً- عند بعض النحاة كابن هشام: "قولُهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعلٍ كالكتابة" إن زيداً مِّما أن يكتب" أي من أمرٍ كتابةٍ، أي إنه مخلوق من أمرٍ، وذلك الأمر هو

---

(١) ١١١/٢، وانظر: شرح الوافية: ٣٧٣.

(٢) المقتضب: ١٧٣/٤، وانظر مجالس العلماء: ١٢٥-١٢٦.

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش: ١٩٢/١، والمسائل البغداديات: ٢٥٨-٢٥٩، والمقتصد: ٣٧٤/١، والتبيين: ٢٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٩٨/٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٨٣/١.

(٤) سورة البقرة: آية ٢٧١.

الكتابة، فـ "ما" بمعنى شيء"[1].

٢- أنها تقع مبتدأ، كما في قوله تعالى: ﴿ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾[2].

وبناءً على ما سبق يتبين لنا أن اعتراض الرضي لا يتجه، سواء حين وصف استعمال "ما" النكرة التامة بالندرة أم حين زعم أنها لم تسمع مع ذلك مبتدأة.

ثانياً: ذهب الفراء[3] وابن درستويه[4] إلى أن "ما" اسم استفهام فيه معنى التعجب، ونسب هذا المذهب إلى الكوفيين[5].

قال السيرافي ناقلاً مذهبهم: "وقال الفراء ومن تابعه من الكوفيين: إن قولنا: "ما أحسنَ عبدَ الله" أصله "ما أحسنُ عبدِ الله" وأن "أحسنَ" اسمٌ كان مضافاً إلى "عبد الله"، وكان المعنى فيه الاستفهام، ثم إنهم عدلوا عن الاستفهام إلى الخبر، فغيَّروا "أحسنَ" ففتحوه ونصبوا "عبد الله" فرقاً بين الخبر والاستفهام"[6].

وقد وصف الرضي هذا المذهب بأنه "قوي من حيث المعنى" إلا أن ذلك لا يعني أنه يقول به؛ لأنه نقل رداً عليه، حيث قال: "قيل: مذهبه ضعيف من حيث إنه نقْلٌ من معنى الاستفهام إلى معنى التعجب، فالنقل من إنشاء إلى إنشاء ممّا لم يثبت.

وهذا الردُّ أورده ابن الحاجب قبله[7].

ومن الردود على هذا المذهب أيضاً ما يأتي:

---

(١) المغني: ٢٩٤، وانظر: معاني القرآن للأخفش: ١٩٢/١.

(٢) سورة يونس: آية ٣٥.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٢١/٤، والارتشاف: ٢٠٦٥/٤، وتوضيح المقاصد: ٨٨٦/٢، التصريح: ٣٦٨/٣.

(٤) السابق.

(٥) شرح التسهيل: ٣٢/٣، وشرح الكافية للموصلي: ٥٨٧/٢.

(٦) شرح السرافي: ٧٠/٣.

(٧) شرح المقدمة الكافية: ٩٢٨/٣.

١- أن التعجب خبر، فلا يصح أن تكون "ما" استفهامية، قال ابن يعيش: "وما ذكره من أن "ما" استفهام فبعيد جداً؛ لأن التعجب خبر محض يحسن في جوابه صدقٌ أو كذبٌ، والمتكلم لا يسأل المخاطب عن الشيء الذي جعله حسناً، وإنما يخبره بأنه حسن، ولو كانت "ما" استفهاماً لم يسُغْ فيه صدق أو كذب؛ لأن الاستفهام ليس بخبر"[١].

٢- ما ذكره ابن مالك منْ: "أن الاستفهام المشوب بتعجُّبٍ لا يليه غالباً إلا الأسماء نحو: ﴿ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ﴾[٢]"[٣]، ويبدو أن ما ذكره ابن مالك لا يُرِدُ على القائلين باسمية أفعل من الكوفيين.

٣- ما ذكره ابن مالك أيضاً منْ أنه: "لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن تخلفها أيّ في نحو: "ما أنت مِنْ سيِّد"؛ لأن استعمال "أيّ" في الاستفهام المتضمِّن تعجبًّا كثير"[٤].

ثالثاً: ذهب الأخفش[٥] – مع تجويزه مذهب سيبويه في معانيه[٦]- إلى أنها معرفة ناقصة، وما بعدها صلتها، أو أنها نكرة موصوفة، وما بعدها صفتها، والخبر على كلا القولين محذوف وجوباً، ونسب القول الأول إلى جماعة من الكوفيين أيضاً[٧].

قال ابن السراج ناقلاً أحد أقوال الأخفش: "وقال الأخفش: إذا قلت: ما أحسن زيداً، فـ"ما" في موضع "الذي" و"أحسن زيدا" صلتها، والخبر محذوف"[٨].

---

(١) شرح المفصل: ٤٢١/٤.

(٢) سورة الواقعة: آية ٢٧.

(٣) شرح التسهيل: ٣٢/٣.

(٤) السابق.

(٥) انظر: الأصول: ١٠٠/١، والمرتجل: ١٤٧، وشرح التسهيل: ٣١/٣، والأوضح: ٢٢٥/٣.

(٦) معاني القرآن: ١٩٢/١.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٢١/٤، وتوضيح المقاصد: ٨٨٦/٢.

(٨) الأصول: ١٠٠/١.

وقال أبو حيان ناقلاً أقواله الثلاثة: "وعن الأخفش في "ما" ثلاثة أقوال: أحدها: كقول جمهور البصريين، والثاني: أن "ما" موصولة، والفعل صلته، والخبر محذوف واجب الحذف، والتقدير: الذي أحسن زيداً عظيم، ... والثالث: أن "ما" نكرة موصوفة، الفعل صفتها، والخبر محذوف واجب الحذف، التقدير: شيء أحسن زيداً عظيم"(١).

ورُدَّ هذان القولان المنسوبان إليه بأمور منها:

١ - أنه لا دليل على حذف الخبر، قال المبرد: "وقد قال قوم: إن "أحسن" صلةٌ لـ"ما"، والخبر محذوف، وليس كما قالوا؛ وذلك أن الأخبار إنما تُحذَف إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليها"(٢).

وأشار الرضي إلى ذلك بقوله: "وفيه بعد؛ لأنه حَذَفَ الخبر وجوباً مع عدم ما يسد مسده"، كما مرَّ في بداية المسألة.

٢ - أنهم قدَّروا الخبر المحذوف بما لا فائدة فيه، والخبر محطُّ الفائدة، قال ابن يعيش في ذلك: "ومنها أنهم يقدِّرون المحذوف بشيء، والخبر ينبغي أن يكون فيه زيادة فائدة، وهذا لا فائدة منه؛ لأنه معلوم أن الحُسْن ونحوه إنما يكون بشيء أوجبه"(٣).

٣- أنَّه يؤدي إلى التناقض، قال ابن يعيش في ذلك: "أن باب التعجب باب إبهام، والصلة موضحة للموصول، ففيه نقض لما اعتزموه في باب التعجب من إرادة الإبهام(٤).



(١) الارتشاف: ٤/٢٠٦٥.

(٢) المقتضب: ٤/١٧٧.

(٣) شرح المفصل: ٤/٤٢١.

(٤) السابق.

الترجيح:

تبيَّن لي ممَّا سبق ما يأتي :

١ - أن مذهب سيبويه هو الراجح ؛ لأمور:

أ- أنه مطابق لمقتضى حال المتعجِّب ؛ لأنه إنما يتعجب مما خفي ولطف سببه ، ويناسب ذلك الخفاء "ما" النكرة التامة ؛ إذ لا أشد من توغلها فيه.

ب- أن استعمال "ما" نكرة تامة مبتدأ ثابت في غير مسألة التعجُّب ، فيمكن قياسها على ذلك .

ج- أنه سهل ميسر خالٍ من الحذف والتقدير الذي لا داعي له ، ولا يرد عليه شيء.

د- أن أكثر النحاة عليه .

٢- أن اعتراض الرضي لا يتجه ، حيث اعتمد على أمرين لا ينهضان ، ورُدَّ عليهما في موضعهما ، بل لو سُلِّم بما قال ما اتجه اعتراضه -فيما أحسب- لأن الكلام مطابق لمقتضى الحال على مذهب سيبويه كما أسلفت ، والعرب تعتني بالمعاني أشد من اعتنائها بالألفاظ.

والله أعلم.

٥- حكم وصل (أنْ) المصدرية بالأمر أو النهي

قال الرضي: "والمصدر المؤول به "أنْ" مع الأمر لا يفيد معنى الأمر، فقولك: كتبْتُ إليه أنْ قم: ليس بمعنى القيام؛ لأن قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك: أن قم. ويتبيّن بهذا أنّ صلة "أنْ" لا تكون أمراً ولا نهياً خلافاً لما ذهب إليه سيبويه وأبو علي، ولو جاز كون صلة الحرف أمراً لجاز ذلك في صلة "أنّ" المشددة و"ما" و"كي" و"لو" ولا يجوز ذلك اتفاقاً"[١].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في تجويز وصل "أنْ" المصدرية بالأمر والنهي؛ لأمرين: أحدهما: أن المصدر المؤول به "أنْ" مع الأمر لا يفيد معنى الأمر، والثاني أنه لو جاز وصل "أن" بالأمر لجاز ذلك في أخواتها من حروف المصدر.

المناقشة:

توصل "أنْ" المصدرية بالماضي أو المضارع المتصرفين، وإذا وليها فعل أمر أو نهي نحو: أشرت عليه أن قم، أو أن لا تقم، فهي مفسِّرة عند البصريين، ومصدرية أو زائدة عند الكوفيين حيث لم يثبتوا المفسرة[٢].

وأما القول بوصل "أن" المصدرية بالأمر والنهي عند البصريين ومن تبعهم، فقد اختلفوا فيه، ولهم في ذلك مذهبان على النحو الآتي:

أولاً: ذهب سيبويه[٣] والسيرافي[٤] وأبو علي الفارسي[٥] وابن الشجري[٦] والزجاج[٧]

---

(١) شرح الرضي: ق٢ج١٣٨٢/٢.

(٢) انظر: الجنى: ٢٢١، المغني: ٤٣.

(٣) الكتاب: ١٦٢/٣.

(٤) شرح السيرافي: ٤/ل٥٠.

(٥) إيضاح الشعر: ٩٤.

(٦) أمالي ابن الشجري: ١٥٢/٣، ١٥٣.

(٧) معاني القرآن وإعرابه: ٢٤٦/٢.

وغيرهم[1] إلى جواز وصلها بالأمر أو النهي.

قال سيبويه: "هذا باب ما تكون فيه "أنْ" بمنزلة "أيْ" وذلك قوله عز وجلّ: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ﴾[2]، زعم الخليل أنّه بمنزلة "أيْ"؛ لأنّك إذا قلت: انطلق بنو فلان أنِ امشوا، فأنت لا تريد أن تُخبرَ أنهم انطلقوا بالمشي، ومثل ذلك: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾[3]. وهذا تفسير الخليل، ومثل هذا في القرآن كثير.

وأمّا قوله: كتبت إليه أنِ افعلْ، وأمرته أنْ قم، فيكون على وجهين:

على أن تكون "أنْ" التي تنصب الأفعال ووصلتَها بحرف الأمر والنهي، كما تصل الذي بتَفْعَلُ إذا خاطبت حين تقول أنت الذي تفعلُ، فوصلت "أنْ" بـ"قم"؛ لأنه في موضع أمر، كما وصلت الذي بـ "تقولُ" وأشباهها إذا خاطبتَ.

والدليل على أنها تكون "أنْ" التي تنصب، أنّك تدخل الباءَ فتقول: أوعزتُ إليه بأنِ افعل، فلو كانت "أيْ" لم تدخلها الباءُ كما تدخل في الأسماء.

والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة "أيْ" كما كانت بمنزلة "أي" في الأول"[4].

وواضح من هذا النص أن سيبويه يجيز وصل أن المصدرية بفعل الأمر بالإضافة إلى جواز كونها مفسرة.

ويبدو أن سيبويه شعر بأن القول بمصدريتها في هذه المسألة مخالفٌ لحكمها، وهو

---

(١) نتائج الفكر: ١٢٩، وشرح الكافية الشافية: ١/١٢٩، وشرح الكافية للموصلي: ٢/٦٨٦، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١/٤١٧، والجنى: ٢١٦، والمغني: ٤٠-٤١، وشرح ابن عقيل: ١/١٢٠، والمساعد: ١/١٧١، وتعليق الفرائد: ٢/٢٦٩، والتصريح: ١/٤١٣، والهمع: ١/٢٦٤، ٢/٢٨١، والبهجة المرضية: ٧٥-٧٦.

(٢) سورة ص: آية ٦.

(٣) المائدة: ١١٧.

(٤) الكتاب: ٣/١٦٢.

وصلها بفعل غير أمر ممّا جعله ينظّر لها بالاسم الموصول "الذي" إذا وصل بفعل المخاطب نحو: أنت الذي تكتب من حيث مخالفته لبابه بخلوِّ صلته من العائد.

قال أبو علي الفارسي موضحاً هذا التنظير: ""الذي" حكمهُ أن يوصل بشيء يرجعُ منه إليه ذكرٌ، كما أنّ حكمه أن يوصل بفعل غير أمر، فلمّا وقع "أنْ" موقع أمرٍ وُصل بالأمر، وإنْ لم يكن ذلك بابه، كما أنَّ "الذي" لمّا وقع في الخطاب وُصِل لذلك بما لم يرجع منه إليه ذكرٌ..."[1].

وقد استدل سيبويه على جواز الحكم بمصدريتها - كما ورد في نصه السالف - بدخول حرف الجر عليها، وحرف الجر - كما هو معلوم - لا يدخل إلا على اسم أو ما أُوّل به.

ثانياً: ذهب الرضي[2] والدماميني[3] إلى منْع وصلها بالأمر أو النهي، ومال إلى ذلك أبو حيّان[4].

وقد اعتمد الرضيُّ في ذلك على ما اعترض به على مذهب سيبويه - كما مر في بداية المسألة -، وهو أمران:

الأول: أن المصدر المؤول من أن وفعل الأمر لا يفيد معنى الأمر.

والثاني: أنه لو جاز وصلها بالأمر لجاز ذلك في صلة أخواتها من حروف المصدر.

وقد تبعه أبو حيان في الأمر الأول حيث قال: "ولا يقوى عندي وصلُ "أنْ" بفعل الأمر؛ لأنه إذا سبكْتَ من "أن" وفعل الأمر مصدراً فات معنى الأمر المطلوب والمدلول عليه بالصيغة، ففرقٌ بين: كتبتُ إليه بالقيام، وكتبتُ إليه أن قم"[5].

---

(١) التعليقة: ٢/٢٧٠-٢٧١، وانظر: إيضاح الشعر: ٩٤.

(٢) شرح الرضي: ق٢ج٢/٨٣٦، ١٢٤٠، ١٣٨٢.

(٣) تعليق الفرائد: ٢/٢٧٢-٢٧٣.

(٤) التذييل والتكميل: ٣/١٤٨.

(٥) السابق، بتصرف يسير.

والحقيقة أن المفسرين تنبهوا لفوات معنى الأمر فقدّروه عند السَّبك، كما فعل الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ ﴾[1] حيث قدّره بقوله: "أي: أرسلنا بالأمر بالإنذار"[2].

واستحسن السمين الحلبي صنيع الزمخشري، حيث قال: "وهذا الذي قدّره حسن جداً، وهو جواب عن سؤال قدّمتُه في هذا الموضوع، وهو أن قولهم إن "أنْ" المصدرية يجوز أن تتوصل بالأمر، مشكل؛ لأنه ينسبك منها ومما بعدها مصدر، وحينئذٍ فتفوت الدلالة على الأمر حال التصريح بالأمر، فينبغي أن يُقدَّر – كما قال الزمخشري – أي: كتبت إليه بأن قلت له: قم، أي: كتب إليه بالأمر بالقيام"[3].

على أن ابن هشام – مع تسليمه بفوات معنى الأمر – أجاب بأنه لا يردُّ المذهب الأول معتمداً على النظير، حيث قال راداً على أبي حيان: "والجواب: أن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور، ثم إنه يُسلِّم مصدرية "أنْ" المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو: ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾[4]؛ إذ لا يُفهم الدعاءُ من المصدر إلا إذا كان مفعولاً مطلقاً نحو "سقياً ورعياً"[5].

إلا أن جواب ابن هشام لم يُرْضِ الدماميني؛ فردَّ عليه بقوله: "قلت: هذا فيه

---

(١) نوح: آية ١.

(٢) الكشاف: ٤/١٤١.

(٣) الدر المصون: ١٠/٤١٢.

(٤) الآية بتمامها: ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾. النور: آية ٧.

(٥) المغني: ٤١.

تسليم لفوات معنى الأمر عند السبك، وهو قابل للمنع فقد جرت عادة الزمخشري بتجويز صلة "أن" بالأمر والنهي، ومعناه عند السبك مصدر طلبي، وقد حقّقه في سورة نوح في قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ ﴾ فقال: "أنْ" الناصبة للفعل، أي إنا أرسلناه بأن أنذر قومك، أي بأن قلنا له أنذر، أي بالأمر بالإنذار، انتهى.

فعلى هذا تقدر بالمصدر الطلبي حيث وقعت موصولة بأمر أو نهي، نحو: كتبت إليه بأن قم ولا تقعد، أي بالأمر بالقيام، والنهي عن القعود، ولا يفوّت معنى الطلب في الجملة، وعلى تقدير التسليم فلا نسلّم أن فوات معنى الأمرية كفوات معنى المضّي والاستقبال؛ وذلك لأن السَّبك مفوِّت لمعنى الأمر أصلاً ورأساً؛ لأن اللفظ – حينئذٍ- لا يدل عليه بوجه من وجوه الدلالة، وليس السَّبك بمفوِّتٍ للدلالة على معنى الزمان الماضي والمستقبل بالكلية؛ لأن المصدر حدث، ويلزم من وجوده وجود الزمان فله دلالة على الزمن بطريق الالتزام، فلم تفت الدلالة عليه بالكلية، ولا يلزم من تجويز الثاني تجويز الأمر"[1].

ويبدو لي أنَّ ردَّ الدماميني على ابن هشام بأنه لا يلزم من تجويز فوات الزمان الماضي أو المستقبل تجويزُ فوات الأمر – غيرُ قويٍّ؛ لأنَّ فوات الزمان الماضي أو المستقبل لا يقلُّ أهميَّةً عن فوات معنى الأمر، وإن قلْنا بأن الزمن لم يفْت بالكليَّة؛ بدليل اعتبار الزمن المعيَّن من الفروق المعنوية بين استعمال المصدر الصريح والمصدر المؤول.

وذلك يؤكد وجاهة رد ابن هشام على أبي حيان، وهذا الردُّ ينسحب على الأمر الأول من اعتراض الرضي.

وأمّا الأمر الثاني من اعتراض الرضي وهو أنه لو جاز وصل "أنْ" بالأمر لجاز ذلك في صلة أخواتها من حروف المصدر، فيبدو لي أنه يمكن الرد عليه بأنَّ "أنْ" المصدرية أمُّ

---

(١) تعليق الفرائد: ٢/ ٢٧٠-٢٧١.

الباب، وأمُّ الباب يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من بنات بابها.

وبقي وجهٌ آخر عدّه أبو حيان سبباً لضعف وصل "أنْ" بفعل الأمر، وهو أنها لم ترد في لسان العرب موصولة بالأمر كما وردت موصولة بالماضي والمضارع، قال: "ولا يقوى عندي وصل أن بفعل الأمر؛ لأنه لا يوجد من لسان العرب: يعجبني أنْ قم، ولا: أحبَبت أنْ قُمْ ولا عجبت من أنْ قم، فكونُ ذلك مفقوداً في لسانهم دليلٌ على أنها لا تُوصَل بفعل الأمر، ولو وُصلت بفعل الأمر لوُجد ذلك في لسانهم كما وُجد ذلك في وصلها بالماضي والمضارع"[1].

وقد ردّه ابن هشام بوجهين، حيث قال: "والجواب عنه أنّه إنما امتنع ما ذكره؛ لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء، لا لِمَا ذكرَ، ثم ينبغي له ألاّ يُسَلِّم مصدرية "كي"؛ لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل"[2].

كما تأوَّل أبو حيّان دليل سيبويه – وهو دخول الباء على "أنْ" - بأنّ الباء زائدة، حيث قال: "وأمّا ما حكى سيبويه من قولهم: "كتَبْتُ إليه بأن قم" فالباء زائدة مثلُها في: "... لا يقرأن بالسور"[3][4].

وكان ردُّ ابن هشام عليه أيضاً بأنّ هذا "وَهَمٌ فاحش؛ لأن حروف الجر – زائدة كانت أو غير زائدة – لا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله"[5].

ويمكن ردُّه أيضاً بأنّ هذا الموضع ليس من مواضع زيادة الباء، فضلاً عن أنها قد

---

(١) التذييل والتكميل: ١٤٩/٣ بتصرف يسير.

(٢) المغني: ٤١، بتصرف يسير.

(٣) جزءٌ من بيت للراعي النُّميري أو القتال الكلابي، وهو بتمامه:

هُنَّ الحرائر لاربّاتُ أحمرةٍ ... سود المحاجرِ لا يقرأن بالسُّور

انظر: إيضاح الشعر: ٤٨١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٧٥/٤، والجنى: ٢١٧، والمغني: ١١٨.

(٤) التذييل والتكميل: ١٤٩/٣.

(٥) المغني: ٤٢.

تسبق بفعل لازم نحو: أشرت عليه بأن قم، ولا يمكن القول بزيادتها في هذا الموضع.

وتجدر الإشارة إلى أن الرضي والدماميني أجازا في "أنْ" هذه وجهاً آخر غير المفسِّرة، وهو أن تكون زائدة، فقد قال الرضي: "ولا مَنْعَ لو ارتكب مرتكبٌ أنّ المسمّاة بالمفسِّرة: زائدةٌ في مفعول ما هو بمعنى القول، فمعنى أمَرَهُ أنْ قُم: أي قال له قُم، بتأويل "أمرَ بقال"، أو بتقدير "قال" بعده على الخلاف المذكور في أفعال القلوب[1]، "وأنْ" زائدة، وهذا يطرد في جميع الأمثلة"[2].

وَوَجَّه الدمامينيُّ زيادتها بقوله: "زيدت لكراهة دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر، والمعنى: كتبتُ إليه بقم أو بلا تقم أي بهذا اللفظ، فإنما دخلت في التحقيق على ما هو اسم فتأمّل"[3].

ويبدو لي أنه يمكن ردّ ما ذهبا إليه بما يأتي:

١- أن توجيه الرضي اعتمد على التضمين، واعتماد القاعدة النحوية على التضمين في كل موضع باعث على الغموض واحتمال اللبس فيما أحسب، إضافةً إلى أن التضمين سماعيٌّ عند بعض النحاة.

٢- أنَّ "أنْ" في هذه المسألة تؤدي وظيفة مهمة لولاها ما التأم المعنى، فهي إما أن تسبك مع الفعل بعدها لتكون مصدراً، وإما أن تعدَّ مفسِّرة لتؤذن بتفسير ما بعدها لما قبلها، وفي القول بزيادتها إلغاء لهذه الوظيفة.

٣- أن الزيادة خلاف الأصل، فلا يلجأ إليها ما دامت الأصالة محتملة.



(١) يشير إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين في حكم إلحاق ما هو في معنى القول بالقول في الحكاية، فالكوفيون يلحقونه به، والبصريون لا يلحقونه بل يقدرون قولاً بعده. انظر: شرح الرضي: ق٢ج٢/١٠٢٠.

(٢) شرح الرضي: ق٢ج٢/١٣٨١.

(٣) تعليق الفرائد: ٢/٢٧٣.

الترجيح:

تبين لي مما سبق ما يأتي :

١- أن مذهب سيبويه هو الراجح لأمور:

أ- أنَّ المفسرين قد ارتضوه ، وإن قدّروا أمراً أو نهياً محذوفين فذلك تفسير إعراب.

ب- أن استدلال سيبويه بدخول الباء عليها قويٌّ لا يمكن ردُّه ؛ بل قد يُحتِّم دخولُ الباء لفظاً أو تقديراً القولَ بمصدرية "أن" ، إذ لا يمكن اعتبارها مفسرة ؛ لأن مِنْ شروط المفسرة ألا يتصل بها شيء من صلة الفعل الذي تفسره ؛ كي لا تصبح من جملته ، ولا غبار على حذفها لفظاً على نية التقدير ؛ لأن حذف حرف الجر قبل "أنْ" المصدرية من المواضع القياسية.

ج- أنه لا يرد عليه مثل ما ورد على مذهب الرضي ومن تبعه.

د- أنه مذهب أكثر النحاة.

٢- أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتجه ؛ لأنه اعتمد على أمرين لا ينهضان للاعتراض ، وقد رُدَّ عليهما كلٌّ في موضعه.

والله أعلم.

٦- حكم وصل (ما) المصدرية بالجملة الاسمية

قال الرضي: "وصلة "ما" المصدرية لا تكون عند سيبويه إلا فعلية، وجوّز غيره أن تكون اسمية أيضاً، وهو الحق، وإن كان ذلك قليلاً، كما في نهج البلاغة: "بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية"، وقال الشاعر:

أعلاقةً أمَّ الوُلَيِّدِ بعدَمَا أفنانُ رأسِكَ كالثَّغام المُخْلِسِ[١]" [٢].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في منع وصل "ما" المصدرية بالجملة الاسمية، مستدلاً بالسماع.

المناقشة:

توصل (ما) المصدرية بالفعل الماضي أو المضارع ولا توصل بفعل الأمر.

أمَّا وصلُها بالجملة الاسمية فقد اختلف النحاة فيه، ولهم في ذلك مذهبان على النحو الآتي:

أولاً: ذهب سيبويه[٣] والمبرد[٤] وابن السراج[٥] وأبو علي الفارسي[٦] والرماني[٧] وغيرهم[٨] إلى أنها لا توصل بالجملة الاسمية.

---

(١) البيت للمرار الفقعسي: الكتاب: ١١٦/١، ١٣٩/٢، والمقتضب: ٥٤/٢، والأصول: ٢٣٤/١، ٢٥٨/٢، وأمالي ابن الشجري: ٥٦١/٢-٥٦٢، والهمع: ١٤٢/٢، أفنان رأسك: خُصَلُ الشعر، الثَّغام: شجر إذا يبس ابيضّ، المخلس: ما اختلط فيه البياض بالسواد.

(٢) شرح الرضي: ق٢ج١٣٨٣/٢.

(٣) الكتاب: ١٣٨/٢-١٣٩.

(٤) المقتضب: ٥٤/٢، ٤٢٧/٤.

(٥) الأصول: ١٦١/١.

(٦) التعليقة: ١٢/١، والمسائل البغداديات: ٢٩٢.

(٧) معاني الحروف: ١٥٦.

(٨) الأزهية: ٨٩، والمقتصد: ٤٦٨/١-٤٦٩، ٨٥١/٢-٨٥٢، ونتائج الفكر: ١٨٧-١٨٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٦٤/١، وشرح المقدمة الكافية: ٩٩٦/٣، وشرح الوافية: ٤٠٧-٤٠٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٨١/١، ١٥٨/٢.

ويدلُّ على مذهب سيبويه أنّه تأوَّل ما ظاهرُه وصْلُها بالجملة الاسمية بجعلها كافّةً مهيِّئة للدخول عليها، حيث قال: "ونظير إنما قول الشاعر، وهو المرّار الفقعسي:

أعلاقــةً أمَّ الوُليِّــدِ بعدَمَــا أفنــانُ رأسِــكَ كالثَّغــام المُخْلِــسِ

جعل (بعد) مع (ما) بمنزلة حرف واحد، وابتدأ ما بعده"[1].

وواضح من هذا النص أنها لا تحتمل غير كونها كافة في الشاهد المذكور بدليل التنظير بها لـ (ما) الكافة لـ "إنَّ"، و"إنما" لا تكون عنده إلا مكفوفة[2].

ولم يتحدث عنها في غير هذا الموضع إلا وهي موصولة بجملة فعلية[3].

وأكّد المبرد على ذلك فقال: "فإذا قلت: ما عدا، وماخلا، لم يكن إلا النصب؛ وذلك لأن "ما" اسم فلا توصل إلا بالفعل، نحو: بلغني ما صنعت، أي صنيعك، إذا أردت بها المصدر فصلتها الفعل لا غير، وكأنه قال مجاوزتهم زيداً..."[4].

ثانياً: ذهب الفراء[5] والسيرافي[6] والأعلم[7] والجزولي[8] وابن مالك[9] والرضي[10] وغيرهم[11] إلى جواز وصلها بالجملة الاسمية.

---

(١) الكتاب: ٢/١٣٨-١٣٩.

(٢) انظر: الكتاب: ٣/١٢٩.

(٣) انظر: الكتاب: ٢/٣٢٦، ٣٤٩، ٣/١١، ١٠٢، ١٥٦.

(٤) المقتضب: ٤/٤٢٧.

(٥) معاني القرآن: ٢/٤٠٠.

(٦) شرح السيرافي: ١/٧٩، ٣/٢٢٢.

(٧) النكت: ١/٢٥٠، ٦٩٧، وتحصيل عين الذهب: ١١٩-١٢٠.

(٨) المقدمة الجزولية: ٥٢.

(٩) شرح التسهيل: ١/٢٢٧-٢٢٨، وشرح الكافية الشافية: ١/١٣٠.

(١٠) شرح الرضي: ق٢ج٢/١٣٨٣.

(١١) البسيط: ١/٢٨٩، وشرح الكافية للموصلي: ٢/٦٨٨، ورصف المباني: ٣٨٠، والارتشاف: ٢/٩٩٥، ٤/١٨٢٦-١٨٢٧، وتوضيح المقاصد: ١/٤١٧، والمغني: ٣٠٦، وشرح ابن عقيل: ١/١٢١، والتصريح: ١/٤١٤، والبهجة المرضية: ٧٦، وحاشية الصبان: ١/٢٥٦.

يتبيّن مذهب الفراء من قوله: "والعرب تجعلُ "ما" صلةً في المواضع التي دخولُها وخروجُها فيها سواء ... وأمّا قوله ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾[1] فإنه قد يكون على هذا المعنى، ويكون أن تجعل "ما" اسماً وتجعل "هم" صلةً لـ "ما"، ويكون المعنى: وقليلٌ ما تجدنَّهم فتوجّه "ما" والاسم إلى المصدر...، ولو لم ترد المصدر لم تجعل "ما" للناس؛ لأنَّ "مَنْ" هي التي تكون للناس وأشباههم"[2].

وأكد عليه السيرافي بقوله: "وممّا يفرِّق بين "ما" و"أنْ" أنّ "أنْ" لا يليها إلا الفعل، و"ما" يليها الاسم والفعل في معناها مصدراً، فالفعل قولك: "يعجبني ما تصنع"، أي: يعجبني صنيعك، والاسم: "يعجبني ما أنت صانع"، أي: صنيعك"[3].

وقد استدل السيرافي على هذا المذهب بالسماع والقياس، أما السماع فبيت المرار الذي تأوله سيبويه وأصحابه، وأما القياس فبالنظر إلى وصل "أنّ" أختها بالجملة الاسمية.

قال في ذلك: "وقوله "بعدما أفنان رأسك ..."، "أفنان" مبتدأ، وخبره: "كالثغام"، و"ما" وما بعدها من الابتداء والخبر بمعنى المصدر، كما تكون هي وما بعدها من الفعل بمعنى المصدر، وكما تكون "أنّ" المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمعنى المصدر، فيكون تقديرُه: بعد إشباه رأسِك الثغامَ، كما لو قلت: بعدما أشبه رأسك الثغام، كان تقديره: بعد إشباه رأسك"[4].

وأشار الجزولي إلى أنها "أكثر ما توصل بالجملة الفعلية"[5].

---

(١) من الآية ٢٤ سورة ص.

(٢) معاني القرآن: ٢/٣٩٩-٤٠٠، وواضح من هذا النص أن الأخفش يرى أن "ما" المصدرية اسم، انظر شرح المفصل: ٥/٨٥.

(٣) شرح السيرافي: ١/٧٩.

(٤) شرح السيرافي: ٣/٢٢٢-٢٢٣.

(٥) المقدمة الجزولية: ٥٢، وانظر: شرح الرضي: ق٢ج٢/١٣٨٣، والبسيط: ١/٢٨٩، وشرح الكافية للموصلي: ٢/٦٨٨.

وأمّا ابن مالك فقد كشف النقاب عن هذا المذهب، حيث بيّن ما توصل به "ما" المصدرية الظرفية وغير الظرفية من الأفعال ثم انتهى إلى القول بأنهما كلتيهما توصلان بالجملة الاسمية مستدلاً بالسماع، حيث قال: "قد توصل "ما" المصدرية الظرفية بجملة اسمية، كقول الشاعر:

واصِلْ خليلَكَ ما التَّواصلُ مُمْكِنٌ   فلأنت أو هو عن قريبٍ ذاهبُ[١]

وقال آخر:

فعُشْهُم أبا حسَّانَ ما أنت عائسُ[٢]

وقد توصل المصدرية غير الظرفية بجملة اسمية، كقول الشاعر:

أحلامُكم لسقَامِ الجهْلِ شافيةٌ   كما دماؤكُمُ تَشْفِي من الكَلَبِ[٣]

وكذا قول الآخر:

أعلاقةً أمَّ الوُلَيِّدِ بعدَمَا   أفنانُ رأسِكَ كالثَّغامِ المُخْلِسِ"[٤]

ويبدو أن ابن مالك شعر بخلاف النحاة حول "ما" المصدرية غير الظرفية في بيت المرار؛ فقال: "والحكم على "ما" هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة"، وقوّى ذلك بما يأتي[٥]:

١- أن الحكم بمصدريتها يؤدي إلى الجريان على الأصل المتمثل في إضافة "بعد" باعتبارها من الأسماء الملازمة للإضافة، وفي إعمال حرف الجر، قال في ذلك: "والحكم على

---

(١) لم أقف على قائله. انظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٠/١، والارتشاف: ٩٩٥/٢، والتذييل والتكميل: ١٥٦/٣، وتعليق الفرائد: ٢٨١/٢.

(٢) لم أقف عليه سوى في التذييل والتكميل: ١٥٦/٣، ولم يذكر فيه صدرُ البيت.

(٣) للكُميت، انظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٠/١، والارتشاف: ٩٩٥/٢، والتذييل والتكميل: ١٥٥/٣.

(٤) شرح التسهيل: ٢٢٧/١ بتصرف يسير، وانظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٠/١.

(٥) شرح التسهيل: ٢٢٧/١-٢٢٨.

"ما" هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة ؛ لأنها إذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر بالكاف في البيت الأول، وبإضافة الظرف في البيت الثاني، ولم يُصرَفْ شيءٌ عمَّا هو له ثابت، بخلاف الحكم بأن "ما" كافة".

٢- أنَّ كثرة الاستعمال تقوي الحمل عليها في بيت المرار، قال في ذلك: "وأيضاً فإن النظر يقتضي أن تكون "ما" مصدرية لكثرة استعمالها وعملِها غيرَ مقصورة على الوصل بالفعل، بخلاف أنْ وكي، ولا تستحق ذلك "لو" المصدرية لقلة استعمالها، فإن الحاجة إلى اختلاف المصحوب في صلة وغيرها دون كثرة استعمال غيرُ ماسَّة".

٣- أنَّ "ما" المصدرية تقع موقع الظرف، والظرف يضاف إلى الجملة الاسمية، فينبغي أن تأخذ حكمه، قال في ذلك: "وأيضاً فمن مواقع "ما" المصدرية النيابة عن وقت واقع ظرفاً، والوقت الواقع ظرفاً يضاف إلى جملة اسمية، كما يضاف إلى جملة فعلية، فإذا وصلت "ما" بكلتا الجملتين، حين وقوعها موقع ذلك الوقت سُلِك بها سبيل ما وقعت موقعه، فكان الحكم بجواز وصلها بجملة اسمية راجحاً على الحكم بمنعه".

وأكّد على ذلك بعد ذكر هذه الأدلة بقوله: "هذا على تقدير عدم ذلك مسموعاً، فكيف وقد ظفرت به في البيتين السابق ذكرهما: أعني: واصِل خليلَك، و: فعُسهم أبا حسَّان. وإذا ثبت وصل "ما" المصدرية النائبة عن الظرف بجملة اسمية لم يستبعد وصلها بها إذا لم تكن نائبة عن ظرف".

ويبدو لي أن استشهاد ابن مالك ببيت الكميت: "أحلامكم لسقام الجهل"، غير قوي، ذلك أن التشبيه في البيت تشبيه تمثيلي، ويقتضي ذلك أمرين:

أ- جعل "ما" كافَّةً لا مصدرية ؛ ليكون المشبَّهُ به جملة، أو بعبارة أخرى ليكون التشبيهُ تشبيهَ مضمون جملة بمضمون جملة أخرى.

ب- بطلان استحقاق حرف الجر للعمل ؛ لأنه دخل -عندئذٍ- لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد.

ومهما يكن من أمر، فالشواهد الأخرى لا تحتمل التأويل.

وعلى السماع اعتمد الرضي في اعتراضه على سيبويه، حيث استشهد بكلام علي ابن أبي طالب رضي الله عنه، وببيت المرار الذي تأوله سيبويه وأصحابه.

والذي يبدو لي أن بيت المرار شاهد لهذا المذهب وتأوله بعيد؛ لأمور:

١- أن معنى البيت لا يقوم إلا على الإضافة حتى عند القائلين بأن "ما" كافة، فالمعنى على كلا الحالين واحد، وهو: أتعلق أم الوليد بعد إشباه رأسك الثغام؟!

٢- أنّ في جعلها "ما" مصدرية استيفاءً لحق "بعد"؛ إذ هي من الأسماء الملازمة للإضافة، وطالبةٌ لها في هذا البيت لفظاً ومعنى.

٣- أن فيه مراعاة للأصل الغالب من سنن اللغة؛ فاستعمال بعد مضافة أكثر من قطعها عن الإضافة، واستعمال "ما" مصدرية أكثر من استعمالها كافة؛ يضاف إلى ذلك أن "ما" قد لا تحتمل غير المصدرية في بعض المواضع كما في قوله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[1]، بخلاف "ما" الكافة، والحمل على الكثير الغالب أولى من الحمل على الأقل المتطرّق الاحتمال إليه.

٤- أن "ما" الكافة أكثر ما تتصل بالحروف العوامل، ويندر اتصالها بغيرها من أقسام الكلم.

ويفيد ذلك كله أن اعتراض الرضي على سيبويه له وجاهته.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن يعيش تردد بين المذهبين، فقد استشهد ببيت المرار على مجيء "ما" كافة، ثم قال: "ألا ترى أن "بعد" حقُّها أن تُضاف إلى الاسم بعدها وتجرُّه، وحين دخلت عليها "ما" كفَّتْها عن ذلك، ووقعت بعدها الجملة الابتدائية[2]".

ثم أشار في موضع آخر إلى جواز وصلها بالجملة الاسمية، قال: " "ما" تدخل على

---

(١) سورة التوبة: آية ٢٥.

(٢) شرح المفصل: ٥/٦٨-٦٩ بتصرف، وانظر: ص٧١ أيضاً.

الفعـل والفـاعل والمبتـدأ والخـبر... وذلـك قولـك في الفعـل: "يعجبـني مـا تصنـع" أي: صنيعُك، ودخولها على الاسم قولك: يعجبني ما أنت صانع"، أي: صنيعُك"[1].



الترجيح:

تبيَّن لي ممّا سبق ما يأتي:

١- أنَّ مذهب الفراء ومن تبعه كالرضي أرجح؛ لأمرين:

أ- أنَّه مبني على السماع، ولو سُلِّم بأن "ما" كافة في بعض الشواهد فإنَّ له شواهد أخرى لا تقبل التأويل، كقول الشاعر:

واصل خليلَك ما التواصل ممكن

وقول الآخر:

فعُسْهم أبا حسَّان ما أنت عائسُ.

إضافة إلى أن الراجح في بيت المرَّار أن يكون شاهداً له كما ذكرت.

ب- أنَّ أدلته قويّة، كالقياس الذي ذكره السيرافي، وكأدلة ابن مالك، وبهذه الأدلة مجتمعةً يتقوّى ذلك السماع القليل.

٢- أن اعتراض الرضي على سيبويه كان متجهّاً؛ لاعتماده على السماع.

والله أعلم.

---

(١) شرح المفصل: ٥ / ٨٦-٨٧.

المبحث الثاني

اعتراضاته في تركيب الأدوات

وفيه مسألة واحدة.

تركيب "وَيْكَأَنَّ"

قال الرضي: "وأمّا نحو: ويكأن، نحو: ﴿ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ ﴾[1].

فهو عند الخليل وسيبويه: وي التي للتعجب، رُكِّبت مع "كأنَّ" مثقلة، كما في الآية، أو مخففة، كما في قوله:

وِيْ كأنْ مَنْ يكُنْ له نشبٌ يُحْـ ... ـبَبْ، ومَنْ يفتقِرْ يعِشْ عيشَ ضُرِّ[2]

وفي هذا القول نوع تعسُّف في المعنى؛ لأن معنى التشبيه غير ظاهر في نحو قوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ﴾. إلى قوله: ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾.

وفي قوله: "ويكأن من يكن له نشب"[3].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في القول بأن "ويكأن" مركبة من اسم الفعل "وي" بمعنى: أعجب، وكأنَّ؛ حيث رماه بأن فيه تعسفاً في المعنى؛ لأن معنى التشبيه غير ظاهر في الآية الكريمة والشاهد الشعري.

المناقشة:

اختلف النحاة في "ويكأنّ" من حيث البساطة والتركيب، ولهم في ذلك ستة مذاهب على النحو الآتي:

---

(١) القصص: ٨٢، والآية بتمامها: ﴿ وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْاْ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾.

(٢) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل أو لنبيه بن الحجاج، انظر: الكتاب: ١٥٥/٢، والأصول: ٢٥٢/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٠/٣، والمساعد: ٦٤٢/٢.

(٣) شرح الرضي: ق٢ج١/٣٤٧.

أولاً: ذهب الخليل[1] وسيبويه[2] والفراء[3] وابن جني[4] إلى أن الأداة "ويكأن" مركبة من اسم الفعل "وي" بمعنى أعجب، وكأنَّ التي تفيد التحقيق، واختاره الألوسي[5] من المفسرين.

قال سيبويه: "وسألت الخليل رحمه الله تعالى عن قوله: ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ﴾. وعن قوله تعالى جده: ﴿ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ ﴾ فزعم أنها "وي" مفصولة من "كأنّ"، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو نُبِّهوا فقيل لهم: أما يُشْبِه أن يكون هذا عندكم هكذا. والله تعالى أعلم.

وأمّا المفسرون فقالوا: ألم تر أن الله.

وقال القرشي، وهو زيد بن عمرو بن نُفَيْل:

سَالَتاني الطلاقَ أنْ رأتاني ... قلَّ مالي، قد جئتُماني بنُكْرِ
وَيْ كأنْ مَنْ يكُن له نَشَبٌ يُحبَبْ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ يعِشْ عيش ضُرِّ[6]

وواضح من النص السابق أن الخليل يرى أنَّ هذه الأداة مركبة من "وي" و"كأن"، وأما إفادة "كأن" التحقيق فيدل عليه - فيما يبدو - تفسيره للمعنى بقوله: "والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم؛ حيث يقتضي ذلك أن تكون "كأن" مفيدة للتحقيق لا التشبيه؛ لأنهم مؤمنون بقدرة الله إذ رأوا ما آل إليه حال قارون، فتكلموا على قدر علمهم.

كما يدل عليه أيضاً قوله في تفسيره: "أو نُبِّهوا فقيل لهم: "أما يشبه أن يكون هذا

---

(١) الكتاب: ١٥٤/٢.

(٢) الكتاب: ١٥٤/٢-١٥٥.

(٣) معاني القرآن: ٣١٢/٢-٣١٣.

(٤) المحتسب: ١٩٩/٢.

(٥) روح المعاني: ١٨٤/٢٠.

(٦) الكتاب: ١٥٤/٢-١٥٥.

عندكم هكذا" ؛ ذلك أن الاستفهام هنا تقريري ، والجواب ينبغي أن يكون وفق السؤال.

قال السيرافي مشيراً إلى مذهب الخليل : "في "ويكأنَّ الله" ثلاثة أقوال : أحدها : قول الخليل الذي ذكرناه : تكون "وي" كلمة تندم يقولها المتندم عند إظهار ندامته ، ويقولها المندِّمُ لغيره والمنبِّه له ، ومعنى كأن الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ، وإن كان لفظه لفظ التشبيه فمعناه التحقيق ..."[١].

ويبدو أن سيبويه يتفق مع شيخه الخليل ؛ إذ لم ينكر ذلك الجواب ، بل أقرّه باستشهاده ببيت زيد بن عمرو بن نفيل بعد أن أردف ما حكاه عن شيخه بمعنى التركيب لدى المفسرين.

يؤكِّد ذلك قول ابن جني مصوراً مذهب سيبويه : "والوجه فيه عندنا قول الخليل وسيبويه ، وهو أنّ "وي" على قياس مذهبهما اسمٌ سُمِّيَ به الفعل في الخبر، فكأنه اسم "أعجب" ثم ابتدأ فقال : كأنه لا يفلح الكافرون و "وي كأن الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده" و"كأنّ" هنا إخبار عارٍ من معنى التشبيه ، ومعناه : أنّ الله يبسط الرزق لمن يشاء و"وي" منفصلة من "كأنّ" ، وعليه بيت الكتاب : ويْ كأن من يكن له نشب ... البيت"[٢].

والمعنى الذي نسبه سيبويه إلى المفسرين قال به ابن عباس[٣] وقتادة[٤] وابن جرير[٥] ، والكسائي[٦] وأبو عبيدة[٧] وغيرهم ، وقال مجاهد معناها : ألم تعلم"[٨] وكلا

---

(١) شرح السيرافي : ٣/ل١٥ ، ومعلوم أن اسم الفعل "وي" بمعنى أعجب قد يُضمَّن التندم ، انظر : المساعد : ٦٤٢/٢.

(٢) المحتسب : ١٩٩/٢ ، وانظر : الخصائص : ١٦٩/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٠/٣ ، والبحر المحيط : ١٣٠/٧-١٣١.

(٣) انظر : روح المعاني : ١٨٥/٢٠ ، والبحر المحيط : ١٣١/٧.

(٤) انظر : تفسير القرآن العظيم : ٢٥٨/٦.

(٥) السابق.

(٦) انظر : حروف المعاني للزجاجي : ٦٧ ، والدر المصون : ٦٩٩/٨.

(٧) مجاز القرآن : ١١٢/٢.

(٨) انظر : تفسير البغوي : ٢٢٥/٦.

المعنيين يفيد التقرير.

ويستفاد مما سبق أمران:

١- أن مذهب سيبويه موافق للمعنى الذي ذكره المفسرون واللغويون.

٢- أن ما نسبه الرضي إلى سيبويه غير دقيق.

وقد استُدِلَّ لهذا المذهب بما يأتي:

١- أنَّ مجيئها مخففة دليل على أنها مركبة من "كأنَّ"، قال ابن قتيبة ناقلاً هذا الدليل: "ومما يدلُّ على أنها "كأنّ": أنها قد تخفف أيضاً كما تخفف "كأنّ"، قال الشاعر:

وَيْكَأنْ مَنْ يكُن لـه نَشَبٌ يُحـ　　بَبْ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ يعِشْ عيشَ ضرِّ"[1]

٢- أنَّ "كأنّ" أفادت التحقيق في بعض المواضع، قال ابن جني: "قال أبو علي ناصراً لقول سيبويه: قد جاءت كأنّ كالزائدة، وأنشد بيت عمر:

كأنني حين أمسي لا تكلِّمُني　　ذو بغيةٍ يشتهي ما ليس موجودا[2]

أي أنا كذلك ..."[3].

غير أن ابن مالك رد هذا الدليل بأنَّ "كأنّ" لا تفيد غير التشبيه، حيث قال: "وزعم بعضهم أن كأنّ قد تكون للتحقيق دون تشبيه، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

وأصبح بطنُ مكةَ مقشعراً　　كأنّ الأرضَ ليس بها هشامُ[4]

كأنني حين أمسي لا تكلمني ... البيت.

والصحيح أنَّ كأنَّ لا يفارقها التشبيه، ويُخرَّجُ البيت الأول على أن هشاماً - وإن

---

(١) تأويل مشكل القرآن: ٥٢٧.

(٢) انظر البيت في: شرح ابن يعيش: ٩١/٣، وشرح التسهيل: ٦/٢، والمغني: ٣٥٨.

(٣) الخصائص: ١٧٠/٣.

(٤) البيت للحارث بن خالد في رثاء هشام بن المغيرة، انظر: النكت: ٥٢٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٤٨/١، وشرح التسهيل: ٧/٢، والتصريح: ١١/٢، والهمع: ٤٢٧/١.

مات - فهو باقٍ ببقاء من يخلفه بسيره"[1].

ويبدو لي أن هذا الرد ليس بلازم ؛ لأنَّ التركيب يغير معنى الحروف ؛ فلا بدع أن تفيد الأداة معنىً بعد التركيب لم تُفِدْه قبله.

ثانياً: ذهب الكسائي[2] وقطرب[3] ويونس[4] وأبو حاتم[5] إلى أن أصلها : "ويلك" فحذفت اللام تخفيفاً و"أنَّ" معمولة لفعل مضمر، ونسب هذا المذهب إلى الكوفيين[6].

قال الفراء مشيراً إلى هذا المذهب : "وقد يذهب بعض النحويين إلى أنهما كلمتان يريد : ويْك أنه، أراد ويلك، فحذف اللام وجعل "أنَّ" مفتوحة بفعل مضمر، كأنه قال : ويلك اعلم أنه وراء البيت، فأضمر "اعلم"[7]، وأشار الأعلم إلى أنه "حذف "اعلم" لعلم المخاطب مع كثرة الاستعمال"[8].

ولقطرب تخريج آخر نقله الأشموني، حيث قال : "وقال قطرب : قبلها لام مضمر، والتقدير ويك لأن"[9].

وأمّا معنى التركيب بناء على هذا المذهب فقد أشار الألوسي إلى أن ويك "للردع

---

(١) شرح التسهيل : ٢/٦-٧، وله أكثر من تخريج، انظر : المغني : ١٩٦، وتعليق الفرائد : ٤/١١، والهمع : ١/٤٢٧.

(٢) انظر : الخصائص : ٣/١٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣/٩٢، والارتشاف : ٥/٢٢٩٣، وتوضيح المقاصد : ٣/١١٦٣.

(٣) انظر : تفسير البغوي : ٦/٢٢٥-٢٢٦، وشرح الأشموني : ٣/٢٩٤.

(٤) انظر : روح المعاني : ٢٠/١٨٤، والبحر : ٧/١٣١، والدر المصون : ٨/٦٩٨.

(٥) السابق.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل : ١/٥٠٧.

(٧) معاني القرآن : ٢/٣١٢.

(٨) تحصيل عين الذهب : ٢٩٦.

(٩) شرح الأشموني : ٣/٢٩٤.

والزجر والبعث على ترك ما لا يرضى"[١].

وأشار أبو حيان إلى أنها: "كلمة تحزن، والمعنى أيضاً لأن الله"[٢].

وتباين موقفا ابن جرير وابن كثير من هذا المذهب، قال ابن كثير: "وهذا القول ضعّفه ابن جرير، والظاهر أنه قوي، ولا يشكل على ذلك إلا كتابتها في المصاحف متصلة "ويكأن"، والكتابة أمر وضعي اصطلاحي والمرجع إلى اللفظ العربي، والله أعلم"[٣].

واستُدِلّ لهذا المذهب فيما نقله ابن الشجري بقول عنترة:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر أقدم[٤]

وقد رُدّ هذا المذهب بما يأتي:

١- أنّ الظن أو العلم لا يعمل إذا توسط بين معموليه أو تأخّر عنهما، فكيف إذا حُذف، قال الفراء مشيراً إلى ذلك: "ولم نجد العرب تُعمل الظن والعلم بإضمار مضمر في "أنّ" وذلك أنه يبطل إذا كان بين الكلمتين أو في آخر الكلمة، فلمّا أضمره جرى مجرى الترك؛ ألا ترى أنه لا يجوز في الابتداء أن تقول: يا هذا أنك قائم، ولا يا هذا أن قمت تريد: علمت أو أعلمُ أو ظننت أو أظنُّ"[٥].

٢- أنه كما قال الأعلم "مردود لما يقع فيه من كثرة التغيير"[٦].

٣- أنه كما قال ابن يعيش: "بعيد وليس عليه دليل"[٧].

---

(١) روح المعاني: ١٨٤/٢٠.

(٢) البحر المحيط: ١٣١/٧.

(٣) تفسير القرآن العظيم: ٢٥٨/٦.

(٤) أمالي ابن الشجري: ١٨٤/٢، انظر البيت في: معاني القرآن للفراء: ٣١٢/٢، والصاحبي: ٢٨٤، والارتشاف: ٢٢٩٢/٥، وتوضيح المقاصد: ١١٦٢/٣.

(٥) معاني القرآن: ٣١٢/٢.

(٦) تحصيل عين الذهب: ٢٩٦.

(٧) شرح المفصل: ٩٢/٣.

واستبعد ابن جني هذا المذهب، حيث قال: "وقال الكسائي – فيما أظنُّ – أراد: "ويلك" ثم حذف اللام، وهذا يحتاج إلى خبر نبيٍّ ليُقْبل[1].

ثالثاً: ذهب الفراء – فيما نسب إليه[2] – والأخفش[3] والرضي[4] إلى أنها مركبة من "وي" اسم فعل بمعنى "أعجب" وكاف الخطاب وأنَّ الناسخة بعد حذف حرف الجر قبلها.

وهذا هو القول الثاني للفراء، والقول الأول موافق للخليل وسيبويه كما مر، وقد أشار إليه بقوله: "وقد قال آخرون: إن معنى "ويْ كأنَّ" أنَّ "وي" منفصلة من "كأنَّ"، وهي تعجب، وكأنَّ في مذهب الظن والعلم، فهذا وجه مستقيم"[5].

وأمَّا معنى الأداة بناءً على هذا المذهب فلا يختلف عنه في المذهب الأول، فقد بيَّن الفراء أن معناها التقرير مستشهداً على ذلك ببيت زيد بن عمرو بن نفيل وبما رواه عن العرب، حيث قال: "وقوله: ويكأن الله" في كلام العرب تقرير، كقول الرجل: أما ترى إلى صنع الله، وأنشدني:

ويكأن من يكن له نشب ... البيت.

قال الفراء: وأخبرني شيخ من أهل البصرة قال: سمعت أعرابية تقول لزوجها: أين ابنك ويلك؟ فقال: ويكأنه وراء البيت.

معناه: أما ترينه وراء البيت"[6].

وقال الرضي مبيناً مذهب الفراء وسبب اختياره إياه: "وقال الفراء: وي: كلمة تعجُّب، ألحق بها كاف الخطاب، كقوله:

---

(١) المحتسب: ٢/٢٠٠.

(٢) شرح السيرافي: ٣/ل١٥، والنكت: ١/٥٢٣، وشرح الرضي: ق٢ج١/٣٤٨.

(٣) انظر الخصائص: ٣/١٧٠، وشرح المفصل: ٣/٩١، والجنى: ٣٥٣، والمغني: ٣٥٨.

(٤) شرح الرضي: ق٢ج١/٣٤٨.

(٥) معاني القرآن: ٢/٣١٢، بإيجاز.

(٦) السابق.

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها   قيلُ الفوارسِ ويك عنترَ أقدِمِ

أي: ويلك وعجباً منك، وضُمَّ إليها "أن" ومعنى "ويكأنه لا يفلح الكافرون" ألم تر، كأن المخاطب كان يدَّعي أنهم يفلحون فقال له: عجباً منك، فسُئل: لم تتعجب منه؟ فقال: لأنه لا يفلح الكافرون، فحذَفَ حرف الجر مع "أنّ" كما هو القياس، واستدَلَّ على كونه بمعنى: ألم تر، بأن أعرابية سألت زوجها: أين ابنك؟ فقال: ويكأنه وراء البيت، أي: ألم تريْ أنه وراء البيت، ثم لمّا صار معنى "ويكأنّ": ألم تر، لم تُغيَّرْ كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع، بل لزمت حالة واحدة. وهذا الذي قاله الفراء أقرب من جهة المعنى"[1].

وواضح من هذا النص أن سبب اختيار الرضي هذا المذهب هو كونه أقربَ -في نظره- مما نسبه إلى سيبويه من جهة المعنى.

وقد تبين لنا فيما سبق أن ما نسبه الرضي إلى سيبويه غير دقيق، وأن معنى (ويكأنَّ) عند سيبويه هو التقرير، وبناءً على ذلك فكلا المذهبين مذهب الخليل وسيبويه ومذهب الفراء الذي اختاره الرضي يلتقيان في المعنى الذي ذكره المفسرون.

وقد أشار السيرافي إلى ذلك بقوله: "وكل واحد من مذهب الخليل ومذهب الفراء يتخرج على ما روي عن المفسرين؛ لأن قوله (ألم تر) تنبيه على ما قاله الخليل"[2].

ويفيد ذلك كله أن سبب اختيار الرضي لمذهب الفراء على مذهب سيبويه غير مسلّم به.

وتجدر الإشارة إلى أن العكبري صوّر مذهب الفراء باختلاف يسير عن تصوير الرضي ثم ردّ عليه، حيث قال: "وقال الفراء: الكاف موصولة بـ "وي"، أي وَيْك اعلم أن الله يبسط، وهو ضعيف؛ لوجهين: أحدهما: أن معنى الخطاب هنا بعيد، والثاني:

---

(١) شرح الرضى: ق٢ج١/٣٤٨.

(٢) شرح السيرافي: ٣/ل١٥.

أن تقدير وَيْ اعلم "لا نظير له، وهو غير سائغ في كل موضع"[1].

وواضحٌ أن هذه النسبة غير دقيقة؛ لأن الفراء قد ردَّ هذا التقدير في المذهب السابق.

على أنه يؤخذ منه الرد الأول، وهو أن معنى الخطاب بعيد، على المذهب الذي اختاره الرضي.

رابعاً: ذهب ابن مالك[2] وابن هشام[3] والدماميني[4] والشيخ خالد الأزهري[5] والأشموني[6] إلى أنها مركبة من اسم الفعل وي (بمعنى أعجب) وكاف التعليل و"أنَّ".

يتضح مذهب ابن مالك من قوله بعد ردِّه القول بمجيء "كأنَّ" للتحقيق وتخريجه شاهدَه (كأن الأرض ليس بها هشام) في نص سبق ذكره: "وأجود من هذا أن تجعل الكاف من "كأنَّ" في هذا الموضع كافَ التعليل المرادفة اللام، كأنه قال:

وأصبحَ بطنُ مكةَ مقشعِرّاً ... لأنَّ الأرض ليس بها هشامُ

وعلى هذا حُمِل قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾"[7].

ويبدو لي أنه يمكن ردُّه بمجيء الأداة مخففة (ويكأنْ) في بيت زيد بن عمرو شاهد المسألة؛ إذ لا تحتمل أن فيه المصدرية، ولا المخففة من الثقيلة.

خامساً: ذهب المالقي إلى أنها مركبة من "وي" حرف تنبيه "وكأنَّ" حرف التشبيه، أو أنها مركبة من "وي" هذه وكاف الخطاب و"أنَّ" معمولة لفعل مقدر، حيث قال: "اعلم أنَّ "وي" حرف تنبيه معناها التنبيه على الزجر،

---

(١) التبيان: ٢٩٦/٢.

(٢) شرح التسهيل: ٧/٢.

(٣) المغني: ١٨٢، ١٩٦، ٣٠٥، وانظر: الأوضح: ٧٨/٤، وشرح القطر: ٢٨٧.

(٤) تعليق الفرائد: ١٢/٤.

(٥) التصريح: ١٤٩/٤.

(٦) حاشية الصبان: ٢٩٢/٣، ٢٩٤.

(٧) شرح التسهيل: ٧/٢.

وقيل في قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ﴾، ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ إنها "وي" دخلت لمعنى التنبيه كما ذكرنا، و"كأن" حرف تشبيه عاملة على حكم "كأنَّ" المذكورة في بابها، وقيل إنها "وي" المذكورة والكاف للخطاب، وأن معمولة لفعل مقدر، وقيل: إن الأصل: ويلك فحذفت اللام وبقي ويك. وإنما الصحيح أن تكون "وي" حرف تنبيه على القولين الأولين؛ لأنه الأليق بالمعنى والظاهر في اللفظ"[1].

ويبدو لي أن ما ذكره المالقي يمكن رده من طريقين:

١- أنَّ "وي" اسم فعل مضارع كما هو معروف لدى النحاة، وليست حرف تنبيه.

٢- أن ادعاءه بأنه أليق في المعنى غير مسلم؛ لأن من المذاهب السابقة ما هو أليق منه، كمذهب سيبويه إذ يعد مطابقاً للمعنى عند المفسرين واللغويين.

سادساً: ذهب بعضهم إلى أن "ويكأن" بكماله اسم فعل بمعنى ألم تر.

قال ابن هشام ناقلاً هذا المذهب: "أحدها: أن "ويك" بحروفها الثلاثة اسم فعل معناه: ألم تر، ونظيره في أسماء الأفعال: مَهْيَمْ" ومعناه: ما الخبر؟ إلا أن "مَهْيَمْ" اسم فعل معناه استفهام حقيقي، و"ويك" اسم فعل معناه استفهام تقريري"، وأشار إلى أن لفظ الجلالة منصوب بـ "ويك"[2].

وهذا يعني أنَّ هذه الأداة بسيطة، ويحسِّن هذا المذهب أن الأصل في الحروف البساطة؛ إلا أن ذلك لا يعني تضعيف القول بتركيبها؛ لأنه ما ادُّعي إلا بدليل من المعنى كما ورد في المذاهب السابقة.



(١) رصف المباني: ٥٠٤ بإيجاز.

(٢) انظر: المسائل السفرية: ٩١-٩٢.

الترجيح:

تبيَّن لي مما سبق ما يأتي :

١- أن مذهب الخليل وسيبويه أرجح المذاهب لأمور:

أ- أنه موافق للمعنى الذي ذكره المفسرون واللغويون، بخلاف المذاهب الأخرى، وموافقة الإعراب للمعنى لا غاية وراءه، قال ابن جني : "فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْتِ تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه"[1].

ب- أنه لا يرد عليه شيء مثل ما يرد على غيره.

ج- أنه بعيد عن التكلف في تقدير تركيب "ويكأن" من أكثر من أداتين كما في مذهب الفراء الذي اختاره الرضي ....، فوق أنه لا يلجئ إلى تقدير عامل محذوف لفتح همزة أن بعدها.

٢- أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتجه لأنه لم يكن دقيقاً فيما نسبه إلى سيبويه، حيث تبيّن أن مذهب سيبويه أشد مطابقة للمعنى الذي ذكره المفسرون من مذهب الرضي نفسه.

والله أعلم.

---

(١) الخصائص: ١/٢٨٣.

الفصل الثاني

اعتراضات الرضي على سيبويه في أحكام التراكيب النحوية

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : اعتراضاته في المعرب والمبني .

المبحث الثاني : اعتراضاته في الإعراب بالنيابة .

المبحث الثالث : اعتراضاته في المرفوعات .

المبحث الرابع : اعتراضاته في المنصوبات .

المبحث الخامس : اعتراضاته في المجرورات .

المبحث السادس : اعتراضاته في التوابع .

المبحث الأول

اعتراضاته في المعرب والمبني

وفيه مسألة واحدة.

عِلَّةُ بناء اسم (لا) النافية للجنْس المفرد

قال الرضي: "وقال سيبويه: إنما حذف التنوين من المنفي؛ لأن "لا" لا تعمل إلا في النكرة، و"لا" ومعمولها في موضع الإبتداء، فلمّا خولِف بها عن حال أخواتها خولِف بلفظها، يعني أن اختصاصها بالتنكير وكونها مع ما بعدها مبتدأ سببُ بناء معمولها على مذهب مَنْ قال ببنائه، أو سببُ حذف تنوين معمولها عند من قال بإعرابه؛ لأنها بمجموع الشيئين خالفت سائر العوامل كإن وأخواتها، فخولف بمعمولها سائر المعمولات.

وهذا ضعيف، أعني بناء المعمول أو حذف التنوين منه لمخالفة العامل أخواته، والحق أن نقول: إنه مبني لتضمنه لـ "مِنْ" الاستغراقية ..."[(١)].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في القول بأن علة بناء اسم (لا) المفرد هي مخالفتها لحال معمولات أخواتها، زاعماً أن علة البناء هي تضمن الاسم معنى "مِنْ" الاستغراقية.

المناقشة:

تعمل "لا" النافية للجنس عمل "إنَّ" بشروط مشهورة، فتنصب المبتدأ اسماً لها وترفع الخبر خبراً لها.

وينقسم اسمها إلى ثلاثة أقسام: مفرد، ومضاف، وشبيه بالمضاف. والمضاف والشبيه به معربان اتفاقاً، وأمَّا الاسم المفرد فمذهب أكثر البصريين أنه مبني[(٢)]، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنه معرب[(٣)].

وقد اختلف النحويون القائلون بالبناء في علة بنائه، ولهم في ذلك أربعة مذاهب على النحو الآتي:

---

(١) شرح الرضي: ق١ج٢/٨١٥-٨١٦.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ١/٢٦٣-٢٦٤، وشرح التسهيل: ٢/٥٥، والهمع: ١/٤٦٦.

(٣) الجمل: ٢٣٧، وشرح السيرافي: ٣/ل٨٣، والإنصاف: ١/٣٦٦، والتبيين: ٣٦٢.

أولاً: ذهب سيبويه[1] والمبرد[2] وابن السراج[3] وأبو علي الفارسي[4] وابن جني[5] وغيرهم[6] إلى أن علة بنائه هي تركُّبه مع (لا) كتركُّب خمسة عشر، ونُسب هذا المذهب إلى الجمهور[7].

قال سيبويه: " و"لا" تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبُها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها، وتركُ التنوين لما تعمل فيه لازمٌ؛ لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسة عشر؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب ممّا ليس باسم، وهو الفعل وما أُجري مجراه؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة، و"لا" وما تعمل فيه في موضع ابتداء، فلمّا خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر"[8].

ومراد سيبويه بقوله: فتنصبه بغير تنوين، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم- أن اسمها أُعرب ثم بُني، كما قال الرضي ناقلاً عن المبرد "فأوَّل المبرد قوله: تنصبه بغير تنوين: أنها نصبته أولاً لكنّه بُني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء"[9].

ويؤكّد هذا التأويل بناءُ اسمها على حركة؛ إذ يدل على طروء البناء.

ويدلُّ على أن علة البناء عند سيبويه هي تركبه مع "لا" كتركب خمسة عشر قوله في النص السالف: "لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر".

---

(١) الكتاب: ٢/٢٧٤-٢٧٥.

(٢) المقتضب: ٤/٣٥٧-٣٥٨.

(٣) الأصول: ١/٣٨٠-٣٨١.

(٤) المسائل المنثورة: ٨٥.

(٥) الخصائص: ٢/١٨١، واللُّمَع: ٩٧.

(٦) شرح الجمل لابن خروف: ٢/٩٨٢، وشرح الكافية الشافية: ١/٢٣٢، والبسيط: ١/١٧٤، والجنى الداني: ٢٩٠، وشرح شذور الذهب: ٨٦، والمساعد: ١/٣٤٠، وشرح ابن عقيل: ١/٣٣٨.

(٧)تعليق الفرائد: ٤/٩٤.

(٨) الكتاب: ٢/٢٧٤.

(٩) شرح الرضي: ق١ج٢/٨١٥، ولم أقف عليه في المقتضب.

ومراده بمخالفتها أخواتها أنها خالفت أحكام حروف النفي في اختصاصها بالعمل في النكرة وفي أن منفيّها لا موجب له بخلاف أخواتها من حروف النفي، قال أبو عليّ الفارسي موضحاً ذلك: "يريد أنّها لا تعمل إلا في نكرة، وسائر أخواتها كـ "ما" و"ليس" لا يمتنع واحدةٌ منها أن تعمل في معرفة، وإنما لم تعمل إلا في نكرة؛ لأن الواحد يراد به الكثرة، والمعرفة لا تدلُّ على أكثر من نفسها، ومن الخلاف بين "لا" وغيرها من حروف النفي أن ما يُنفى به لا موجبَ له، وما ينفى بغيره قد يكون له موجب ..."[1].

وقد شبَّه سيبويه هذه المخالفة بمخالفة العدد خمسة عشر لأخواته؛ حين جُعِل هذا العدد ونحوه بمنزلة اسم واحد مع أنه مركب بخلاف غيره من الأعداد فإنها مفردة، قال في ذلك: "لأنها جُعلَتْ وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو خمسة عشر؛ وذلك لأنها لا تُشبه سائر ما ينصب ممّا ليس باسم ... فلمّا خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر ... فجُعلَتْ وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ، وهي عاملة فيما بعدها، كم قالوا: يا ابن أمَّ، فهي مثلها في اللفظ، وفي أنَّ الأول عامل في الآخر، وخولف بخمسة عشر؛ لأنها إنما هي خمسة وعشرة"[2].

ويبدو لي أن هذا النص يفيد أن هذه المخالفة كانت سبباً لإعمالها هذا العمل دون أخواتها، ولم يقصد أن مخالفتها لحكم أخواتها سبب بناء الاسم، كما قال الرضي.

ويفيد ذلك أنَّ ما نسبه الرضي إلى سيبويه غير دقيق.

وقد استُدِلَّ لهذا المذهب بما يأتي:

١- أنَّه إذا كان تركُّب الاسمين يوجب البناء، فتركُّب الاسم مع الحرف أحرى بذلك، قال أبو علي الفارسي: "والاسم إذا انضمَّ إلى الاسم بُني، فإذا انضمَّ إلى الحرف

---

(١) التعليقة: ٢/٢٠.

(٢) الكتاب: ٢/٢٧٥.

وتنزَّلَ منزلة الجزء منه فهو أحرى أن يُبنى"[١].

٢- أنَّ بناء صفة اسم لا المبني يدلُّ على أنَّ البناء للتركُّب قال ابن الضائع: "ويقوي البناء للتركيب بناءُ الاسم مع صفته"[٢].

٣- أن الاسم إذا فُصِل أعرِب، قال الشيخ خالد الأزهري: "ويؤيِّده أنهم إذا فصلوا أعربوا، فقالوا: لا فيها رجل ولا امرأة"[٣].

ثانياً: ذهب الرماني[٤] وابن الشجري[٥] والعكبري[٦] والخوارزمي[٧] وابن يعيش[٨] وابن الحاجب[٩] وابن عصفور[١٠] والرضي[١١] وغيرهم[١٢] إلى أنَّ علة البناء هي تضمنُّه معنى "مِنْ" الاستغراقية.

وهذا المذهب مبنيٌّ على أنّ جملة "لا" ومدخوليها جوابٌ لسؤال مستغرِقٍ في العموم، ولابد أن يكون الجواب مطابقاً للسؤال، قال الرماني: " ... وذلك أنها جواب لَمَنْ قال: هل مِنْ أحدٍ؟ وحق الجواب أن يكون وفق السؤال، فكان يجب أن يقال: لا مِنْ أحدٍ

(١) المسائل المنثورة: ٨٥.

(٢) انظر: التذييل والتكميل: ٥/٢٢٧.

(٣) التصريح: ٢/١٢١، وانظر: المساعد: ١/٣٤٠، والهمع: ١/٤٧٦.

(٤) معاني الحروف: ٨١.

(٥) أمالي ابن الشجري: ٢/٥٢٩.

(٦) التبيين: ٣٦٣.

(٧) ترشيح العلل: ٧١، ١٥٣.

(٨) شرح المفصل: ١/٢٦٣، ٢/٩٢.

(٩) الإيضاح في شرح المفصل: ١/٣٨٤، وشرح المقدمة الكافية: ٢/٥٧٠، وشرح الوافية: ٢٤١.

(١٠) شرح الجمل: ٢/٢٧١.

(١١) شرح الرضي: ق١ج٢/ ٨١٦.

(١٢) رصف المباني: ٣٣٦، والبهجة المرضية: ١٢٩، وشرح الأشموني (حاشية الصبان): ٢/٩.

إلا أنهم حذفوا "مِنْ"، وضمنوا الكلام معناها، فوجب البناء لتضمن معنى الحرف"[١].

وشبَّه العكبري وابن يعيش بناء اسم لا لتضمن معنى من الاستغراقية ببناء خمسة عشر لتضمن معنى حرف العطف، قال العكبري: " ... وصار هذا كخمسة عشر في أن التقدير خمسة وعشرة[٢]، وقال ابن يعيش: "... فوجب أن يُبنى لتضمنه معنى الحرف كما بني خمسة عشر حين تضمَّن معنى حرف العطف"[٣].

واستدلوا على أن بناء الاسم لتضمنه معنى "من" الاستغراقية بما يأتي:

١- أنها ظهرت في قول الشاعر:

فقام يذودُ النَّاسَ عنها بسيفِهِ وقال: ألا لا مِنْ سبيلٍ إلى هنـدِ[٤]

٢- "أن ما بُنى من الأسماء لتضمُّنه معنى الحرف أكثر مِمّا بُني لتركيبه مع الحرف"[٥]، كما قال ابن عصفور.

ويبدو أن اختيار الرضي هذا المذهب قائم على رأيه المتمثل في "أنه لم يقم دليل قاطع على أن "لا" مركب مع المنفي"[٦].

ويمكن ردُّ ما بنى عليه اختياره بما استُدل به لمذهب سيبويه، ويضاف إليه ما يأتي:

١- أن بناء الاسم المفرد دون المضاف والشبيه به - دليلٌ على تركبه مع "لا"؛ لأن العرب لا تُركِّب فوق اثنين كما قال النحاة.

---

(١) معاني الحروف: ٨١، وانظر: شرح المفصل: ٢٦٣/١، وشرح الأشموني (حاشية الصبان): ٩/٢-١٠.

(٢) التبيين: ٣٦٣/١.

(٣) شرح المفصل: ٢٦٣/١، ٩٢/٢.

(٤) لم أقف على قائله، انظر شرح التسهيل: ٥٤/٢، وشرح الكافية الشافية: ٢٣١/١، والجنى: ٢٩٢، والأوضح: ١٤/٢، والتصريح: ١٢٠/٢.

(٥) شرح الجمل: ٢٧١/٢.

(٦) شرح الرضي: ق١ج٨١٨/٢.

٢- أن رفع النعت المفرد المتصل باسم لا المبني دليلٌ على أنهم أجروا "لا" واسمها المبنيَّ مجرى الكلمة الواحدة المبتدأ بها.

وقد رُدَّ هذا المذهب الذي قال به الرمَّاني ومَنْ تبعه بما يأتي:

١- أنَّ المتضمِّن لمعنى "مِنْ" إنما هو "لا" نفسها لا الاسم بعدها، كما يقول ابن الضائع[1].

ورُدَّ ذلك بأن معنى الاستغراق يفيده الاسم النكرة لا الحرف، قال الدنوشري في ذلك: "هذا الاعتراض ساقط؛ لأن الاستغراق الذي هو معنى "من" معناه الشمول، ولا شكَّ أن ذلك مدلول للنكرة؛ لأنها في سياق النفي للعموم"[2].

وردّه الرّوداني أيضاً "بأنه دعوى بلا دليل ولا نظير؛ إذ ليس في العربية حرف دال على معناه متضمن معنى حرف آخر، والتضمُّن إنما عُهِد في الأسماء"[3].

والحقيقة أن حديث أصحاب هذا المذهب السابق ذِكرُهم لا يُشعرُ بأن "لا" هي التي تضمنَّت معنى "من".

٢- أن تضمُّن معنى الحرف هنا عارض بدخول "لا"، والتضمُّن المقتضي للبناء يشترط فيه أن يكون بأصل الوضع، كما نقل الصبان[4]، وردّ كما قال: "بأن اشتراط كون التضمُّن بأصل الوضع إنما هو في البناء الأصلي لا العارض"[5].

٣- أن هذا التضمُّن أشبه بالتضمُّن الذي لا يقتضي البناء كتضمُّن الحال معنى "في" والتمييز معنى (من) بدليل ورود التصريح بمن في قوله مقام يزود الناس .. إلخ، كما

---

(١) انظر التذييل والتكميل: ٥/٢٢٦-٢٢٧.

(٢) شرح التصريح على التوضيح وبهامشه حاشية يس: ١/٢٤٠.

(٣) حاشية الصبان: ٢/١٠ بإيجاز.

(٤) حاشية الصبان: ٢/١٠.

(٥) حاشية الصبان: ٢/١٠.

نقل الصبان أيضاً[1].

ورُدّ كما قال "بأن التصريح بـ"من" ضرورة فلا يعتبر، فليس هذا التضمن كتضمُّن الحال معنى "في" والتمييز معنى "من"[2].

ثالثاً: ذهب ابن الناظم إلى أن علة البناء هي تركب الاسم مع لا كتركب خمسة عشر وتضمن معنى الحرف معاً، قال: "وأما المفرد فيبنى لتركيبه مع "لا" تركيب خمسة عشر لتضمنه معنى "من" الجنسية بدليل ظهورها في قول الشاعر: فقام يذود الناس..."[3].

رابعاً: نسب أبو حيان إلى بعض النحاة أن علة البناء هي تضمُّن معنى اللام الاستغراقية، حيث قال: "وزعم بعضهم أنه بُني لتضمنه اللام التي لاستغراق الجنس، وهو فاسد بوصفه بالنكرة، ولو كان على ما زعم لوصف بالمعرفة كما قالوا: لقيته أمس الدابر"[4].



الترجيح:

تبيَّن لي مما سبق ما يأتي:

١- أن مذهب سيبويه – وهو أن علة البناء تركُّب الاسم مع "لا" تركُّب خمسة عشر – أرجح المذاهب؛ لأمور:

أ- أنَّه إذا وجب البناء لتركب الاسمين كخمسة عشر، فهو أوجب وأنسب إذا رُكِّب

---

(١) حاشية الصبان: ٢/١٠.

(٢) السابق.

(٣) شرح الألفية لابن الناظم: ١٨٦.

(٤) التذييل: ٥/٢٢٨، وانظر: المساعد: ١/٣٤٠، والهمع: ١/٤٦٧.

الاسم مع الحرف كما في هذه المسألة ؛ لأن الاسم رُكّب مع ما هو أصل في البناء.

ب- أنَّ جواز رفع النعت المفرد المتصل باسم لا المبني ، نحو: لا رجل ظريفٌ فيها ، دليل عن أن "لا" واسمها كالكلمة الواحدة المبتدأ بها ، والتركُّب علة موجبة للبناء.

ج- أنَّ التركُّب – فيما يبدو لي – أوجب للبناء وأقوى من التضمن معنى الحرف ؛ لأن الاسم يُعرب إذا وُجِدَ مانع البناء كالإضافة مع أنَّ تضمُّنَه معنى الحرف باقٍ فيه ، بينما لا يزول البناء إذا كان من أجل التركُّب إلا بزواله.

٢- أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتجه ؛ لأنه مبني على فهم غير دقيق لمذهب سيبويه.

والله أعلم.

المبحث الثاني

اعتراضاته في الإعراب بالنيابة

وفيه أربع مسائل.

١- إعراب الأسماء الستة

قال الرضي : "فعن سيبويه : أنَّ هذه الأسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف ؛ فإعرابها كإعراب المقصور، لكن أتبعْتَ في هذه الأسماء حركاتِ ما قبل حروف إعرابها حركاتِ إعرابها، كما في "امرئ وابنم" ثم حذفْتَ الضمة للاستثقال، فبقي الواو ساكنة ، وحذفت الكسرة أيضاً للاستثقال فانقلبت الواو ياءً لكسرة ما قبلها، وقلبتِ الواو المفتوحة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والاعتراض عليه : أنه كيف خالفت الأربعة منها – أعني المحذوفة اللام – أخواتِها من يدٍ ودم في رد اللام في الإضافة؟ وأيشٍ الغرضُ من ردِّها إذا لم يكن لأجل الإعراب بالحرف؟ وأيضاً إتباع حركة ما قبل الإعراب لحركة الإعراب أقلُّ قليل، وأيضاً يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر، فهلاّ نجعلها مثلها في كونها أعلاماً على المعاني.

وقال المصنف[1] : ظاهر مذهب سيبويه أن لها إعرابين تقديريٌّ بالحركات ولفظي بالحروف، قال : لأنه قدَّر الحركة ثم قال في الواو : وهي علامة الرفع، وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين"[2].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض بجملة من الأمور على ما نُقل عن سيبويه من أن الأسماء الستة معربة بحركات مقدرة على الحروف كما يعترض عليه أيضاً فيما لو كان مذهبه كما فسَّره ابن الحاجب، وهو أن لها إعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف، ويرى أنها معربة بالحروف.

وقد وضَّح رأيه في المسألة بقوله : "ثم نقول : إنما جُعِلَ إعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على – ما اخترنا – توطئةً لجعل إعراب المثنى والمجموع بالحروف ؛ لأنهم

---

(١) يعني : ابن الحاجب.

(٢) شرح الرضي : ق١ج١/٧٠-٧١.

علموا أنهم يُحْوَجُون إلى إعرابهما بها لاستيفاء المفرد للحركات"[1].

المناقشة:

بعد الرجوع إلى كتاب سيبويه لم أجده تحدث عن مذهبه في إعراب الأسماء الستة[2]، وإنما تحدث عن ثلاثيتها وردّ لاماتها في الإضافة، قال: "هذا باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الردُّ، وذلك قولك في أبٍ: أَبَوِيٌّ، وفي أخٍ: أخَوِيٌّ، وفي حمٍ: حَمَوِيٌّ، ولا يجوز إلا ذا، من قبل أنّك تردُّ من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهن إلى الأصل ما لا يخرج أصله في التثنية، ولا في الجمع بالتاء، فلمّا أخرجتِ التثنيةُ الأصلَ لزم الإضافةَ أن تُخرج الأصلَ إذ كانت تقوى على الردّ فيما لا يخرج لامُه في تثنية ولا في جمعه بالتاء، فإذا رُدَّ في الأضعف في شيء كان في الأقوى أردّ"[3].

وقال أيضاً في موضع آخر: "هذا بابُ ما يتغيَّر في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة، وما لا يتغيَّر إذا كان اسم رجل أو امرأة. أمّا ما لا يتغيَّر فأبٌ وأخٌ ونحوهما، تقول: هذا أبوك وأخوك كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين؛ لأنَّ العرب لمّا ردَّتْه في الإضافة إلى الأصل والقياس تركَتْه على حاله في التسمية كما تركته في التثنية على حاله، وذلك قولك: أبوان في رجلٍ اسمه أب ..."[4].

وقد استند بعض النحاة إلى قوله بثلاثيتها في هذين النصين؛ فنسبوا إليه القول بأنها معربة بحركات مقدرة على الحروف بناءً على أن الإعراب زائدٌ على أصول الكلمة، قال ابن خروف بعد أن أورد نص سيبويه السابق: "هذا نصٌّ بأصالتها وإعرابها بتقدير الحركات، وإليه ذهب أبو علي في إيضاحه، وهو الذي يدل عليه كلامُ سيبويه في آخر

---

(١) شرح الرضي: ق١ج٧٥/١، وانظر أيضاً: ص٧٠.

(٢) انظر: فهارس الكتاب للشيخ عضيمة: ١١٦، والكتاب (فهارس هارون): ٢٥٤/٥.

(٣) الكتاب: ٣٥٩/٣.

(٤) السابق: ٢١٤/٣.

كتابه[1] ؛ لأنه جعل الحروف فيها أصولاً وحركة ما قبلها تابعةً لحركتها بمنزلة امرئ ..."[2].

وأشار الشَّلَوْبين إلى أنَّه" بالمفهوم عنه"[3].

وقد اعتمد بعض النحاة على ما استند إليه ابن خروف ؛ فذهبوا إلى أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف ، قال ابن الورّاق : "واعلم أن الإعراب في الحقيقة مقدر في هذه الحروف ؛ إذ شرط الإعراب أن يكون زيادةً على بناء الاسم ، ولا يجوز أن يكون ما تفتقر إليه الكلمة من بنائها إعراباً ، وإذا كان كذلك فالإعراب مقدر كما يقدر في الأسماء المقصورة"[4].

وقال الصيمري معتمداً على ذلك أيضاً : "واعلم أن الواو والألف والياء التي تُغيِّر هذه الأسماءُ بهن لسن إعراباً ، وإنما الإعراب مقدر في هذه الحروف ؛ لأن الإعراب إنما يحلُّ في الكلمة بعد تمامها ، وهذه الحروف من تمام هذه الأسماء ، فالإعراب يجب أن يكون بعدها مقدراً"[5].

ويبدو أن ما استند إليه ابن خروف لا ينهض دليلاً على مذهب سيبويه في المسألة ؛ لأمرين :

١- أن بعض النحاة بيّنوا أنَّ أصالة الحرف لا تمنع أن يكون علامة للإعراب أيضاً ، ومع ذلك نسبوا إلى سيبويه هذا المذهب ، قال ابن مالك : "ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات ، وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف... ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف ؛ لأن الحرف المختلف البيان صالح للدلالة

---

(١) هو النص السابق لا غيره.

(٢) شرح الجمل لابن خروف : ١/٢٦٥.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير : ١/٣٤٨.

(٤) علل النحو : ١٥١.

(٥) التبصرة والتذكرة : ١/٨٥ ، وانظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١/١٢٠ ، ١٢٢.

أصلاً كان أو زائداً"[١]، ثم قال: "ونحوهما (أي الإتباع في امرئ وابنم) فوك وأخواته عند سيبويه وأبي علي، وهو مذهب قوي من جهة القياس؛ لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة ... وإذا بطلت تلك الأقوال صحَّ ما اختاره سيبويه وتعيَّن المصير إليه"[٢].

وقد أشار الرضي إلى ذلك أيضاً بقوله: "... أيُّ محذورٍ يلزم مِنْ جعل الإعراب من سِنْخِ الكلمة لغرض التخفيف فيُقتصَر على ما يصلح للإعراب من سنخها، كما اقتُصِر في المثنى والمجموع على ما يصلح للإعراب من سِنْخها أعني علامة التثنية والجمع؛ إذ هي من سنخ المثنى والمجموع"[٣].

٢-أن أكثر النحاة[٤] على أنها معربة بالحروف، وفي ذلك دليل على أن الإعراب لا يشترط فيهأن يكون زائداً على أصول الكلمة.

والحقيقة أن في حديث الزجاجي ما يفيد أن اشتراط الزيادة إنما هو فيما إذا كان الحرف هو الإعراب نفسه، كمذهب الكوفيين في الألف في التثنية والواو في الجمع والياء فيهما، حيث قال في ردوده على الكوفيين: "... إن المتفق عليه أن الإعراب إنما يدخل لمعنى يعتور الكلمة بعد حصولها ببنائها وحركاتها، وأن سقوط الإعراب لا يخل بالكلمة نفسها... وهذه الحروف أعني الألف في التثنية والواو في الجمع والياء فيهما، لو سقطت

---

(١) شرح التسهيل: ٤٣/١.

(٢) السابق: ٤٨/١-٤٩.

(٣) شرح الرضي: ق١ج٧٤/١-٧٥، وانظر أيضاً، ص: ٨٢.

(٤) المسائل البغداديات: ٥٤٠، واللمع: ٥٩، وسر صناعة الإعراب: ٧٠٠/٢، والمقتصد: ١٠٣/١، وشرح ملحة الإعراب: ١٠٠، والإنصاف: ١٧/١ وما بعدها، وأسرار العربية: ٥٨، وترشيح العلل: ٢٧، والتخمير: ٢٠٥/١، وتوجيه اللمع: ٨٩، وشرح المفصل: ١٥٣/١، والإيضاح في شرح المفصل: ١١٧/١، وشرح الوافية: ١٣١، وشرح الألفية لابن الناظم: ٣٥، والإرشاد إلى علم الإعراب: ٨٠، وأوضح المسالك: ٣٨/١، وشرح شذور الذهب: ٤١، وائتلاف النصرة: ٢٨، والتصريح: ٢١٣/١-٢١٤، والهمع: ١٢٥/١، وشرح الأشموني: ١١١/١، وللنحاة اثنا عشر مذهباً في المسألة، وهي مبثوثة في هذه المصادر، وانظر أيضاً: الارتشاف: ٨٣٦/٢.

بطلت دلالة التثنية ، وإنما كمل كل شيء من هذا اسماً للتثنية وللجمع بأحد هذه الحروف ، فمحلها كمحل الألف من أرطى التي بها كمل بناء الاسم ... وأمَّا النون من "يذهبان" وما أشبه ذلك فبها بان فساد ما ذهبتم إليه ووضح صحة مذهبنا ؛ لأنها لاحقة بالأصل المتفق عليه ؛ لأن سقوطها غير مخلٍّ بمعنى الفعل ولا كونه للاثنين أو الجمع"[1].

وبناءً على ما سبق كله يمكن القول : إن ظاهر ما ورد في كتاب سيبويه لا يشير إلى مذهبه في إعراب الأسماء الستة ، ولعلَّ ما اشتهر عنه مبني على أخذ اللاحق عن السابق.

ويبدو أن الدكتور حسن الحفظي كان محقاً حين رأى أن مذهب سيبويه هو إعرابها بالحروف قياساً على مذهبه في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم[2] ، قال : "لم ينص سيبويه في كتابه على إعراب الأسماء الستة ، ولكنه تحدث عن إعراب المثنى وجمع المذكر السالم ، وهما والأسماء الستة يُجرَوْن مجرى واحداً"[3].

ولا يقال إن القياس بينهما بالفارق لكون الحروف في الأسماء الستة أصولاً ، وفي المثنى وجمع المذكر السالم زوائدَ ؛ لأن هذه الزوائد بها يكتمل بناء الاسم المثنى والجمع ، والمدار على ما يكتمل به المعنى.



الترجيح:

ظهر لي مما سبق أن سيبويه والرضي على مذهب واحدٍ في المسألة ، وهو إعراب الأسماء الستة بالحروف ؛ لذا فاعتراض الرضي عليه لا يتجه ؛ لأنه لم يكن دقيقاً فيما نسبه إليه.

والله أعلم.

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ١٣٣ بتصرف.

(٢) سيأتي الحديث عن مذهب سيبويه في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم في المسألة الآتية.

(٣) شرح الرضي (الهامش) : ق١ج١/٧٠.

٣- إعراب المثنى وجمع المذكر السالم

قال الرضي: "وقال سيبويه: حروف المد في المثنى والمجموع حروف إعراب. فقال بعض أصحابه: الحركات مقدرة عليها قياساً على مذهبه في الأسماء الستة.

فالمثنى والمجموع – إذن – معربان بالحركات المقدرة كالمقصور.

وفهْمُ الإعراب من هذه الحروف يُضعف هذا القول.

وقال أبو علي: الإعراب مقدّر عند سيبويه على الحروف؛ لأن النون عنده عوض من الحركة والتنوين، قال: وإنما أبدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالاًّ على المعنى؛ لأن الانقلاب معنى لا لفظ فقُصِد الإعراب اللفظي.

ونقول: بأي شيء تُعرَف أن هذه الحروف كانت في الأصل حروف الإعراب؟ ولِمَ لا يجوز – كما اخترنا – أن يُجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرفَ الإعراب علامةَ الإعراب أيضاً؟ فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الإعراب معاً؛ إذ لا تنافي بينهما.

ثم نقول: الدال على المعنى هو الألف والواو والياء وهي لفظية"[1].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في قوله بإعراب المثنى والمجموع بحركات مقدرة على الحروف؛ لأن هذه الحروف هي الدالة على المعنى، وفهم الإعراب منها يضعف قول سيبويه، ويرى أن هذه الحروف حروف الإعراب وعلاماته.

المناقشة:

بعد الرجوع إلى كتاب سيبويه تبيَّن ما يأتي:

قال سيبويه: "واعلم أنّك إذا ثنيّت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منوّن، يكون في الرفع ألفاً ... ويكون في الجر

---

(١) شرح الرضي: ق١ج١/٧٩-٨٠.

ياءً ... ويكون في النصب كذلك، وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لمّا منع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر ... وإذا جمعت على حدِّ التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية النون، وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية، إلا أنّها واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياءٌ مكسورٌ ما قبلها ونونها مفتوحة، فرّقوا بينهما وبين نون الاثنين كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلفٌ فيهما وذلك قولك: المسلمون، ورأيت المسلمين ومررت بالمسلمين، ومن ثمَّ جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة؛ لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير، فأجروها مجراها"[(١)].

يتضح من هذا النص أن علامة التثنية أو الجمع حرف إعراب عند سيبويه، قال السيرافي موضحاً ذلك: "واعلم أن الألف والياء في التثنية والواو والياء في الجمع عند جمهور مفسري كتاب سيبويه، هُنَّ حروف الإعراب بمنزلة الدال من زيد... "[(٢)].

غير أن السؤال المتعين طرحه هو هل يرى سيبويه أن هذه الحروف علامات إعراب أيضاً أم أن علامات الإعراب حركات مقدرة عليها؟

لقد طرح السيرافي هذا السؤال وأورد عنه جوابين:

الأول: أن الحروف علامات إعرابٍ أيضاً، ولا حركة منوية فيها.

الثاني: أن علامات الإعراب حركات مقدرة على الحروف وإن لم يُنطق بها استثقالاً، كما تكون في قفا وعصا حركة منوية"[(٣)].

واستدل أصحاب الجواب الأول – فيما نقله السيرافي – بما ورد في نص سيبويه

---

(١) الكتاب: ١/١٧-١٨.

(٢) شرح السيرافي: ١/٢١٩ بإيجاز يسير.

(٣) شرح السيرافي: ١/٢٢٠ بتصرف.

السالف ذكره، وذلك ما يأتي:

١- "قول سيبويه: "... وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً، والرفع لا يكون إلا إعراباً، وقد جعله سيبويه رفعاً فصح أنه إعراب"[١].

وثمّة نصٌ آخر في الكتاب مثلُ ما استدلوا به، وهو قوله: "هذا باب التثنية: اعلم أن التثنية تكون في الرفع بالألف والنون، وفي النصب والجر بالياء والنون"(٢).

٢- "قول سيبويه أيضاً: "... وهو حرف الإعراب ... ؛ لأن معناه الحرف الذي به أُعرِب الاسم..."[٣].

وقد استند إلى الأخير أبو علي الفارسي في حديثه عن مذهب سيبويه، حين قال: "... وإذا أضافه إلى الإعراب وجب أن يكون فيه إعراب؛ لأنه لو لم يكن يلزم أن يكون فيه إعراب لم يضفه إلى الإعراب" ثم أضاف: "... والإعراب الذي فيه كونه تصويره وانقلابه عن تلك الصورة إلى غيرها لاختلاف الإعراب باختلاف العامل"[٤].

٣- أن سيبويه يرى أن نون المثنى والجمع كالعوض من الحركة والتنوين، فدلّ على أنه لا يقدِّر الحركة، قال ابن جني في ذلك: "ويدل على أن ذلك مذهبه قولُه: "ودخلت النون كأنها عوض لمَّا منع من الحركة والتنوين". فلو كانت في الألف عنده نية حركة لما عوّض منها النون كما لا يعوّض منها في قولك هذه حبلى، النونُ"[٥].

أمّا أصحاب الجواب الثاني، وهم الناسبون إلى سيبويه تقدير حركات على الحروف، فوجهتهم مبنية على تأويل نص سيبويه، قال السيرافي مشيراً إليهم: "ومنهم

---

(١) شرح السيرافي: ١/٢٢٣.

(٢) الكتاب: ٣/٣٨٥.

(٣) شرح السيرافي: ١/٢٢٣.

(٤) التعليقة: ١/٢٥ - ٢٦ .

(٥) سر صناعة الإعراب: ٢/٧٠٦ بتصرف يسير.

من يتأوَّل قول سيبويه: "يكون في الرفع ألفاً" أي في الموضع الذي يقع فيه المرفوع، وإن لم يكن هو مرفوعاً، كما يقول ضمير المنصوب المنفصل إياك وإيّاه، وضمير المرفوع هو وهي ... وليس شيء من هذا بمرفوع ولا منصوب، ولكن ما يقع موقعه من الأسماء المعربة يكون مرفوعاً ومنصوباً"[1].

وأجابوا عن سبب تسمية سيبويه إيّاها حروف الإعراب كما يقول السيرافي، بـ "أن حروف الإعراب هي أواخر الكلم دخلها الإعراب أو لم يدخلها؛ لأنها في الموضع الذي يحل فيه الإعراب إذا وُجد، ونظير هذا قول النحويين: الحروف الزوائد عشرة ويجمعها: "اليوم تنساه" وهذه الحروف قد تكون زائدة وأصلية[2].

واحتجّ هؤلاء على أصحاب الجواب الأول بأنّ الإعراب يشترط أن يكون زائداً على أصول الكلمة، قال السيرافي مشيراً إلى ذلك: "فاحتجوا فقالوا: هذه الحروف إذا حُذفت بطل معنى التثنية، والإعراب إنما يدخل الكلمة بعد تمام معناها"[3].

غير أن أصحاب الجواب الأول ردّوا عليهم هذا الاحتجاج بأنه غير مسلَّم، قال السيرافي: "فقال لهم أهل هذه المقالة: قد يجوز أن يكون الحرف من نفس الكلمة ويكون أيضاً إعراباً، وذلك أنّا لا نختلف أن الأفعال التي في أواخرها الياء والواو والألف جزمُها بسقوط هذه الحروف منها، كقولك: "لم يقضِ" و"لم يغزُ" و"لم يخشَ"، فإذا جاز أن يكون الإعراب بحذف شيء من نفس الكلمة جاز أن يكون بإثباته"[4].

ويظهر أن هذا الرد قوي؛ فقد تبيَّن لنا في إعراب الأسماء الستة، أن الإعراب لا

---

(١) شرح السيرافي: ١/٢٢٤ بتصرف يسير.

(٢) شرح السيرافي: ١/٢٢٢ بتصرف يسير.

(٣) السابق.

(٤) السابق: ١/٢٢٢-٢٢٣.

تُشترط زيادته على أصول الكلمة[1].

بقي أن أشير إلى أنه لا إشكال في قول سيبويه في آخر نصه السابق ذكره: "ومن ثَمَّ جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة؛ لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون؛ لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير، فأجروها مجراها"؛ فقد وضّحهُ السيرافي "بأنهم قد جعلوا هذه التاء والحرف الذي قبلها علامة لهذا الجمع كما جعلوا الواو والياء علامة لجمع المذكر، ولاجتماعهما في هذا المعنى أشركوا بين النصب والجر في هذا الجمع، كما أشركوا بينهما في ذلك الجمع"[2]، كما أشار إلى أنه يحتمل أيضاً أن يكون مراد سيبويه بقوله: "جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب" حركة التاء وحذفها كما قال الله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ "[3].

ولا شك أن التفسير الأول أنسب، وهو ما دفع النحاة لتعليل نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة بالحمل على نصب جمع المذكر السالم بعلامة جرِّه، فيما أحسب.

ونستفيد مما سبق كله أن تفسير مذهب سيبويه بإعرابها بالحروف أقرب من تفسير مذهبه بإعرابها بحركات مقدرة على الحروف؛ لأن الأول – كما تبين يسيرُ وفق ظاهر النص، والثاني يعتمد على تأويله، ويردّهُ دليل ابن جني.

ويؤكد ذلك – فيما يبدو – نصوصه الآتية:

أولاً: قوله: "هذا باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية، وذلك قولك: مسلمون ورجلان ونحوهما؛ فإذا كان شيء من هذا اسمَ رجل فأضفت إليه حذفْتَ الزائدتين الواو والنون، والألف والنون، والياء والنون؛ لأنه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان وجرّان، فتذهب الياءُ؛ لأنها حرف الإعراب؛ ولأنه لا تثبت النون إذا ذهب ما قبلها؛ لأنهما

---

(١) انظر: ص٨٦، من هذا البحث.

(٢) شرح السيرافي: ٢٣٩/١ بتصرف يسير.

(٣) السابق: ٢٤١/١.، والآية من سورة: يوسف: ٨٢.

زيدتا معاً ولا تثبتان إلا معاً، وذلك قولك: رَجُلِيٌّ ومُسْلِميٌّ"[١].

وقوله: "هذا بابٌ لا تجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والنون، وذلك نحو: عشرين ... لو سمّيت رجلاً بمسُلِمين قلت: هذا مسلمون أو سمّيته برجُلَين قلت: هذا رجلان، لم تثنّه أبداً، ولم تجمعه كما وصفت لك؛ من قبل أنه لا يكون في اسم واحد رفعان ولا نصبان ولا جرّان، ولكنك تقول: كلهم مسلمون، واسمُهم مسلمون..."[٢].

يدل هذان النصان على أن هذه الحروف هي حروف الإعراب وعلاماته؛ إذ لو لم تحذف في هاتين الحالتين لأدى إلى وجود علامتي إعراب في كلمة واحدة، وذلك لا نظير له في العربية.

ولو كان يرى أن إعرابها بحركات مقدرة لقدّرها بعد تمام الكلمة، ولم يكن للحذف موجب في هاتين الحالتين.

ثانياً: قوله في باب: "هذا باب إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً إلى هذه الياء" قال فيه: "واعلم أن كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً فلحقته الواو والنون في الرفع والياء والنون في الجر والنصب للجمع، حذفْتَ منه الياء التي هي آخره، ولا تحرِّكُها لعلة ستبيّن لك إن شاء الله، ويصير الحرف الذي كانت تليه مضموماً مع الواو؛ لأنه حرف الرفع فلابدَّ منه، ولا تكسر الحرف مع هذه الواو، ويكون مكسوراً مع الياء. وذلك قولك: قاضون وقاضين وأشباه ذلك"[٣].

ومراد سيبويه بذلك أنَّ الاسم المنقوص نحو: القاضي، إذا جُمع بالواو والنون حُذِفت ياؤه وضُمَّ ما قبلها؛ محافظة على الواو؛ لأنه حرف الرفع، ولولا ذلك لقُلِبَتْ ياءً لسكونها إثر كسر كما في ميزان وميقات.

---

(١) الكتاب: ٣/٣٧٢.

(٢) الكتاب: ٣/٣٩٢-٣٩٣.

(٣) الكتاب: ٣/٤١٤-٤١٥.

قال أبو علي موضحاً نص سيبويه السَّالف: "يريد أن الكسرة التي كانت في عين "فاعِل" أُبدلت منها ضمة لتثبت الواو التي هي للرفع؛ إذ لو تركت الكسرة لم تثبت الواو التي هي للرفع؛ لأن الكسرة كانت تقلبها ياءً كما قلبها ياء في "ميزان"..."[1].

ولو كان الإعراب يقدر على الحروف لقُلِب حرف الإعراب ياءً تلبيةً لموجب الإعلال.

ولعله يُستفاد مما سبق كله أن المثنى وجمع المذكر السالم عند سيبويه معربان بالحروف دون تقدير حركات إعراب عليها.



الترجيح:

ظهر لي مما سبق أن ما نسبه الرضي إلى سيبويه غير دقيق، فسيبويه والرضي على مذهب واحدٍ في المسألة، وهو إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف دون تقدير حركات عليها؛ لذا فاعتراض الرضي عليه لا يتجه.

والله أعلم.

---

(١) التعليقة: ٢٥٨/٣.

٣- نون المثنى وجمع المذكر السالم

قال الرضي: "وقال سيبويه: النون في الأصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معاً؛ لأن حروف المد عنده حروف إعراب امتنعت من الحركة؛ فجيء بالنون بعدها عوضاً من الحركة والتنوين اللَّذَيْن كان المفرد يستحقهما ثَمَّ. والحركة وإن كانت مقدَّرة على الحروف عند بعض أصحابه لكن لَمّا لم تظهر كانت كالعدم، ثم إنَّه رُجِّح جانبُ الحركة مع اللام، أي جُعِلَ عوضاً منها بعدما كان عوضاً منهما، فثبت معها ثبات الحركة، وجانبُ التنوين مع الإضافة فحُذِفَ معها حذْفَ التنوين، فهي في نحو: جاءني رجلان يا فتى عوضٌ منهما، وهو الأصل، وفي "الرجلان" عوض من الحركة فقط، وفي "رجُلا زيد" من التنوين فقط، وفي "رجلان" -وقفاً- ليس عوضاً منهما ولا من أحدهما، وفي نحو: يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط.

وفيما قال بُعْدٌ؛ لأن حروفَ العلّة الدَّالةَ على ما دلَّت عليه الحركةُ مغنيةٌ عن التعويض من الحركة"[1].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في القول بأن نون المثنى وجمع المذكر السالم عوض من الحركة والتنوين في مفردهما؛ لأنه لا حاجة إلى التعويض لإغناء الحروف عن الحركة.

المناقشة:

اختلف النحاة حول نون المثنى وجمع المذكر السالم ولهم في ذلك ستة مذاهب، على النحو الآتي:

أولاً: ذهب سيبويه[2] وابن أبي الربيع[3] إلى أنها كالعوض من الحركة والتنوين، قال سيبويه: "واعلم أنّك إذا ثنيّت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد

(١) شرح الرضي: ق١ج١/٨٣-٨٤.

(٢) الكتاب: ١/١٧-١٨.

(٣) البسيط: ١/٢٥٧.

واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منوَّن، ... وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لَّما مُنع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين.

وإذا جمعْت على حدِّ التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية نون ..."[1].

وقد بيَّن بعض النحاة أن سيبويه شبّهها بالعوض ولم يقل إنها عوض؛ لأنها أشبهت العوض من حيث الاعتداد باللفظ فقط، حيث ثبتت في الموضع الذي تثبت فيه حركة المفرد، وسقطت في الموضع الذي يسقط فيه تنوينه، أما من حيث المعنى فقيام الحروف مقام الحركات يدفع الحاجة إلى التعويض.

يتضح ذلك من قول أبي علي الفارسي معلقاً على نص سيبويه السالف: "إن قال قائل كيف قال: إن النون تكون عوضاً من الحركة والتنوين، وقد قلتم إن الألف عنده حرف إعراب، وإن فيه إعراباً؛ فكيف لزم أن يكون فيه عوضاً وفيه الشيء المعوَّض منه؟

قيل له: لا يمتنع على مذهبه عندنا ذلك؛ وذلك أن الإعراب لّما كان تزاد له حركة في غير هذا الموضع ولم تُزَد له هنا، بل صار ذلك في انقلاب نفس الحرف لَزِم أن يكون منه عِوضٌ للنُّقصان اللاحق له عَمَّا عليه المعربات، ألا ترى أنه قد نقَصَ من اللفظ حركةٌ كانت تجب للإعراب، ولم يُستنكر أن يُعوَّض من هذا الناقص الذي هو الحركة وهو العوض، إنما هو من الحركة لا من الإعراب، ألا تراه قال: كأنه عوض من الحركة والتنوين، ولم يقل: عوض من الإعراب والتنوين، فهذا على قوله صحيح"[2].

وأكّد على ذلك ابن جني حين طرح السؤال الذي طرحه أبو علي، فقال: "فالجواب: أن أبا علي ذكر أنهم جوَّزوا ذلك؛ لأن الانقلاب معنى لا لفظ إعراب، فلمّا لم يوجد في الحقيقة في اللفظ إعراب، جاز أن تعوَّض منه النون، وصار الانقلاب دليلاً

---

(١) الكتاب: ١/١٧-١٨.

(٢) التعليقة: ١/٣٤-٣٥.

على التمكن واستحقاق الإعراب، وهذا أيضاً من لطيف ما حصَّلته عنه فافهمْه"[1].

ووضّحه ابن أبي الربيع فقال: "وبسْطُه أن تقول: إن المفرد آخره محرَّك منون، فإذا ثنَّيْتَ أو جمعْتَ بالواو والنون صار الآخر غير محرك ولا منون؛ فضعُف لذلك آخر التثنية وآخر الجمع عن آخر المفرد، فألحقوهما النون لتكون تقوية للحرف لذهاب الحركة والتنوين منه؛ فصارت النون لذلك كأنها عوض من الحركة والتنوين، وكذلك قال سيبويه: "كأنها عوض من الحركة والتنوين"، فلمَّا صارت كأنها عوض من الحركة والتنوين غلَّبوا عليها حُكْمَ التنوين في حال، وحُكْمَ الحركة في حال أخرى، فأسقطوها مع الإضافة تغليباً لحكم التنوين، وأثبتوها مع الألف واللام تغليباً لحكم الحركة، وكان ذلك عدلاً فيهما ..."[2].

وممّا سبق يتبيّن لنا أن ما اعتمد عليه الرضي في اعتراضه، وهو أن حروف العلة مغنية عن التعويض من الحركة، كان مرعيًّا في نظر سيبويه، وهو السبب في جعلها كالعوض.

وذهب أكثر النحاة إلى نحوٍ من مذهب سيبويه، حيث جعلوا النون عوضاً عن الحركة والتنوين في المفرد، ومن هؤلاء النحاة: المبرد[3] وابن الوراق[4] والسيرافي[5] وأبو علي الفارسي[6] والصيمري[7] وغيرهم[8].

---

(١) سر صناعة الإعراب: ٢/٧٠٧، وانظر: المقتصد: ١/١٨٩.

(٢) البسيط: ١/٢٥٦-٢٥٧.

(٣) المقتضب: ١/٥، ٢/١٥٥.

(٤) علل النحو: ١٦٣.

(٥) شرح السيرافي: ١/٢٢٦.

(٦) الإيضاح: ٨٤.

(٧) التبصرة والتذكرة: ١/٨٩.

(٨) انظر: اللمع: ٦١، وشرح عيون كتاب سيبويه: ٢٣، وملحة الإعراب: ١١٠، والمقدمة الجزولية: ٢٤، والتبيين: ٢١١-٢١٢، وترشيح العلل: ٣١، وشرح الألفية لابن الناظم: ٤٢.

واستدلوا بما يأتي:

١- أنها تثبت ثبات الحركة، وتسقط سقوط التنوين، قال الصيمري: "والدليل على أنهما عوض منهما جميعاً أنها تثبت في الموضع الذي تثبت فيه الحركة مع الألف واللام، نحو قولك: الرجلان والغلامان، وتسقط في الموضع الذي يسقط فيه التنوين مع الإضافة، كقولك: غلاما زيد وصاحبا أخيك، ولو كانت عوضاً من التنوين فقط لسقطت في الموضع الذي يسقط فيه التنوين، ولو كانت عوضاً من الحركة فقط لسقطت في الموضع الذي تسقط فيه الحركة للاستغناء عنها، فلمّا لم تكن كذلك علم أنها عوض منهما جميعاً"[(١)].

٢-أن الاسم لمّا تَعذّر ما يستحقه من الحركة والتنوين، وكانت النون مزيدة فيه، علم أنها عوضٌ منهما، قال العكبري في ذلك: "أن الاسم مستحق للحركة والتنوين، وقد تعذّرا في التثنية والجمع، والنون صالحة أن تكون عوضاً منهما، ووجدنا العرب قد زادوها فيها، فيغلب على الظن أنها زيدت لذلك"[(٢)].

وقد رُدَّ مذهب هؤلاء النحاة القائلين بأنها عوض من الحركة والتنوين بما يأتي:

١- أنه يؤدي إلى التناقض، قال ابن عصفور: "... فمذهبه فاسد؛ لأن ذلك يؤدي إلى التناقض؛ لأنه يلزم إثباتها في الإضافة من حيث هي عوض من الحركة، وحذفُها من حيث هي عوض من التنوين، وكذلك يلزم مع الألف واللام"[(٣)].

والحق أن السيرافي أشار – قبلُ – إلى ذلك مجيباً عنه بجوابين، أحدهما: أن النون دخلت قبل مجيء الألف واللام، والثاني أن هذا التناقض يدفعه شيءٌ من الاعتدال، قال عن هذين الجوابين: "أحدهما: أن النون دخلت قبل دخول الألف واللام عوضاً من

---

(١) التبصرة والتذكرة: ٨٩/١، وانظر: المرتجل: ٦٦، والمقدمة الجزولية: ٢٤، وترشيح العلل: ٣١.

(٢) التبيين: ٢١٢.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ١٥٣/١-١٥٤.

الحركة والتنوين ثم دخلت الألف واللام للتعريف ... وسلم قولنا من المناقضة والدخل، والثاني: أن النون لَّما دخلت عوضاً من الحركة والتنوين رأيناها تسقط في المضاف مع ثبوت أحد بدليها وهي الحركة فكان المضاف في سقوط النون عنه بمنزلة ما ليس فيه حركة؛ إذ قد سقطت عنه النون التي هي عوض من الحركة والتنوين، فجعلوا الحركة التي في المضاف ولم يعوَّض منها شيء مع الحركة التي في الألف واللام بمنزلة حركتين، فعوَّضوا منها النون، وجعلوا سقوط النون في المضاف مع ثبوت أحد بدليها، كثبوت النون في الألف واللام مع سقوط أحد بدليها للاعتدال"[1].

٢- أن نيابة الحروف عن الحركات أغنت عن التعويض عنها، كما أن ثبوت النون فيما لا تنوين فيه دليل على أنها ليست عوضاً عنه، قال ابن مالك في ذلك: "وأمَّا النون فليست عوضاً من حركة الواحد؛ لأن الحروف الثلاثة نائبة عن الحركات قائمة مقامها في بيان مقتضى العامل، فلا حاجة إلى التعويض، وليست عوضاً من تنوينه لثبوتها فيما لا تنوينين في واحده، نحو: يا زيدان، ولا رجلين فيها، وإذا لم تكن عوضاً من أحدهما فأن لا تكون عوضاً منهما أو من تنوينات فصاعداً أحق وأولى"[2].

وواضح أنَّ الرضي استند إلى هذا الرد في اعتراضه على سيبويه حين قال: "وفيما قال بُعْدٌ؛ لأن حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية عن التعويض من الحركة".

وقد تبيَّن أنَّ ما نسبه إلى سيبويه غير دقيق؛ لذا فاعتراضه لا يتجه.

ثانياً: ذهب الفراء إلى "أن النون فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد في الوقف، ثم حُمِلَ سائر التثنية والجمع على ذلك، وحذفت للإضافة لشبهها بالتنوين، ولم

---

(١) شرح السيرافي: ١/٢٢٧-٢٢٨ بإيجاز.

(٢) شرح التسهيل: ١/٧٥.

تحذف مع الألف واللام ؛ لأن الإضافة أقوى في إيجاب الحذف[1]، ونُسِب هذا المذهب إلى الكوفيين"[2].

وردّ ابن عصفور هذا المذهب بثلاثة أمور، قال: "فيدل على فساد مذهبه لحاقها في الجمع مع أن الجمع ليس من باب التثنية، فيحمل عليه، وأيضاً فإن حال الوقف عارض لا ينبغي أن يُلتفت إليه، وأيضاً فإنه لا وجه له على هذا المذهب لحذفها في الإضافة"[3].

وأضاف العكبري "أن الفرق قد حصل بأمور أخر فلا حاجة إلى الفرق بالنون"[4].

ثالثاً: ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب إلى "أنها عوض من تنوينين في التثنية، ومن تنوينات في الجمع"[5].

وردّه ابن عصفور بعدم النظير، قال مشيراً إلى ذلك: "فمذهبه فاسد ؛ لأنه لا يجوز أن يعُوَّض حرف من حرفين فأكثر، وأيضاً فإنه لا نظير له في كلاهم"[6].

وردّه ابن مالك أيضاً بعد أن أبطل أن تكون عوضاً من أحدهما بقوله: "فأن لا تكون عوضاً منهما، أو من تنوينات فصاعداً أحق وأولى"[7].

وشنّع الرضي في الرد عليه أيضاً بقوله: "ودون تصحيحه خرط القتاد[8]، ومع

---

(١) التذييل والتكميل: ١/٢٩٨ بتصرف يسير، وانظر المقتصد: ١/١٨٨، والتبيين: ٢١١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/١٥٣، وشرح الرضي: ق١ج١/٨٥.

(٢) ترشيح العلل: ٣١.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٥٤، وانظر: شرح الرضي: ق١ج١/٨٥، والتذييل: ١/٢٩٨.

(٤) التبيين: ٢١٤.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٥٣، وشرح التسهيل: ١/٧٥، والتذييل والتكميل: ١/٢٩٧، والمساعد: ١/٤٧.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٤٥.

(٧) شرح التسهيل: ١/٧٥.

(٨) يضرب للأمر دونه مانع، انظر هامشه في مصدر النص.

تسليمه نقول: إنهما مصوغان صيغة اسم مفرد ككلا ورجال وعشرة، فلا يستحقان إلا تنويناً واحداً؛ لأنه أهدر ذلك التكرير اللفظي"[1].

رابعاً: ذهب ابن كيسان[2] والزجاجي[3] والسهيلي[4] وابن معط[5] إلى أنها عوض من التنوين، ونُسِب هذا المذهب إلى الزجاج[6]، كما نُسب إليه أيضاً أنها عوض من حركة الواحد.

قال الزجاجي مشيراً إلى مذهبه: "وتسقطان في الإضافة؛ لأنهما في الاثنين والجميع عوض من التنوين"[7].

ونقل الدماميني وجهة نظر ابن كيسان في ثباتها مع الألف واللام فقال: "وهو مذهب ابن كيسان، قال: لحذفها في الإضافة، واعتذر عن ثباتها مع الألف واللام بأنها قويت بالحركة، فبعدت عن موجب الحذف"[8].

وقد ردَّ ابن مالك هذا المذهب: "لثبوتها فيما لا تنوين في واحده، نحو: يا زيدان، ولا رجلين فيها"[9].

وأمَّا ما نُسب إلى الزجاج من أنها عوض من حركة الواحد[10]، فقد ردَّه ابن

---

(١) شرح الرضي: ق١ج١/٨٥.

(٢) انظر: الارتشاف: ٢/٥٧٠، والمساعد: ١/٤٧، والهمع: ١/١٥٩.

(٣) الجمل في النحو: ٩.

(٤) نتائج الفكر: ١٠٩.

(٥) الفصول الخمسون: ١٦٠.

(٦) الارتشاف: ٢/٥٧٠.

(٧) الجمل في النحو: ٩.

(٨) تعليق الفرائد: ١/٢٢٧.

(٩) شرح التسهيل: ١/٧٥.

(١٠) الارتشاف: ٢/٥٧٠.

عصفور "لسقوطها في الإضافة"[1]، ويردُّه أيضاً ما ذكره ابن مالك واعتمد عليه اعتراض الرضي – كما مر – وهو أن نيابة الحروف عن الحركات تغني عن التعويض عنها.

خامساً: ذهب ابن مالك[2] والسيوطي[3] إلى أنها لرفع توهم إضافة أو إفراد.

قال ابن مالك بعد أن أبطل أن تكون عوضاً من الحركة أو من التنوين، أو من تنوينين فأكثر: "وإذا بطلت الأوجه الثلاثة ثبتت صحة ما قلنا؛ إذ لا مقول بعد ما تقدم غيره مع سلامته من موجبات ردِّ ما قبله، وهو كون النون رافعة لتوهم إضافة أو إفراد، ورفع توهم الإضافة بيِّن، وهو أنه لو لم يكن بعد الأحرف المذكورة نون لم تعلم إضافة من عدمها في نحو: رأيت بني كرماء، وعجبت من ناصري باغين، ورفْعُ توهم الإفراد أيضاً بيِّن في مواضع منها: تثنية اسم الإشارة، وبعض المقصورات، نحو: هذان والخوزلان في تثنية بعض العرب الخوزلى، ومنها جمع المنقوص في حال الجر: نحو مررت بالمهتدين، وانتسبْتُ إلى أبين كرام، فلولا النون في هذا وما أشبهه لكان لفظ الواحد كغيره"[4].

ويبدو لي أن القول بأن النون رافعة لتوهم الإفراد تحصيل حاصل؛ إذ لا خلاف في أن النون إحدى علامتي المثنى.

سادساً: ذهب الرضي[5] والمالقي[6] إلى أنها كالتنوين في الواحد في دلالته على تمام الكلمة، قال الرضي: "وأمَّا نون المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلاً على تمام الكلمة، وأنها غير مضافة، لكن الفرق

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٥٣، وانظر شرح الرضي: ق١ج١/٨٤.

(٢) شرح التسهيل: ١/٧٥.

(٣) الهمع: ١/١٥٨.

(٤) شرح التسهيل: ١/٧٥-٧٦.

(٥) شرح الرضي: ق١ج١/ ٨٢.

(٦) رصف المباني: ٤٠٤.

بينهما أن التنوين مع إفادتها هذا المعنى تكون على خمسة أقسام – كما مر [(١)] – بخلاف النون فإنه لا يشوبها من تلك المعاني شيء.

وإنما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير، ولا يسقط النون معها ؛ لأنها لا تكون للتنكير، وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو: يا زيدُ ولا رجلَ بخلاف النون في نحو: يا زيدان ويا زيدون ولا مسلِمَيْن ولا مسلِمينَ ؛ لأنها ليست للتمكن كالتنوين، وكذا يسقط التنوين رفعاً وجراً في الوقف بخلاف النون ؛ لأنها متحركة وإسكان المتحرك يكفي في الوقف"[(٢)].

ثم أضاف: "وقال بعض الكوفيين: إنه تنوين حُرِّكت للساكنين فقويت بالحركة، وهو ما اخترناه إن أرادوا أنه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني الخمسة"[(٣)].



الترجيح:

تبيَّن لي مما سبق ما يأتي:

١- أن مذهب الرضي أرجح المذاهب ؛ لأنه لا يرد عليه مثل ما ورد على المذاهب الأخرى، وتوجيهه في ثبوت النون وحذفها أيسر قبولاً من غيره، كما هو واضح.

٢- أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتجه ؛ لأنَّ ما اعتمد عليه الرضي في الاعتراض راعاه سيبويه فشبهَّها بالعوض، ولم يقل إنها عوض، كما تبيَّن ذلك في موضعه.

والله أعلم.

---

(١) يعني أقسام التنوين (التمكين، والتنكير ... إلخ)، انظر: ص ٣٠ من الشرح.

(٢) شرح الرضي: ق١ج١/٨٢-٨٣.

(٣) السابق: ق١ج١/ ٨٤.

٤- حكم صرف (أفعل) الصفة إذا سُمِّيَ به ثم نُكِّر

قال الرضي : "فلم يثبت بنحو أسود أن الوصفية تُعتبَر بعد زوالها ؛ فلا حُجَّة إذن لسيبويه في منع صرف أحمر المنكَّر بعد العلمية ، كما أنه لم يثبت بأربع أن الوصفية العارضة لا تُعتبَر"[1].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في منع صرف أحمر المنكر بعد العلمية معللاً لذلك بأنه ليس له حجة في منعه.

المناقشة:

تمنع الصفة معرفة ونكرة إذا كانت مزيدة بالألف والنون ، أو كانت على وزن الفعل ، أو معدولة.

أما إذا سمي بشيء من ذلك ثم نُكِّر فللنحاة فيه حديث آخر ، ويعنينا من ذلك حكم صرف أفعل الصفة نحو أحمر إذا سمي به ثم نُكِّر فللنحاة فيه أربعة مذاهب على النحو الآتي :

أولاً: ذهب الخليل[2] وسيبويه[3] وأبو عثمان المازني[4] وابن الوراق[5] وابن ولاد[6] وأبو علي الفارسي[7] وابن الأنباري[8] وغيرهم[9]، إلى منعه من الصرف.

---

(١) شرح الرضي: ق١ ج١/١٣٥.

(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٧، والنكت : ٢/ ٨١٤.

(٣) الكتاب : ٣/١٩٨.

(٤) انظر : مجالس العلماء : ٧١، وشرح السيرافي : ٤/ل٧٩.

(٥) علل النحو : ٤٥٨.

(٦) الانتصار : ٢٠٤.

(٧) الإيضاح : ٢٢٩.

(٨) أسرار العربية : ٢٢٤.

(٩) المقدمة الجزولية : ٢١٠ ، وشرح الجمل لابن خروف : ٢/٩٠٨، وشرح المقدمة الكافية : ١/ ٣٢٠، والإيضاح في شرح المفصل : ١/١٥١-١٥٢ ، وأمالي ابن الحاجب : ٢/٤٨٢-٤٨٣ ، وشرح الوافية : ١٥٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢/٢١١، وشرح الكافية الشافية : ٢/٩٧-٩٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم : ٦٥٩-٦٦٠. والارتشاف : ٢/٨٨٨، وتوضيح المقاصد : ٣/ ٢٢٣ ، وأوضح المسالك : ٤/ ١٢٤ ، والمساعد : ٣/٢٨ ، وشرح الأشموني : ٣/٣٩٨.

قال سيبويه: "فإن قلت: فما بالك تصرف يزيد في النكرة، وإنما منعك من صرف أحمر في النكرة، وهو اسم، أنه ضارع الفعل؟ فأحمر إذا كان صفةً بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسماً، فإذا كان اسماً ثم جعلته نكرة فإنما صيَّرْته إلى حالِهِ إذ كان صفة، وأما يزيد فإنك لَمَّا جعلته اسماً في حالٍ يُستثقَل فيها التنوين استُثقل فيه ما كان استُثقل فيه قبل أن يكون اسماً، فلمَّا صيَّرته نكرة لم يرجع إلى حاله قبل أن يكون اسماً، وأحمر لم يزل اسماً"[1].

ومراد سيبويه بذلك أن أحمر المنكر بعد العلمية رُدَّ بالتنكير إلى حالته الأولى التي ثبت فيها منعه من الصرف، وهي الوصفية ووزن الفعل بخلاف يزيد.

قال أبو علي شارحاً نص سيبويه السالف: "يعني أن "أحمر" قبل أن يُسمَّى به بمنزلة الفعل في أنه لا ينصرف، كما أن الفعل لا ينصرف قبل أن يكون اسماً، فإذا صار اسماً ثم جعلته نكرة فإنما صيَّرته إلى حاله إن كان صفة أي قبل أن يُسمَّى به، يعني أنك رددته وهو اسم بالتنكير إلى حال كان فيها لم ينصرف؛ لأنه لم يكن ينصرف وهو نكرة قبل أن يسمى به.... قال: وأحمر لم يزل اسماً، قال أبو علي: لم يزل اسماً لأنه حين كان صفة اسماً لا ينصرف، وأنت إذا نكَّرته بعد التعريف فقد أعدْتَهُ إلى حال كان فيها لا ينصرف"[2].

وقد استُدِلَّ لهذا المذهب بما يأتي:

١- أن السماع ورد بمنعه من الصرف، وهو منكَّر بعد التسمية به، قال ابن عصفور: "فإن أبا زيد حكى أن العرب تقول: عندي عشرون أحمر، في رجال اسم كل واحد منهم أحمر"[3].

---

(١) الكتاب: ١٩٨/٣.

(٢) التعليقة: ١٥/٣-١٧.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ٢١١/٢، وانظر: الانتصار: ٢٠٤، وشرح الجمل لابن خروف: ٩٠٨/٢، والارتشاف: ٨٨٨/٢، والمساعد: ٢٨/٣.

و"أحمر" في هذا الشاهد نكرة ؛ لأنه تمييز.

٢- أن القياس يقتضي منعه من الصرف من قبل أن أصل "أحمر" الوصفية ، فاعتبارها في منع الصرف كاعتبار أصالة الاسمية في صرف "أربع".

وقد جاء ذلك في محاورة جرت بين الأخفش والمازني ؛ إذ قال المازني : "وقال الأخفش : "أحمر" إذا سمَّيْتُ به رجلاً صرفْتُهُ في النكرة ، فقلت له : لِمَ؟ فقال : لأني إنما منعته الصرف في المعرفة والنكرة لبنائه ولأنه صفة ، فلما زالت عنه الصفة صرفته في النكرة ، ولم أصرفه في المعرفة لبنائه.

قلت له : فكذا ينبغي لك ألا تصرف أربعاً في قولك مررت بنسوة أربع ؛ لأنه اسم جُعل صفة فدخل في باب الصفة ، فإنه كنت إنما صرفت ذاك لدخوله في باب الأسماء ، فامنع هذا الصرف لدخوله في باب الصفات ، قال : فلم يجب بشيء قال : والقياس عندي ألا يصرف "أحمر" البتة ، سُمِّي به أو لم يُسمَّ ؛ لأنه في الأصل صفة ، وينصرف "أربع" وإن وُصِف به ؛ لأنه في الأصل اسم"[1].

وقد رُدَّ هذا القياس بوجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه وهو أن "أربعاً" لم يتجرد حال الوصف به عن معنى الاسمية الذي هو إفادة العدد المخصوص ، بخلاف أحمر فقد يسمى به غير الأحمر.

قال المبرد في ذلك : "فإن قال قائل : فأنت قد تقول مررت بنسوة أربع ، فينبغي ألا تصرف أربعاً ؛ لأنك قد أخرجته من باب الأسماء ووصفت به كما أخرجت "أحمر" من باب الوصف وسميت به فإن هذا لا يلزم ؛ من قبل أن أربعاً إنما كان في الأصل اسماً للعدد ثم توسعت فوصفت به ، ولم تخرجه عن أن يكون اسماً للعدد ولا مفارقاً لشيء من معناه ، "وأحمر" حيث سميت به أخرجته من باب الحمرة ومن الشيء الذي كان يدل

---

(١) مجالس العلماء : ٧٠-٧١ ، وانظر النكت : ٢/٨١٥.

عليه، وصار بمنزلة زيد وما أشبهه"[1].

غير أن ابن الحاجب نبَّه إلى أن اعتبار الصفة الأصلية في منع صرف "أحمر" مبني على الاعتداد باللفظ فقط دون النظر إلى المعنى؛ لأن الصرف حكم لفظي مستدلاً على ذلك باعتبارها في صرف "أدهم وأرقم وأسود" بعد خروجها عن الوصفية إلى الاسمية، حيث قال: "ومذهب سيبويه أولى لما ثبت مقدَّماً من اعتبار الوصفية الأصلية، وإن زال تحقيقها معنى"[2].

وأكد على ذلك بقوله: "ووجه قول سيبويه أن الصرف ومنعه من الأحكام اللفظية فيُعتَبَرُ في أمرها الوصفيةُ الأصليةُ، كما اعتُبِرَتْ في جمعه وإدخال اللام عليه؛ ولذلك قالوا في جمع "أحمر": "حُمْرٌ" وإن كان علماً، وقالوا: الأحمر، فلولا اعتبار الوصفية لم يجز ذلك فيه؛ ولذلك لم يجز أن يقال في "أحمد": "حمد" ولا "الأحمد"، بل قالوا: أحامد؛ لأنه ليس بصفة؛ فقد ثبت أنهم يعتبرون الوصفية الأصلية فيجب اعتبارها أيضاً ههنا؛ لأنها أحكام لفظية مثلها، والذي يحقق ذلك منعهم صرف أدهم وأرقم وأسود بعد خروجه عن الوصفية إلى الاسمية، فلولا اعتبار الوصفية الأصلية لم يستقم ذلك، وكان يجب صرفه فإجماعهم على منع صرفه دليلٌ واضح في باب أحمر إذا نُكِّر على مذهب سيبويه"[3].

وقد رد الرضي ما ذكره ابن الحاجب في النصين السابقين بأن المقصود بالوصف في باب ما لا ينصرف الوصفُ من حيث المعنى لا اللفظ، وبأنَّ الاستدلال بالصفات الغالبة غير سائغ حيث قال: "لكنَّ المقصود في باب ما لا ينصرف: الوصفُ من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، فبان بهذا ضعف قول المصنف: "ومذهب سيبويه أولى لما ثبت متقدماً

---

(١) الانتصار: ٢٠٣.

(٢) شرح المقدمة الكافية: ١/٣٢٠.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل: ١/١٥١-١٥٢.

من اعتبار الوصفية الأصلية وإن زال تحقيقها معنىً، بل لا استدلال له في باب أحمر إذا نُكِّر بعد العملية بباب أسود الغالب؛ لأن معنى الوصف في أحمر إذا زال بالعلميَّة تحقيقاً – لم يُعْد بعد التنكير؛ لأن معنى رُبَّ أحمرٍ إذن رُبَّ مسمًّى بأحمر كان فيه الحمرة أو لا، حتى يجوز في السودان المسمى كل واحد منهم بأحمر: رُبَّ أحمرٍ لقيته، فإذا لم يعد تحقيقاً لم يُعتَبْر في منع الصرف، ويجوز مع العلمية أيضاً بقاء معنى الوصف، فيجوز أن يعتبر بعدها فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم، وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كأسود –لازم لبقائه بحاله قطعاً"[1].

والحقيقة أن المقصود بالوصف في باب ما لا ينصرف الوصفُ من حيث المعنى كما قال الرضي، ولو كان المقصودُ اللفظَ كما زعم ابن الحاجب – ما مُنِعَت الصفةُ من الصرف؛ لأن العلة الأخرى فيها علة لفظية، والمشترط في منع الاسم من الصرف أن يُشبه الفعل من جهة لفظه ومن جهة معناه.

كما رُدَّ ذلك القياس أيضاً بأن صرف "أربع" قد يكون لعدم شرط وزن الفعل، وهو عدم قبوله التاء، قال الرضي في ذلك: "وأنا إلى الآن لم يقم لي دليلٌ قاطع على أن الوصف العارض غيرُ معتدٍّ به في منع الصرف، أما قولهم: مررت بنسوة أربعٍ –مصروفاً– فيجوز أن يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يُذكَر، وهو عدم قبوله للتاء، فإنه يقبلها لقولهم: أربعة، لا لعدم شرط الوصف"[1].

ويبدو لي أنَّ ردَّ القياس بهذا الدليل قوي أيضاً؛ لأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال.

ويفيد ذلك كله أن استدلال أصحاب هذا المذهب بالقياس –غير مسلم.

---

(١) شرح الرضي: ق١ج١/١٣٤ بتصرف يسير.

وعلى ذلك اعتمد الرضي في الاعتراض على سيبويه حين قال: "فلم يثبت بنحو أسود أن الوصفية الأصلية تُعتَبر بعد زوالها؛ فلا حجة إذن لسيبويه في منع صرف أحمر المنكر بعد العلمية، كما لم يثبت بأربع أن الوصفية العارضة لا تعتبر".

والحق أن هذا الاعتراض -على ما فيه من القوة- لا يردُّ مذهب سيبويه؛ إذ تبقى له حجة قوية، وهي سماع أبي زيد عن العرب الذي أثبته غير واحد ممَّنْ تبع سيبويه -كما مرَّ- ورواية الثقة لا تُرَدُّ.

وهذا السماع هو الذي انتصر به أحمد بن ولاد لسيبويه من محمد بن يزيد المبرد حين رمى مذهب سيبويه في هذه المسألة بالنقض بصرف المعدول المسمَّى به معرفة كان أو نكرة، قال المبرد: "زعم أنه إذا سمَّى رجلاً أمسِ وسحرَ أو برباع وثلاث وما أشبه جميع هذا فإنه يصرفه في المعرفة والنكرة، قال محمد: وهذا صواب؛ لأنه نقله عن الموضوع الذي عُدِل عنه، وهذا نقْضُ قولِه في "أحمر"؛ وذلك لأن المانع له من الصرف في النكرة أنه وصْفٌ وإذا سَمَّى به فقد أزال عنه ذلك المعنى، وأدخله في باب الفعل، وذهبت دلالته على الحمرة.

قال أحمد: حجة سيبويه في ترك صرف أحمر إذا سمى به ما وجد عليه اجتماع العرب في ذلك... وسبيلُه وسبيل النحويين اتباع كلام العرب؛ إذ كانوا يقصدون إلى التكلم بلغتها، فأما أن يعملوا قياساً - وإن حسُن- يؤدي إلى غير لغتها فليس لهم ذلك، وهو غير ما بنوا عليه صناعتهم، فأما اعتلاله بصرف المعدول إذا سُمِّي به، لأن العدل قد زال عنه بالتسمية، فهذا الذي قاس عليه باب أحمر أوقعه في مخالفة العرب فيما لم تختلف فيه"[٢].

---

(١) شرح الرضي: ق١ج١/١٣٢.

(٢) الانتصار: ٢٠٢-٢٠٤ بتصرف.

ويبدو أن بعض النحاة الموافقين لسيبويه شعروا بما أورد على استدلالهم بالقياس، فعبَّروا عن علة المنع بشبه الوصف تقديراً لهذا السماع؛ قال الجزولي في معرض تعداده لموانع الصرف: "ووزن الفعل إن كان يغلب عليه فتأثيره مع الوصف ومع العملية ومع شبه الوصف"[1].

وقال ابن عصفور: "لأنه يشبه أصله قبل التسمية؛ لأنه نكرة كما كان وقت أن كان صفة، وشبه العلةِ علةٌ في هذا الباب"[2].

ثانياً: ذهب الفراء[3] والرضي[4] إلى التفصيل "فإن سُمِّي به رجلٌ أحمرُ لم ينصرف بعد التنكير؛ لأنه سُمِّي به بوصفه؛ فجرى الاسم مجراه في ذلك المعنى، وإن سُمِّى به أسود ونحوه صُرِف؛ لخلوص الاسمية وذهاب معنى الوصفية"[5].

وقد أشار الرضي إلى رأيه في المسألة بقوله: "والذي يقوى عندي أن الزايل بالكلية لا يعتبر وصفاً كان أو غيره في باب أحمر كان أو في غيره"[6]، ثم قال:

"والحق أن اعتبار ما زال بالكلية، ولم يبق منه شيء خلافُ الأصل؛ إذ المعدوم من كل وجه لا يُؤثِّر بمجرد تقديره كونه موجوداً، فالأولى أن يقال: إن اعتُبِرَ معنى الوصف الأصلي في حال التسمية كما لو سُمِّي – مثلاً- بأحمر مَنْ فيه حمرة، وقُصِدَ ذلك ثم نُكِّر -جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية أيضاً لكنه لم يُعتَبرْ فيها؛ لأن

---

(١) المقدمة الجزولية: ٢٠١.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ٢١١/٢، وانظر: توضيح المقاصد: ١٢٢٣/٣، والمساعد: ٢٨/٣، والهمع: ١١٩/١.

(٣) انظر: الارتشاف: ٨٨٨/٢، وتوضيح المقاصد: ١٢٢٣/٣، والمساعد: ٣٠/٣، والهمع: ١١٨/١.

(٤) شرح الرضي: ق١ج١/١٨٩، ١٩٤.

(٥) الهمع: ١١٨/١.

(٦) شرح الرضي: ق١ج١/١٨٩.

المقصود الأهمَّ في وضع الأعلام المنقولة غيرُ ما وُضِعَتْ له لُغةً ؛ ولذلك تراها - في الأغلب - مجردةً عن المعنى الأصلي كزيد وعمرو، وقليلاً ما يُلمح ذلك، وإن كان لم يُعتَبَرْ في وضع العلم الوصف الأصلي بل قُطِع النظر عنه بالكلية، كما لو سُمِّي بأحمرَ أسودُ أو أشقرُ- لم يُعتبر بعد التنكير أيضاً"[1].

والمستغرب منه عدم التفاته إلى السماع بعد أن نقله عن الأخفش، حيث قال: "وقال الأخفش في كتاب الأوسط: إن خلافه في نحو: أحمر إنما هو في مقتضى القياس، وأما السماع فهو على منع الصرف"[2].

ثالثاً: ذهب المبرد[3] وابن يعيش[4] والدنوشري[5] إلى صرفه، وحجَّتهُم هي ما اعتمدوا عليه في ردِّ مذهب سيبويه -كما مر- وهي أن الصفة إذا سُمِّي بها زال عنها معناها، ولا يصح الاعتداد بها بعد ذهابها.

وقد ذكر المبرد رأيه في المقتضب أيضاً حيث قال بعد أن ذكر المذهب السابق: "هذا قول النحويين، ولست أراه كما قالوا. أرى إذا سُمِّي بأحمر وما أشبهه ثم نُكِّر أن ينصرف؛ لأنه امتنع من الصرف في النكرة لأنه نعت، فإذا سُمِّي به فقد أزيل عنه باب النعت، فصار بمنزلة (أفعل) الذي لا يكون نعتاً، وهذا قول أبي الحسن الأخفش ولا أراه يجوز في القياس غيره"[6].

---

(١) شرح الرضي: ق١ج١/١٩٤.

(٢) السابق: ص١٩٥.

(٣) المقتضب: ٣/٣١٢.

(٤) شرح المفصل: ١-١٩٣.

(٥) انظر: شرح التصريح وبهامشه حاشية يس: ٢/٢٢٧.

(٦) المقتضب: ٣/٣١٢.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المذهب اشتهرت نسبته إلى الأخفش[1] مع أنه وافق سيبويه في قوله الأخير فيما نقله النحاة، قال ابن مالك مشيراً إلى ذلك: "وخالفه الأخفش مُدَّةً، ثُمَّ وافقه في كتابه "الأوسط"، وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى؛ لأنها آخر قوليه"[2].

رابعاً: ذهب الزجاج إلى تجويز مذهبي سيبويه والمبرد مع اختيار مذهب سيبويه، حيث قال بعد أن ذكر مذهب الخليل وسيبويه: "وهذا القول هو الذي أختار، وأبو العباس محمد بن يزيد كان يختار مذهب الأخفش، وكلاهما عندي مذهب"[3].



الترجيح:

تبين لي مما سبق ما يأتي:

١- أن مذهب سيبويه أرجح المذاهب؛ لأمور:

أ- أن السماع الموثوق عن العرب قد ورد به.

ب- أن وزن أفعل علماً كان أو صفة يُمنع من الصرف، ففي منعِه مِن الصرف في هذه المسألة طردٌ للباب على وتيرة واحدة.

ج- أنه مذهب أكثر النحاة.

٢- أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتجه كما تبين في موضعه.

وأما المانع من الصرف في هذه المسألة، فالأقرب في نظري أنه شبه الوصف والوزن

---

(١) الارتشاف: ٨٨٧/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٩٨/٢، وانظر: شرح الجمل لابن خروف: ٩٠٩/٢-٩١٠، وشرح الألفية لابن الناظم: ٦٦٠، والتصريح: ٢٧٢/٤.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف: ٨.

كما قال بعض من وافق سيبويه ؛ لأن اعتبار الوصفية غير ممكن في نحو التسمية بأحمر غيرَ الأحمر .

ولو قيل إن شبه العلة لا يقوى على منع الصرف ؛ لكونه خلاف الأصل ، أجبت إن بعض النحاة عبَّروا بنحو هذه العلة لمنع صرف ألفاظ التوكيد المعدولة ، حيث قالوا : العدل وشبه التعريف ، مع أن العدل علة ضعيفة أيضاً ، ثم ما المانع أن نبحث عن علة مواتية ما دامت لُحمَةُ المذهب قوية ؟!

والله أعلم.

المبحث الثالث

اعتراضاته في المرفوعات

وفيه مسألتان.

وفي الآية الكريمة وَرَدَ رفع "الزانية والزاني" - وهي القراءة المشهورة - فالتمس النحاة تخريجه، ولهم فيه ثلاثة مذاهب على النحو الآتي:

أولاً: ذهب سيبويه[1] والاخفش[2] وابن خروف[3] وابن أبي الربيع[4] إلى أن الزانية مبتدأ حذف خبره، والتقدير "في الفرائض" ثم استأنف الحكم، فقال: "فاجلدوا"، ونُسب هذا المذهب إلى جمهور البصريين[5].

قال سيبويه: "وأمّا قوله عز وجلّ: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾، وقولُه تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[6]، فإن هذا لم يُبْنَ على الفعل، ولكنه جاء على مِثْل قوله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾[7]، ثم قال بعدُ: ﴿ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ ﴾، فيها كذا وكذا، فإنما وُضع المثل للحديث الذي بعده، فذكر أخباراً وأحاديث، فكأنه قال: ومن القَصَص مَثَلُ الجنة، أو مما يُقَصُّ عليكم مثل الجنة، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه. والله تعالى أعلم، وكذلك "الزانية والزاني"، كأنه لمّا قال جل ثناؤه: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا ﴾، قال: في الفرائض الزانية والزاني، أو الزانية والزاني في الفرائض، ثم قال: فاجلدوا، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع... وكذلك "السارق والسارقة"[8].

---

(١) الكتاب: ١/١٤٢-١٤٣.

(٢) معاني القرآن: ١/٢٤٧-٢٥١.

(٣) شرح الجمل: ١/٤١٣-٤١٤.

(٤) البسيط: ١/٥٧١ وما بعدها.

(٥) المساعد: ١/٢٤٤، وتعليق الفرائد: ٣/١٣٩، والهمع: ١/٣٤٨.

(٦) سورة المائدة: من الآية ٣٨.

(٧) سورة محمد: من الآية ١٥.

(٨) الكتاب: ١/١٤٢-١٤٣.

١- تخريج الرفع في قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟﴾.

قال الرضي: "وأما إذا لم تكن (أي الفاء) زائدة، وكانت واقعة في موقعها، فما بعدها لا يعمل فيما قبلها ... وفي الآية[١] هي كذلك؛ لكون الألف واللام في "الزانية" مبتدأ موصولاً فيه معنى الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط، فخبر المبتدأ كالجزاء، وهذا الذي ذكرته مذهب الفراء والمبرد، فالفاء واقعة في موقعها فيخرج عن الحد بقوله[٢]: مشتغل عنه بضميره أو متعلقه.

وقال سيبويه: هما جملتان، أي: الزانية مبتدأ محذوف المضاف، أي: حكم الزانية، و الخبر محذوف، أي فيما يُتلى عليكم بعدُ، وقوله: "فاجلدوا" هو الذي وُعِدَ بأن حكم الزانية فيه، والفاء عنده أيضاً للسببيَّة، أي: إن ثبت زناهما فاجلدوا، فخرج أيضاً بقوله: مشتغل عنه بضميره، كما قدمنا ...

وتقدير المبرد أقوى لعدم الإضمار فيه كما في تقدير سيبويه"[٣].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في إعرابه "الزانية" مبتدأ محذوف الخبر، مؤيداً مذهب الفراء والمبرد، وهو إعراب جملة "فاجلدوا" خبراً للمبتدأ (الزانية) معللاً لذلك بأنه يخلو من الإضمار الذي في تقدير سيبويه.

المناقشة:

الاشتغال: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيِّه، وممّا يُختار فيه النصب ما إذا كان الفعل المشتغل طلبياً نحو: زيداً اضربه، واللهم عبدَك ارحمه!

---

(١) أي في قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ﴾. سورة النور: من الآية ٢.

(٢) يعني ابن الحاجب، والحديث عن حدِّ الاشتغال.

(٣) شرح الرضي: ق١ج١/٥٦٢-٥٦٣. بتصرف.

فالذي أخرج الآية من باب الاشتغال - بناءً على هذا المذهب أن الفعل "فاجلدوا" من جملة ثانية مستقلة، ومن شروط الاشتغال - كما هو معروف - أن الفعل المشتغل بضمير الاسم المتقدم أو متعلقة، لو فُرِّغ من ذلك المعمول وسُلِّط على الاسم المتقدم لنصبه، ولا يتأتى ذلك إذا كان الفعل من جملة غير جملة الاسم المتقدم.

والمانع من جعل جملة "فاجلدوا" خبراً للمبتدأ "الزانية" على تقدير زيادة الفاء، أنَّ الفاء لا تزاد في الخبر في نحو هذا الموضع عند سيبويه ومن تبعه، وإنما تزاد فيما إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً متضمناً معنى الشرط، وصلته فعل أو شبه جملة أو كان نكرة موصوفة.

وإلى ذلك أشار الخليل في جوابه لسيبويه حين سأله عن زيادة بعض الحروف، قال سيبويه: "وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لِمَ جاز دخولُ الفاء ههنا و"الذي يأتيني" بمنزلة عبدالله، وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبدُ الله فله درهمان؟ فقال: إنما يحسن في "الذي"؛ لأنه جعل الآخر جواباً للأول، وجَعَل الأول به يجب الدرهمان، فدخلت الفاء ههنا، كما دخلت في الجزاء، إذا قال: إن يأتني فله درهمان، وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان ... ومثل ذلك قولهم: كل رجل يأتينا فله درهمان، ولو قال: كل رجل فله درهمان كان محالاً؛ لأنه لم يجيء بفعل ولا بعَمَلٍ يكون له جواب"[(١)].

وقال الأخفش مشيراً إلى ذلك: "ليس في قوله " فاقطعوا" و "فاجلدوا" خبر مبتدأ؛ لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء"[(٢)].

ووضح ابن أبي الربيع هذه المواضع بقوله: "الفاء تدخل في خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ موصولاً أو نكرة موصوفة بشروط:

أما المبتدأ إذا كان موصولاً فلا تدخل الفاء في الخبر إلا بشروط أربعة، شرطان في

(١) الكتاب: ٣/١٠٢-١٠٣.

(٢) معاني القرآن: ١/٢٥١.

الصلة، وهما: أن تكون سبباً في الخبر، وأن تكون جملة فعلية أو ظرفاً أو مجروراً، وشرطان في الموصول، وهما: ألا يكون الموصول الألف واللام، وألا يدخل على الموصول عاملٌ عدا "إنَّ"[1].

ثانياً: ذهب الفراء[2] والمبرد[3] والزجاج[4] والخوارزمي[5] وابن مالك[6] والرضي[7] وغيرهم[8] إلى أن الخبر جملة ﴿فَٱجْلِدُوا۟﴾ والفاء زائدة، ونسب هذا المذهب إلى الكوفيين[9]، واختاره ابن عطية[10] من المفسرين.

وقد أشار الفراء إلى ذلك بقوله: "الزانية والزاني ... "رفعتهما بما عاد من ذكرهما في قوله: ﴿كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾، ولا يُنصَب مثل هذا؛ لأن تأويله الجزاء، ومعناه – والله أعلم- مَنْ زنى فافعلوا به ذلك"[11].

وأشار إليه المبرد أيضاً بقوله: "... وزيداً فأكرِمْهُ"، وإن لم تضمر ورفعت جاز، وليس في حُسْنِ الأول، ترفعه على الابتداء، وتصير الأمر في موضع خبره، فأمَّا قول الله

---

(١) البسيط: ١/٥٧٣ بتصرف، وانظر: الارتشاف: ٣/١١٤٠ وما بعدها، والمساعد: ١/٢٤٤ وما بعدها، وتعليق الفرائد: ٣/١٣٨ وما بعدها، والهمع: ١/٣٤٨، ٣٤٩.

(٢) معاني القرآن للفراء: ٢/٢٤٤، وانظر أيضاً: ٢/١٠٥، ١/٣٠٦، وشرح السيرافي: ٤/٢١.

(٣) الكامل: ٢/١٩٦.

(٤) انظر: الهمع: ١/٣٤٨، والمحرر الوجيز: ١١/٢٦٢.

(٥) ترشيح العلل: ٨٦، ٢٦١.

(٦) شرح التسهيل: ١/٣٢٩.

(٧) شرح الرضي: ق١ج١/٥٦٣.

(٨) شرح الكافية لابن جماعة: ١٤١، والمساعد: ١/٢٤٤، والهمع: ١/٣٤٨.

(٩) المساعد: ١/٢٤٤، والهمع: ١/٣٤٨.

(١٠) المحرر الوجيز: ١١/٢٦٢.

(١١) معاني القرآن: ٢/٢٤٤.

جلّ وعزّ: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ... ﴾ وكذلك ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ... ﴾ فليس على هذا، والرفع الوجه؛ لأن معناه الجزاء كقوله: الزانية، أي التي تزني، فإنما وجب القطع للسَّرْق والجلد للزنا، فهذا مجازاة"[١].

وهذا المذهب مبني على أن مِنْ مواضع زيادة الفاء في الخبر أن يكون المبتدأ بأل الموصولة بمستقبل عام.

قال الخوارزمي في معرض تعداده لمواضع زيادة الفاء في الخبر: "وما كان الألف واللام بمعنى "الذي" في قوله: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾، وقوله: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ ﴾، دخل الفاء في الخبر"[٢].

وقال ابن مالك مشيراً إلى ذلك: "والمجوِّزُ لدخول الفاء على الخبر، كون المبتدأ واقعاً موقع "مَنْ" الشرطية، أو "ما" أختها، فيتناول ذلك "أل" الموصولة بما يُقصد به الاستقبال والعموم، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ فلو قصد به مضيٌّ أو عَهْدٌ فارق "أل" شبه "من" و"ما" فلم يؤت بالفاء"[٣].

وبذلك تخرج الآية من باب الاشتغال أيضاً؛ لأن الفاء لمعنى الشرط، ولا يعمل الجواب في الشرط، فكذلك ما أشبههما، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً"[٤].

وبناء على هذا المذهب؛ فلا حاجة إلى تقدير خبر محذوف، وهو ما دفع الرضي لترجيحه والاعتراض على سيبويه بأن هذا المذهب أقوى لعدم الإضمار فيه.

---

(١) الكامل: ١٩٦/٢.

(٢) ترشيح العلل: ٨٦.

(٣) شرح التسهيل: ٣٢٩/١.

(٤) انظر: أوضح المسالك: ١٤٦/٢.

وقد ردَّ ابن أبي الربيع هذا المذهب بأنه لا دليل على تنزُّل "السارق" منزلة الذي سرق ؛ وذلك في معرض تبيانه تنزُّلَ جملة الصلة منزلة جملة الشرط ، إذ قال : "فلم تدخل الفاء في الخبر حتى تكون الصلة جملة فعلية ، وإنما دخلت الفاء في الخبر والصلة ظرف أو مجرور ؛ لأنهما يتعلقان حينئذٍ بمحذوفٍ فعلٍ ، فإذا قلت الذي في الدار ، فالتقدير : الذي استقر في الدار ، فإن قلت : فيلزم عمّا ذكرتموه صحة قول المبرد في قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ ، إن الفاء دخلت في الخبر ؛ لأن السارق في معنى الذي سرق ؛ قلتُ : ليس مثله ؛ لأن "في الدار" مجرور يطلب عاملاً فيه ، وكذلك "عندك" منصوب على الظرف ، والنصب يطلب ناصباً ، فظهور عمل الفعل يتنزَّلُ منزلة ظهوره ، و"السارق" مرفوع بالابتداء ، والابتداء يختص بالاسم ، فليس للفعل ظهور لأنه لا عمل له ظاهرٌ ، ولا هو موجود ... فلا يلزم إذا نزَّلت العرب "الذي في الدار" منزلة "الذي استقر في الدار" أن تُنزِّل "السارق" منزلة "الذي سرق" ، والأصل ألا تدخل الفاء في الخبر حتى تكون الصلة مما يجوز أن يكون شرطاً ، وهذا فرق ظاهر"[1].

ويبدو لي أنه يمكن ردُّ ما ذكره ابن أبي الربيع بأن الدليل على أن "السارق" أو "الزاني" في الآيتين الكريمتين بمعنى الذي سرق أو الذي زنى ، أن كلاً منهما اسم فاعل مقرون بأل ، واسم الفاعل المقرون بأل حالٌّ محل فعله ؛ بدليل إعماله عمله دون قيد أو شرط.

ثالثاً: أجاز ابن الأنباري وجهين آخرين في الآية الكريمة ، أحدهما : "أن يكون التقدير : أقول فاجلدوا ، وحذف القول كثير في كلامهم ، والثاني : أن يكون محمولاً على المعنى ، كأنه يقول : الزانية والزاني كلٌّ واحد منهما مستحقٌّ للجلد"[2].

---

(١) البسيط : ١/ ٥٧٥ بتصرف.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن : ١/ ١٩١.

وما ذهب إليه ابن الأنباري مبني على منعه وقوع الجملة الطلبية خبراً، وجمهور النحاة على جواز الإخبار بها ؛ لتحقق الفائدة.

وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من المعربين والمفسرين أجازوا المذهبين الأولين كمكي[١] والزمخشري[٢] وابن الأنباري[٣] والعكبري[٤] والسمين الحلبي[٥] والشوكاني[٦] والبيضاوي[٧].



الترجيح:

بناءً على تجويز المفسرين للمذهبين الأولين ، يظهر لي – والله تعالى أعلم – أن المذهب الثاني وهو مذهب الفراء الذي اختاره الرضي أرجح ؛ لأمرين :

١- أنه يخلو من التقدير الذي في مذهب سيبويه وعدم التقدير أولى من التقدير، وهذا هو الأصل الذي بنى الرضي اعتراضه عليه.

٢- أنه – فيما يبدو لي – لا وجه لاستثناء "أل" الموصولة مما استقرَّ لأخواتها الموصولات من جواز زيادة الفاء في أخبارهن ؛ لأن شَبَهَ جملتها – كما في الآية الكريمة – بالجملة الشرطية قوي، والشيء إذا أشبه الشيء وقوي شبهه به أخذ شيئاً من حكمه.

وبيان ذلك أنَّ "أل" الموصولة بما يُقصد به الاستقبالُ والعمومُ تُشْبه اسم الشرط في

---

(١) مشكل إعراب القرآن: ٥٠٨/٢.

(٢) الكشاف: ٢٥٦/٤.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن: ١٩١/١.

(٤) التبيان: ٢٤٣/٢.

(٥) الدر المصون: ٢٠٨/٢.

(٦) فتح القدير: ٤/٤ وأجاز إعراب "الزانية" خبراً لـ "سورة" مطلع السورة أيضاً.

(٧) تفسير البيضاوي: ٤٦٢.

عمومه، ومدخولها اسم فاعل، وهو في هذه الحالة قوي الشبه بـالفعل بدليل إعمالـه دون قيد أو شرط، وكون الخبر أمراً يشعر بالجزاء.

ويفيد ذلك أن "أل" ومدخولها بمنزلة اسم الشرط وفعله، والخبر بمنزلة الجواب، فحق لها زيادة الفاء في الخبر.

وذلك كله يؤكد وجاهة اعتراض الرضي على سيبويه.

والله أعلم.

٣- تقدير مبتدأ محذوف قبل المضارع المقترن بفاء الشرط

بيّن الرضي حكم اقتران الفاء بجواب الشرط إذا كان مضارعاً مجرداً أو مصدّراً بـ"لا"، فقال: "يجوز فيهما الفاء وتركه، أما الفاء فلأنهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال، فلا تؤثر الأداة فيهما تأثيراً ظاهراً، كما أثّرتْ في: فعلتُ ولم أفعل، وأمّا تركه فلتقدير تأثيرها فيهما؛ لأنهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدّم في المضارع: أنَّ لا صالحة لهما على الصحيح، فالأداة خلّصتْهُما للاستقبال، وهو نوع تأثير...

وقال الله تعالى: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾[١].

ومذهب سيبويه: تقدير المبتدأ في الأخير، وقال المبرد: لا حاجة إليه، قال ابن جعفر[٢]: مذهب سيبويه أقيس؛ إذ المضارع صالح للجزاء بنفسه، فلولا أنه خبر مبتدأ، لم تدخل عليه الفاء.

وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه للأقيسية، وإن ثبت نحو قولك: إن غبْتَ فيموتُ زيد، لم يكن لمذهب سيبويه وجه؛ إذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ إلا ضمير الشأن، ولا يجوز إلا بعد "أن" المخففة قياسًا، وبعد "أن" وأخواتها للضرورة"[٣].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في القول بتقدير مبتدأ محذوف بعد الفاء ليكون الجواب جملة اسمية؛ لأنه إن ثبت نحو: إن غبت فيموتُ زيدٌ، لم يكن لمذهبه وجه؛ حيث يؤدي إلى تقدير ضمير شأن محذوف، وذلك لا يجوز إلا بعد "أنْ" المخففة قياساً، وبعد "أنَّ" وأخواتها للضرورة.

كما أسقط توجيه ابن جعفر لمذهب سيبويه بأن ترك الفاء إنما كان لتقدير تأثير الأداة

---

(١) سورة: المائدة: من الآية ٩٥.

(٢) هو رضي الدين إبراهيم بن جعفر الأربلي، انظر شرح الرضي: ق١ج٢/٦١٦ (هامش رقم ٤).

(٣) شرح الرضي: ق٢ج٢/٩٣٧-٩٣٨ بتصرف يسير.

في الجواب، واجتلابَـها لعدم وضوح التأثير، والمقصود بالتأثير كما قال في موضع آخر "تخليصه للاستقبال إن كان مضارعاً وقلبه إليه إن كان ماضياً"[1].

المناقشة:

الأصل في جواب الشرط أن يكون فعلاً صالحاً لجعله شرطاً، فإذا جاء على هذا الأصل لم يحتج إلى فاء تربطه بالشرط، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً مجرّداً من "قد" وغيرها أو مضارعاً مجرَّداً أو منفياً بـ "لا" و "لم".

غير أن النحاة اختلفوا في هذا المضارع كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ ولهم في ذلك مذهبان على النحو الآتي:

أولاً: ذهب سيبويه[2] وأكثر النحويين[3] إلى تقدير مبتدأ بعد الفاء؛ ليكون الجواب جملة اسمية، وإليه ذهب أكثر المفسرين، كالزمخشري[4] والفخر الرازي[5] وأبي حيان[6]

---

(١) شرح الرضي: ق٢ج٢/ ٩٤٠.

(٢) الكتاب: ٦٩/٣.

(٣) الأصول: ١٨٨/٢، وعلل النحو: ٤٤٠، والجمل في النحو للزجاجي: ٢١١-٢١٢، وشرح السيرافي: ٣/ل٢٣١، ومعاني الحروف: ٤٥، واللمع: ١٩٥، والتبصرة والتذكرة: ٤٠٩/١، والمقتصد: ١٠٩٩/٢-١١٠٠، وشرح اللمع للأصفهاني: ٦٦٦/٢، وكشف المشكل: ٣٧٧، وترشيح العلل: ١٩١، وتوجيه اللمع: ٣٧٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٤٩/٢، ٢٥٢، وشرح المقدمة الكافية: ٨٨٤/٣، وشرح الكافية الشافية: ١٥٢/٢، وشرح التسهيل: ٧٩/٤، والإرشاد إلى علم الإعراب: ٤٦٢، وشرح الكافية للموصلي: ٥٣٥/٢، وشرح ألفية ابن معطٍ للموصلي: ٣٣٣/١، والإقليد شرح المفصل: ١٨٢٨/٤، والارتشاف: ١٨٧٦/٤، وتوضيح المقاصد: ١٢٨٢/٣، والجنى الداني: ٦٦-٦٧، والمغني: ١٧١، وشرح شذور الذهب: ٣٢١، والهمع: ٤٥٩/٢، وشرح الأشموني: ٣١/٤.

(٤) الكشاف: ٦٨٠/١.

(٥) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: ١٠٣/٦.

(٦) البحر المحيط: ٢٥/٤.

والسَّمين الحلبي[1] والألوسي[2].

قال سيبويه: "وقال (أي الخليل): إن تأتني فأكرمُك، أي فأنا أكرمُك، فلابُدَّ من رفع "فأكرمُك" إذا سكتَّ عليه؛ لأنه جواب، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ.

ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾، ومثله: ﴿ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ﴾[3]، ومثله: ﴿ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾[4] [5].

والذي دفعهم إلى هذا التقدير أن المضارع في هذه الحال يصلح جواباً للشرط دون الحاجة إلى الربط بالفاء، فدلّ اقترانها به على أنّ ثمة محذوفاً، قال ابن مالك مشيراً إلى ذلك: "وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدأ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء، وجزم الفعل إن كان مضارعاً؛ لأن الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها؛ فعُلِمَ أنها غير زائدة، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر، كما تدخل على مبتدأ مصرح به"[6].

وأشار ابن الحاجب[7] وابن جمعة الموصلي[8] إلى أن الأكثر فيه حذفُ الفاء وجزمُ الجواب، قال ابن الحاجب: "وأمّا المضارع المثبت فإن جعلته خبراً لمبتدأ محذوف تعذّر تأثير

---

(١) الدر المصون: ٤٢٨/٤، وأجاز هو وأبو حيان أن تكون "مَنْ" في الآية الكريمة موصولة، والفاء زائدة في الخبر لشبه الموصول بالشرط. وهذا التخريج - كما هو واضح - لا ينطبق على أدوات الشرط التي لا تدل على العموم.

(٢) روح المعاني: ٤١/٥-٤٢.

(٣) سورة البقرة: من الآية ١٢٦.

(٤) سور الجن: من الآية ١٣.

(٥) الكتاب: ٦٩/٣.

(٦) شرح الكافية الشافية: ١٥٢/٢.

(٧) شرح المقدمة الكافية: ٨٨٤/٣-٨٨٥.

(٨) شرح الكافية للموصلي: ٥٣٥/٢-٥٣٦.

حرف الشرط فيه ، فيتعيّن دخول الفاء فيه ، وليس بالكثير ؛ لما يلزم من الإضمار من غير حاجة ، ومنه قراءة حمزة "إن تضِلَّ إحداهما فتذكِّرُ إحداهما الأخرى"[١] ، وهو قليل ، وإن قدّرْتَه بنفسه هو الجواب تحقق تأثير حرف الشرط فيه للاستقبال ؛ فيتعيَّنُ حذف الفاء ؛ فلذلك جاز الأمران في الموضعين"[٢].

وورودُ قراءة حمزة التي استشهد بها ابن الحاجب في هذا النص يردُّ اعتراض الرضي على سيبويه حين قال : "وإن ثبت نحو قولك : "إن غبتَ فيموتُ زيدٌ" ، لم يكن لمذهب سيبويه وجه ؛ إذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ إلا ضمير الشأن ، ولا يجوز إلا بعد أنْ المخففة قياساً ، وبعد "أنَّ" وأخواتها للضرورة ؛ حيث لا يمكن تخريج الآية إلا على تقدير ضمير شأن محذوف.

وقد أكّد أبو حيّان على ذلك ، فقال : "وإن قُرن المضارع بالفاء ارتفع على إضمار مبتدأ فإن تقدَّمه ما يعود عليه ، فهو كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ ، أي فهو ينتقم منه ... وإن لم يتقدَّمْه ما يعود عليه كان المحذوف ضميرَ الأمر نحو : إن قام زيد فيقومُ عمرو ، أي : فهو أي الأمرُ والشأن يقوم عمرو ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ في قراءة من كسر همزة "إن" ورفع "فتذكرُ" أي فهو أي الأمر والشأن تذكِّرُ"[٣].

وأما إلزام الرضي سيبويه بأنه لا يمكن تقدير مبتدأ إلا ضمير الشأن ، ولا يجوز إلا بعد أن المخففة قياساً وبعد أنّ وأخواتها للضرورة ، فالحقُّ أن حذف ضمير الشأن في

---

(١) سورة البقرة : من الآية ٢٨٢.

(٢) شرح المقدمة الكافية : ٣/٨٨٤-٨٨٥.

(٣) الارتشاف : ٤/١٨٧٦-١٨٧٧.

غير هذين الموضعين غير معهود فيما أحسب[1]، إلا أنه يحسن اغتفاره – في نظري – في هذه المسألة ؛ لأمور:

١- أن المعنى يقتضي ذلك بدليل تأييد كثير من المفسرين لمذهب سيبويه.

٢- أنّ ضمير الشأن يُستعمل في مواضع التفخيم والتعظيم، وهو مناسب للآية الكريمة، ولأسلوب الشرط بعامة.

٣- أن كِلا الأمرين السابقين يدعو إلى عدم الخضوع لسلطان القاعدة النحوية مع أنّ ضمير الشأن على خلاف القياس أصلاً.

وما سبق كله يفيد أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتجه.

ثانياً: ذهب الرضي[2] وابن عقيل[3] إلى أن الفعل المقترن بالفاء هو الجواب، ولا تقدير في الجملة.

واختيار الرضي لهذا المذهب – كما اتضح من نصه المذكور في صدر المسألة – مبني على أنَّ الفعل المضارع كان قبل الأداة صالحاً للاستقبال فلم تؤثر فيه تأثيراً ظاهراً، كما أثرت في فعلتُ ولم أفعل، فاجتُلِبَتْ الفاء لربطه بالشرط، وأمّا تركها فلتقدير تأثيرها فيه ؛ لأنه كان صالحاً للحال والاستقبال.

ويبدو لي أن هذا التفريق الذي ذكره الرضي فيه شيءٌ من التكلُّف ؛ فالمضارع في هذه المسألة يتضح ارتباطه بالشرط دون حاجة إلى الفاء في نظري، بل إن وجودها قد يوقع في الالتباس بالعطف خاصة إذا كان فعل الشرط مضارعاً.

---

(١) انظر مبحث ضمير الشأن في: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٣٤/٢ وما بعدها، وشرح التسهيل: ١٦٣/١ وما بعدها، وشرح الرضي: ق٢ج١٧٨/١ وما بعدها، والمغني: ٤٥٦، ومعجم القواعد العربية: ٢٩٣-٢٩٤.

(٢) شرح الرضي: ق٢ج٩٣٧/٢-٩٣٨.

(٣) المساعد: ١٥٢/٣.

وأمّا ابن عقيل فقد عبّر عن رأيه بقوله : "وإنما رُفع ؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف ، أي فهو ينتقم ، فهو لا يخاف ، هكذا قالوا ، ويمكن جعل الفاء رابطة كهي في الجملة الاسمية ، ولا حذف ، بل المقترن بالفاء هو الجواب"[1].

واستحسن أبو حيّان هذا المذهب مع تأييده مذهب سيبويه ، حيث قال : "ولو قيل ربْطُ الجملة الشرطية بالمضارع له طريقان ، أحدهما بجزمِه ، والآخر بالفاء ورفعه لكان قولاً"[2].



الترجيح:

تبيّن لي مما سبق ما يأتي :

١- أن مذهب سيبويه أرجح ؛ لأمور :

أ- أنّه مذهب أكثر المفسرين.

ب- أنه مذهب أكثر النحاة ، ودليلهم في ذلك قوي ، وهو أنه لو كان المضارع جواباً ما احتيج إلى الفاء لربطه بالشرط.

ج- أن اقتران الجواب بالفاء إذ كان مضارعاً مجرداً قد يوهم بأنه معطوف على فعل الشرط خاصة إذا كان مضارعاً.

٢- أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتجه ، وقد رُدّ في موضعه.

والله أعلم.

---

(١) المساعد : ١٥٢/٣.

(٢) الارتشاف : ١٨٧٧/٤.

المبحث الرابع

اعتراضاته في المنصوبات

وفيه اثنتا عشرة مسألة.

١- حكم الاقتصار على المفعول الأول في باب (أعلم وأرى)

قال الرضي: "وظاهر مذهب سيبويه: أنّه لا يجوز ذكر أولها وترك الثاني والثالث؛ لأنه قال: لا يجوز أن يقتصر على واحد من الثلاثة، فبعض النحاة أجرى كلامه على ظاهره، ولم يجوِّز الاقتصار على الأوّل.

وأجازه ابن السراج مطلقاً... وهو أولى؛ إذ لا مانع، وتبعه المتأخرون..."[١].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في منعه الاقتصار على المفعول الأول في باب أعلم وأرى، مؤيداً مذهب ابن السراج، وهو الجواز، معللاً لذلك بانتفاء المانع.

المناقشة:

يجوز حذف المفعولين الثاني والثالث في باب " أعلم وأرى " اختصاراً، وهو الحذف لدليل، وأمّا حذفهما اقتصاراً، وهو الحذف لغير دليل، فللنحّاة فيه مذهبان على النحو الآتي:

أولاً: ذهب سيبويه[٢] والمبرد[٣] وأبو علي الفارسي[٤] وابن الباذش[٥]، وغيرهم[٦] إلى أنه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول.

---

(١) شرح الرضي ق٢ج٢/٩٧٩. بتصرف يسير.

(٢) الكتاب: ٤١/١.

(٣) المقتضب: ١٢٢/٣.

(٤) انظر: الارتشاف: ٢١٣٥/٤.، وتعليق الفرائد: ٢١٠/٤ ولم أعثر على رأيه في كتبه التي بين يديّ.

(٥) انظر: الارتشاف: ٢١٣٥/٤، والتصريح: ٢٢٣/٢، والهمع: ٥٠٧/١.

(٦) نتائج الفكر: ٣٥٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣١٣/١، والمقرب: ١٢٢/١.

يتبيّن مذهب سيبويه من قوله: "هذا بابُ الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة؛ لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى"(١).

إذ يقتضي كلامه أنه لا يجوز ذكر المفعول الأول وحذف الآخرين اقتصاراً.

وقد تأوّل بعض النحاة هذا النص فحملوا مراده بقوله "ولا يجوز" على أنه لا يحسن أو على القبح، مستدلين لذلك بتعليله بأن المفعول هنا كالفاعل، والفاعل يجوز الاقتصار عليه، قال السيرافي: "وقول سيبويه: "لا يجوز أن يقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة" فإن معناه: لا يحسن؛ ألا ترى إلى قوله: "لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله"، ويجوز الاقتصار على الفاعل في الباب قبله"(٢).

وقال ابن يعيش: "....ويحمل كلام سيبويه على القبح لا على عدم الجواز"(٣).

ويبدو لي أن تأويل كلام سيبويه لا داعي له؛ لأن مذهبه واضح في أنه كما يقتضي كلامه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول، وأمّا استدلال المؤولين بقوله إن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله... فغير مستقيم فيما أحسب؛ لأن مراد سيبويه بذلك فيما يبدو إيضاح كيف تعدّت هذه الأفعال إلى ثلاثة مفعولين.

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بما يأتي:

١- أن الاقتصار على المفعول الأول يُبطل المعنى؛ لأن فيه حذف ما أصله مبتدأ

---

(١) الكتاب: ٤١/١.

(٢) شرح السيرافي: ٣٣١/٢، والنكت: ١٧٥/١، وشرح التسهيل: ١٠٠/٢.

(٣) شرح المفصل: ٣٠٣/٤.

وخبر، وهو ما تحصل به الفائدة، قال المبرد: "ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض؛ لأن المعنى يُبطل العبارةَ عنه؛ لأن المفعولين ابتداء وخبر، والمفعول الأول كان فاعلاً، فألزمه ذلك الفعلَ غيرُه، وصار كقولك: دخل زيد في الدار، وأدخلته إياها أنا"[1].

وأشار إلى ذلك السهيلي – بعد أن أورد ما أُوِّل به نصُّ سيبويه – بقوله: "وعندي أن كلام سيبويه محمول على الظاهر؛ لأنك لا تريد بقولك: أعلمت زيداً، أي جعلته عالماً على الإطلاق، هذا محال، إنما تريد: أعلمته بهذا الحديث فلابُدّ إذاً من ذكر الحديث الذي أعلمته به"[2].

٢- أنه يؤدي إلى التباس أعلمت المتعدية إلى ثلاثة مفعولين بأعلمت المتعدية إلى اثنين، وحُملت أخوات "أعلم" عليها، وهو ما استدل به ابن عصفور؛ إذ قال: "وإنما لم يجز ذلك لالتباس أعلمت المتعدية إلى ثلاثة بأعلمت المتعدية إلى اثنين المنقولة من علمتُ بمعنى عرفتُ فلم يجز لذلك، فإذا قلت: أعلمت زيداً لم تدر هل هي المتعدية إلى ثلاثة فتكون قد حذفت مفعولين، أو المتعدية إلى مفعولين، فتكون قد حذفت مفعولاً واحداً، ولم يجز في أخوات أعلمت، وإن كان ذلك فيها لا يؤدي إلى اللبس حملاً على أعلمت"[3].

ويبدو لي أن هذا الدليل غير قوي؛ إذ يضعِفُه أنَّ "علم" بمعنى "عرف" أكثر ما تتعدى بالتضعيف لا بالنقل، قال السيوطي مشيراً إلى هذه الكثرة: "والأكثر المحفوظ

---

(١) المقتضب: ١٢٢/٣.

(٢) نتائج الفكر: ٣٥٠.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ٣١٣/١ بتصرف.

في "علم" التي بمعنى عرف نَقلُها بالتضعيف نحو قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾[1][2]، فحصول اللبس بعيد، والله أعلم.

ثانياً: ذهب أبو عمر الجرمي[3] وابن كيسان[4] وابن السراج[5] والسيرافي[6] والصيمري[7] وخطّاب المارديّ[8] والجزولي[9] وابن يعيش[10] وابن الحاجب[11] وابن مالك[12] والرضي[13] وغيرهم[14] إلى أنه يجوز الاقتصار على المفعول الأول.

وقد استدلوا بما يأتي:

١- أن المفعول الأول في هذا الباب بمنزلة الفاعل؛ إذ كان فاعلاً قبل النقل، والفاعل يجوز أن يقتصر عليه، قال ابن السَّراج مشيراً إلى ذلك: "والذي عندي أن المفعول الأول يجوز أن يقتصر عليه، كما كان يجوز أن يقتصر على الفاعل بغير مفعول ...

---

(١) البقرة: من الآية ٣٠.

(٢) البهجة المرضية: ١٤٥ بتصرف يسير.

(٣) انظر: الارتشاف: ٤/٢١٣٥، والهمع: ١/٥٠٧.

(٤) انظر: الارتشاف: ٤/٢١٣٥، والتصريح: ٢/٢٢٣، والهمع: ١/٥٠٦.

(٥) الأصول: ٢/٢٨٥.

(٦) شرح السيرافي: ٢/٣٣٠-٣٣١.

(٧) التبصرة والتذكرة: ١/١٢١.

(٨) انظر: الارتشاف: ٤/٢١٣٥، والتصريح: ٢/٢٢٣، والهمع: ١/٥٠٦.

(٩) المقدمة الجزولية: ٨٣.

(١٠) شرح المفصل: ٤/٣٠٣.

(١١) شرح المقدمة الكافية: ٣/٨٩٩.

(١٢) شرح التسهيل: ٢/١٠٠.

(١٣) شرح الرضي: ق٢ج٢/٩٧٩.

(١٤) شرح الألفية لابن الناظم: ٢١٥، والبسيط: ١/٤٥٠، وشرح كافية ابن الحاجب للموصلي: ٢/٥٥٠، والأوضح: ٢/٧٢، والمساعد: ١/٣٨١، وتعليق الفرائد: ٤/٢٠٩، والتصريح: ٢/٢٢٢-٢٢٣.

فلمّا كان يجوز أن أقول: "علم زيد" فأقتصر على الفاعل جاز أن أقول: أعلم الله زيداً"[١].

ويبدو لي أن هذا الدليل ليس بقوي لسببين، وهما:

أ- أنَّه يعتمد على استصحاب الأصل، واستصحاب الأصل من أضعف الأدلة.

ب- أنَّه لو سُلِّم بوجاهته للزم أن يعامل المفعولان الثاني والثالث معاملته لأمرين، وهما:

أ- أنَّ مذهب سيبويه والمحققين منع حذف هذين المفعولين اقتصاراً في الباب الذي قبله (ظنَّ وأخواتها)[٢].

ب- أنَّ أصل هذين المفعولين مبتدأ وخبر، وحذفهما معاً قليل.

٢- أنَّ الفائدة لا تُعْدَم بالاقتصار عليه، قال ابن مالك مشيراً إلى ذلك: "فلأوّل الثلاثة ما لأوّل مفعولي كسوت من جواز الاقتصار عليه والاستغناء عنه؛ لأن الفعل مؤثر فيه، فجاز فيه ما يجوز في كل مفعول أثّر فيه فعله؛ ولأن الفائدة لا تعدم بالاقتصار عليه كما تعدم بالاقتصار على أول مفعولي ظننت ... فمثال الاقتصار عليه: أعلمت زيداً، إذا قصدت الإخبار بإيصالك إلى زيد علماً ما"[٣].

٣- أن المتكلم قد يعلم المفعول الأول فقط ويجهل المفعولين الثاني والثالث، فيخبر على حسب علمه، قال ابن أبي الربيع مشيراً إلى ذلك: "... وكذلك قد يُعلِمُ أنه أعلم اليوم زيداً، ولا يدري ما الذي أعلَمَ فلا يذكره لجهله، وهذا بيِّن"[٤].

ولعلَّ مراد ابن مالك وابن أبي الربيع واحد، وهو حصول الفائدة التي يرمي إليها المتكلم، فقد لا يريد أكثر من الإخبار بأنه أعلم الشخص المذكور، دون التعرض إلى ما

---

(١) الأصول: ٢/٢٨٥، وانظر: شرح السيرافي: ٢/٣٣٠، والتبصرة والتذكرة: ١/١٢١، والنكت: ١/١٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/٣٠٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٢/٧٣-٧٤.

(٣) شرح التسهيل: ٢/١٠٠، وانظر: المساعد: ١/٣٨١، وتعليق الفرائد: ٤/٢٠٩، و التصريح: ٢/٢٢٣.

(٤) البسيط: ١/٤٥٠.

أعلمه به، وقد يريد أن يُبينْ عمّا في نفسه، ويكون حينئذٍ عالماً بمن أعلم، ناسياً ما أعلمه به؛ فيخبر على حسب علمه، وفي كلتا الحالين فائدة؛ لذا نجد الرضي يقوِّي هذا المذهب بقوله: "إذ لا مانع".

وهذا الدليل – كما يتضح – يرد الدليل الأول لأتباع سيبويه المتمثل في أن الاقتصار على المفعول الأول يُبطل المعنى.

ج- أنهما في حكم مفعولي "علمت" أو في حكم الثاني من باب "كسوت" كما يقول الموصلي شارح الكافية[1].

ويبدو لي أن هذا الدليل ليس بقوي؛ لأن مذهب سيبويه والمحققين منع حذف مفعولي ظن وأخواتها اقتصاراً كما مر، ولا يحسن التنظير بباب "كسوت"؛ لأن بينهما فرقاً من حيث كون مفعولي "كسا" ليس أصلهما مبتدأ وخبراً بخلاف ما نحن فيه.



الترجيح:

تبيَّن لي مما سبق ما يأتي:

١- أن المذهب الذي اختاره الرضي أرجح؛ لأمور:

أ- أن الاقتصار على المفعول الأول قد يكون مقصداً من مقاصد البلغاء، فقد يكون غرض المتكلم الإخبار بإعلامه شخصاً ما من غير تعيين ما أعلمه به؛ كي تذهب نفس السامع فيه كل مذهب أو قد يكون ما أعلمه به يطول الكلام عنه، فيكتفي بإسناد إعلامه إياه قصداً للإيجاز.

ب- أن دليلي مذهب سيبويه غير مسلم بهما كما تبين لنا.

ج- أنَّه مذهب أكثر النحاة.

٢- أن اعتراضه كان متجهاً كما تبين في موضعه.

والله أعلم.

---

(١) شرح الكافية للموصلي: ٢/٥٥٠.

٣- معنى القول المُجَرى مُجرى الظّنّ

قال الرضي: "واعلم أنه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد، ولا لفظ هناك، سواءٌ كان ذلك الاعتقادُ علماً أو ظنّاً كما تقول: كيف تقول في هذه المسألة، أي كيف تعتقد، فيلحق بالظن في نصب المفعولين، وليس بمعنى الظن، خلافاً لظاهر كلام سيبويه وبعض المتأخرين. قال المصنف والأندلسي: لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم، وقد يُقال: كيف تقول زيداً قائماً، فتجيب: أعلمه قائماً بالسيف؛ فهو إذن بمعنى الاعتقاد علماً كان أو ظنّاً"[1].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في القول بأن القول المجرى مجرى الظن في العمل معناه معنى الظن مطلقاً زاعماً أنه قد يكون بمعنى العلم مقوياً ذلك بأنه لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم وفاقاً للأندلسي[2] وابن الحاجب.

المناقشة:

يُجرى القول مجرى الظن في العمل مطلقاً عند بني سُلَيم، وأكثر العرب لا يجيزون هذا الإجراء إلا إذا كان فعل القول مضارعاً مخاطباً متصلاً باستفهام، واغتفر الفصل بالظرف أو المجرور أو معمول القول.

وقد اختلف النحاة في معنى القول المجرى مجرى الظن، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب، على النحو الآتي:

أولاً: ذهب سيبويه وأكثر النحاة[3] إلى أن القول المجري مُجرى الظن في العمل معناه معنى

---

(١) شرح الرضي: ق٢ ج١٠٢١/٢.

(٢) هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي، توفي سنة ٥٦١هـ، انظر: شرح الرضي: ق١ج٤٥/١ (هامش ٣).

(٣) الكتاب: ١٢٢/١-١٢٤، والمقتضب: ٣٤٩/٢، والجمل في النحو للزجاجي: ٣٢٧، والتبصرة والتذكرة: ١١٧/١، والمفصل: ٢٦٠، والتخمير: ٢٧٤/٣-٢٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٢١/٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٦٤/٢، وشرح التسهيل: ٩٣/٢، وشرح الألفية لابن الناظم: ٢١٢، والارتشاف: ٢١٢٩/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٥٧٠/١، وتعليق الفرائد: ٢٠٠/٤، والتصريح: ٢١١/٢، وشرح الأشموني: ٥٠/٢.

الظن، ولم يصرِّحوا بمجيئه بمعنى آخر.

يفهم مذهب سيبويه من قوله: "واعلم أنّ "قُلْتُ" إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها، وإنما تَحكِي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، نحو: قلت: زيدٌ منطلقٌ... وكذلك جميع ما تصرّف من فعله إلا "تقولُ" في الاستفهام شبّهوها بـ "تظنُّ" ولم يجعلوها كـ "يظنُّ" و "أظنُّ" في الاستفهام؛ لأنه لا يكاد يُستفهَم المخاطَبُ عن ظن غيره ولا يُستفهَم هو إلا عن ظنِّه فإنما جُعلت كتظن، كما أن "ما" كـ "ليس" في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها..."[1].

ثم أضاف: "وزعم أبو الخطَّاب - وسألته عنه غير مرة - أن ناساً من العرب يُوثق بعربيتهم، وهم بنو سُلَيْم، يجعلون باب "قُلْتُ" أجمعَ مثلَ "ظننت""[2].

فسيبويه فيما يبدو لا يجيز مجيء هذا القول بمعنى العلم؛ ذلك أنه نظر له بما الحجازية العاملة عمل ليس حين أشبهتها في المعنى، وبناء على ذلك فالقول المجرى مجرى الظن في العمل لابد أن يكون ملحقاً به في المعنى أيضاً، ولو خرج لمعنى آخر لم يعمل لانتفاء الشبه.

ولعل أصحاب هذا المذهب حين لم يشيروا إلى مجيء القول المجرى مجرى الظن بمعنى العلم - يرون أنه لا يأتي كذلك؛ لذا نسبه بعض النحاة إلى الجمهور، قال أبو حيان: "ومذهب الجمهور واختيار أبي الفتح أنه لا يعمل عمل الظن حتى يُضَمَّن معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها، فإن لم يُضمَّن معنى الظن لم يعمل أصلاً..."[3].

ثانياً: ذهب السيرافي[4] والأعلم[5] والقاسم بن أحمد الأندلسي[6] وابن الحاجب[7]

---

(١) الكتاب: ١/١٢٢.

(٢) الكتاب: ١/١٢٤.

(٣) الارتشاف: ٤/٢١٢٩، وانظر: تعليق الفرائد: ٤/٢٠٠، والتصريح: ٢/٢١١.

(٤) شرح السيرافي: ٣/٢٤٠.

(٥) النكت: ١/٢٥٤.

(٦) انظر: شرح الرضي: ق٢ج٢/ ١٠٢١.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل: ٢/٦٢.

والرضي[١] واللّقاني[٢] إلى أنه قد يجيء بمعنى العلم أيضاً.

قال السيرافي مشيراً إلى هذا المذهب: "اعلم أن القول قد يُستعمل في معنى الظن والاعتقاد، وذلك أن القول والظن يدخلان على جملة، فتصوُّرها في القلب هو الظن أو العلم، والعبارة عنها باللسان هو القول ... ومن العربِ مَنْ يُعمل القول إعمال الظن على كل حال، فيقول: "قلت زيداً منطلقاً" كما تقول علمت زيداً منطلقاً، وظننت زيداً منطلقاً...[٣]".

ونبّه ابن الحاجب إلى أن قول النحويين: "إنه بمعنى الظن "فيه تسامح معللاً لذلك بأنه لو كان بمعنى الظن دائماً ما جاز الاستفهام به عن المعلوم، قال: "وقول النحويين إنه بمعنى الظنِّ تسامح، وإلاّ فقد يُقال في هذه المسألة: ومتى تقول زيداً منطلقاً؟ بمعنى ما تعتقد أو ما تعلم أو ما تظن، ولو كان بمعنى الظن لم يصحَّ الاستفهام بها عمّا يعلم، ولا الجوابُ بما يكون معلوماً ونحن نعلم خلافه"[٤].

واعتمد الرضي في اعتراضه على سيبويه على تعليل ابن الحاجب السابق عندما بيّن أن الاعتقاد قد يكون علماً أو ظناً مُمثِّلاً بقوله: كيف تقول في هذه المسألة، أي كيف تعتقد -كما مر بنا- ثم عقّب على رأي ابن الحاجب السابق بقوله: "قال المصنف والأندلسي لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم، وقد يقال: كيف تقول زيداً قائماً، فتجيب: أعلمه قائماً بالسيف فهو إذن بمعنى الاعتقاد علماً كان أو ظناً".

ويمكن أن يُعبَّر عن مراده بأن الإنسان قد يُسأل عمّا يُجِنُّه ويعتقده، فيجيب بما استقر عليه علمه لا ظنه، والجواب يقتضي أن يكون وفق السؤال، فمعنى القول المستفهم به عندئذٍ معنى العلم لا الظن.

---

(١) شرح الرضي ق٢ج٢/ ١٠٢١.

(٢) انظر: حاشية يس على التصريح: ٢٦١/١.

(٣) شرح السيرافي: ٢٤٠/٣.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل: ٦٢/٢.

والحقيقة أن ذلك ليس بمقتضٍ ؛ لأن الاستفهام بالقول طلب لإظهار ما يعتقده المسئول، والاعتقاد يشمل العلم والظن كما قرره أصحاب هذا المذهب ومنهم الرضي.

وبناءً على ذلك فما اعتل به الرضي وفاقاً لمن سبقه لا ينهض دليلاً، ثم إنه يبدو أن السماع قد أعوزهم ؛ لذا اعتمدوا على أمثلة مصنوعة.

ثالثاً: نُسِبَ إلى ابن خروف[(١)] وصاحب البسيط[(٢)] أن القول قد يُجرى مجرى الظن، وهو باقٍ على معناه.

قال أبو حيّان: "وذهب الأعلم[(٣)] وابن خروف وصاحب البسيط إلى أن القول قد يجرى في العمل مجرى الظن دون معناه ..."[(٤)]، وبيّن السيوطي أن هؤلاء "يعملونه باقياً على معناه"[(٥)].

واستدلوا بقول الشاعر:

قالت وكنت رجلاً فطيناً هذا – لعمر الله – إسرائينا[(٦)]

قال الشيخ خالد الأزهري موضحاً وجه استشهادهم بهذا الرجز: "فليس المعنى على ظننت ؛ لأن هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبّاً، فقالت: هذا إسرائين ؛ لأنها تعتقد في الضِّباب أنها من مسخ بني إسرائيل ..."[(٧)].

---

(١) انظر: الارتشاف: ٢١٢٩/٤، والتصريح: ٢١١/٢، والهمع: ٥٠٣/١، ولم أجد رأي ابن خروف في شرح الجمل المطبوع (تحقيق سلوى عرب).

(٢) المصادر السابقة، وصاحب البسيط هو ضياء الدين بن العلج، (هامش التصريح: ٢١٢/٢).

(٣) هذه النسبة غير دقيقة ؛ فالأعلم من أصحاب المذهب الثاني كما مر.

(٤) الارتشاف: ٢١٢٩/٤.

(٥) الهمع: ٥٠٣/١.

(٦) الرجز لأعرابي لم يعيّن اسمه، انظر: شرح التسهيل: ٩٥/٢، وشرح الألفية لابن الناظم: ٢١٢، وشرح ابن عقيل: ٣٨٣/١، والتصريح: ٢١١/٢، والهمع: ٥٠٣/١.

(٧) التصريح: ٢١٢/٢.

وقد أشار ابن عصفور إلى هذا المذهب ثم ردّ عليه، قال: "وإذا جرى القول مجرى الظن في اللفظ، فهل يجري مجراه في المعنى؟

مسألة خلافية بين النحويين، والصحيح أنه يجري مجرى القول[1] لفظاً ومعنى، بدليل قوله:

إذا قلت أني آيبٌ أهلَ بلدةٍ نزعْتُ بها عنهُ الوليةَ بالهجرِ[2].

ألا ترى أن المعنى إذا ظننت أو قَدّرْتُ؛ ولذلك فتحت همزة أني"[3].

ويبدو لي أن هذا المذهب غير متّجه؛ لأن القول إذا بقي على معناه، وهو التلفظ بالمقول، فحَقُّ الجملة بعده أن تُحكى دون أن يعمل القول في جزأيها؛ إذ لا يتوجّه إلى كلٍّ منهما تأثيرٌ من جهة المعنى.

وأمّا استدلال أصحاب هذا المذهب بالرجز المذكور فيمكن ردُّه بما يأتي:

١- أنه قد يُقبل تأويله من أوجه، كأَنْ يكون "إسرائينا" على تقدير مضاف، أي: مسخ إسرائين كما يُنسب إلى ابن عصفور[4]، أو أن "إسرائي" لغة في إسرائيل، فأضيفت إلى الضمير "نا" كما يقول صاحب سمط اللآلي[5].

٢- أنه لا مانع - في نظري - من القول بأن "قالت" بمعنى "ظنت.

٣- أنَّ هذا الرجز فردٌ في بابه، وهو مع ذلك مجهول القائل؛ فلا يعوَّل عليه.



---

(١) كذا في المصدر، والمناسب: مجرى الظن.

(٢) البيت للحطيئة يصف بعيره بالسرعة، انظر: شرح التسهيل: ٩٥/٢، وشرح الكافية الشافية: ٢٥٣/١، والأوضح: ٦٦/٢، والتصريح: ٢٠٣/٢، وشرح الأشموني: ٥٣/٢، الوليّة: ما يُوضَع تحت الرحل، الهجر: الهاجرة.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ٤٦٤/٢.

(٤) انظر: التصريح: ٢١٢/٢، ولم أجده في شرحه للجمل ولا في المقرب.

(٥) سمط اللآلي: ٦٨١/٢.

الترجيح:

تبين لي مما سبق ما يأتي:

١- أن مذهب سيبويه هو الراجح لأمرين:

أ- أن إلحاق القول بالظن في العمل مبني على شبهه له في المعنى، ومن قواعد النحويين المعتبرة أن الشيء قد يُعطى حكم ما أشبهه في معناه.

ب- أن أكثر النحاة وافقوا سيبويه، ولو ورد القول المجرى مجرى الظن بمعنى العلم في السماع، لذكروا ذلك.

٢- أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتجه؛ وقد ذكرنا الرد عليه في مكانه، إضافة إلى أنه لم يعتمد على أدلة معتبرة، وإنما اعتمد على أمثلة مصنوعة لا تقيم اعتراضاً فيما أحسب.

والله أعلم.

٣- ناصب المفعول المطلق إذا لم يكن بلفظ الفعل الذي قبله

قال الرضي: "والمصدر على ضربين: إمّا أن يلاقي الفعلَ في الاشتقاق، نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾[١]، ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾[٢]، وإمّا ألاّ يلاقيه فيه، نحو: قعدت جلوساً.

ومذهب سيبويه في كليهما أن المصدر منصوب بفعله المقدر، أي تبتَّلْ إليه، وبتِّلْ نفسك تبتيلاً، وأنبتكم من الأرض فنبتُّم نباتاً، وقعدت وجلسْت جلوساً.

ومذهب المازني والمبرد والسيرافي أنه منصوب بالفعل الظاهر.

وهو أولى؛ لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[٣].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في القول بتقدير عامل محذوف لنصب المصدر إذا لم يكن بلفظ الفعل الذي قبله، بأن كان ملاقياً له في أصل الاشتقاق أو مرادفاً لمصدره، معتمداً على أن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه.

المناقشة:

ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق أشياء منها:

١- لفظ "كل" و "بعض" مضافين إلى المصدر، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴾[٥].

---

(١) سورة المزمل: ٨.

(٢) سورة نوح: ١٧.

(٣) شرح الرضي: ق١ج١/٣٥١-٣٥٢.

(٤) سورة الإسراء: من الآية ٢٩.

(٥) سورة الحاقة: ٤٤.

٢- ضميره، كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[١].

٣- عدده، كما في قوله تعالى: ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾[٢].

٤- ملاقيه في الاشتقاق، كما في قوله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾.

٥- مرادفه، نحو: قعدت جلوساً.

وقد اختلف النحاة في العامل في هذين الأخيرين، ولهم في ذلك أربعة مذاهب على النحو الآتي:

أولاً: ذهب سيبويه[٣] والمبرد[٤] وابن جني[٥] وابن خروف[٦] إلى أن العامل فيهما فعل مقدر من لفظ المصدر، ونُسب هذا المذهب إلى الجمهور[٧]، وإليه ذهب ابن عطية[٨] من المفسرين.

قال سيبويه: "هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأن المعنى واحد، وذلك قولك: اجتوروا تجاوراً، وتجاوروا اجتواراً؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد، ومثل ذلك: انكسر كسراً، وكُسر انكساراً؛ لأن معنى كُسر وانكسر واحد، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ إذا قال: أنبته فكأنه قال: قد نبت،

---

(١) سورة المائدة: من الآية ١١٥.

(٢) سورة النور: من الآية: ٤.

(٣) الكتاب: ١/٢٣١-٢٣٢، ٣٥٧-٣٦٠، ٣٦٤، ٤/٨١-٨٢.

(٤) المقتضب: ١/٧٣-٧٤، ٣/٢٠٤.

(٥) الخصائص: ٢/٣٠٩.

(٦) شرح الجمل: ٢/١٠٠٧، وانظر الارتشاف: ٣/١٣٥٤، والهمع: ٢/٧٥.

(٧) الارتشاف: ٣/١٣٥٥، وتوضيح المقاصد: ٢/٦٤٦، والمساعد: ١/٤٦٧، والتصريح: ٢/٤٦٠.

(٨) المحرر الوجيز: ١٦/١٢٥.

وقال عز وجلّ: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾؛ لأنه إذا قال: تبتل فكأنه قال: بتِّل ...، ومثل هذه الأشياء: يدعه تركاً؛ لأن معنى يدع ويترك واحد[1].

وهذا النص ليس صريحاً في ذهاب سيبويه إلى ذلك، إلا أنَّ قوله: "لأنه إذا قال أنبته فكأنه قال: قد نبت، وقوله لأنه إذا قال تبتَّلْ فكأنه قال: بتِّل – قد يشير إلى أن العامل هو الفعل المقدر، والفعل الظاهر دليل عليه.

ويؤكد ذلك مذهب سيبويه في الباب، وهو أن الفعل لا ينصب المصدر، إلا إذا دل عليه بحروفه ومعناه، حيث قال: "ويدلُّك على أنك إذا قلت: فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ، فقد أضمرْتَ فعلاً بعد "له صوت"، وصوتَ حمارٍ انتصب على أنه مثال أو حال يخرُج عليه الفعل – أنَّك إذا أظهرْتَ الفعلَ الذي لا يكون المصدر بدلاً منه، احتجتَ إلى فعلٍ آخر تضمره، فمن ذلك قول الشاعر:

إذا رأتْني سَقَطَت أبصارُها دأبَ بكارٍ شايَحَتْ بِكارُها[2]

ويكون على غير الحال، وإن شئت بفعل مضمر كأنك قلت: تدأب، فيكون أيضاً مفعولاً وحالاً، كما يكون غير حال"[3].

كما يفيد هذا النص أن العامل في المصدر المرادف للفعل الظاهر فعل مضمر من لفظه.

قال السيرافي موضحاً مذهب سيبويه في تعليقه على هذا النص: "اعلم أنَّ مذهب

---

(1) الكتاب: ٤/٨١-٨٢.

(2) البيت لحُريْث بن غيلان، انظر: المقتضب: ٣/٢٠٤، وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس: ١٣٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٣/٣٠٩، وشرح عيون كتاب سيبويه: ١٢٥، وتحصيل عين الذهب: ٢٢٣، سقطت أبصارها: خشعت هيبة لي، البِكَار: جمع البَكْر والبكرة من الإبل، وهو الفِتيُّ، شايحت: جدَّت ومضت أو حاذرَت.

(3) الكتاب: ١/٣٥٧-٣٥٨.

سيبويه أنه إذا جاء بالمصدر من فعل ليس من حروفه، كان بإضمار فعل من ذلك المصدر، فمن أجل هذا استدل على إضمار فعْلٍ بعد قوله "له صوت" بهذا الشعر؛ لأن قوله: "دأب بكار" منصوب، وليس قبله فعلٌ من لفظه؛ فأضمر دأبت دأبَ بكار، أو تـدأبُ دأب بكار، والذي قبله: سقطت أبصارها كأنه قال: أداموا النظر إليَّ، والدأبُ: الدوام، فكأنَّ في "سقطت أبصارها" بالنظر إليه ما دلَّ على أنها دأبت ودامت، ويكون دأب بكار على الحال وعلى المصدر"[1].

وقال أبو نصر القرطبي شارحاً نص سيبويه السالف أيضاً: "يعني أن الفعل يتعدَّى إلى الحدث المشتق منه لدلالته عليه، ولا يتعدى إلى الحدث الذي هو في معناه من غير لفظه، وكذلك الحدث لا يتعدى إلى الحدث؛ فلذلك أضمر فعلاً بعد "له صوت"[2].

وأمَّا قول سيبويه عقب نصه السابق ذكره: "فممَّا لا يكون حالاً، ويكون على الفعل، قولُ الشاعر، وهو رؤبة:

لوَّحَـها مِـنْ بعْـد بُـدْنٍ وسَنَق   تضميرَكَ السابقَ يُطْوَى للسَّبَقْ[3]

وإن شئت كان على "أضمرهـا"، وإن شئت كـان علـى "لوَّحـها"؛ لأن تلويحه تضمير"[4].

فيبدو لي – والله أعلم بالصواب – أن مراد سيبويه هو أن العامل يمكن تقديره من طريقين، الأولى: أن يكون هذا المضمر دالاً عليه "لوَّحها" وهو حينئذٍ شاهد لهذه المسألة،

---

(١) شرح السيرافي: ٢/ل ١٧-١٨.

(٢) شرح عيون كتاب سيبويه: ١٢٥.

(٣) انظر: الانتصار: ١٠٤، والتعليقة: ١/٢٠١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/٣١٣، والنكت: ١/٣٩٠، وشرح التسهيل: ٢/١٨١، لوَّحها: أضمرها، البُدْن: السِّمَن، السَّنَق: الإكثار من الأكل، يُطوى: يُضمَّر للسباق.

(٤) الكتاب: ١/٣٥٨.

والثانية: أن يكون هذا المصدر التشبيهي محذوف العامل وجوباً، فهو - حينئذٍ - شاهد للباب المسوق فيه هذا النص الموسوم بقوله: "هذا باب ما ينتصب فيه المصدرُ المشبّه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره".

ويبعُد - في نظري - أن يكون مراده تجويز نصب المصدر بالفعل الظاهر المرادف، أو بالفعل الملاقي له في الاشتقاق، أزعم ذلك للأسباب الآتية:

١- أن النص المستشهد فيه بـ "دأب بكار" السابق لهذا النص يناقضه.

٢- أن في الكتاب غيرَ نصٍّ يناقضه أيضاً، و تلك النصوص هي ما يأتي:

أ- قوله عقب هذا النص المشكل: "ومثلُه قوله، وهو العجَّاج:

ناجٍ طواه الأيْنُ ممَّا وجفا   طيَّ الهلال زُلَفاً فزُلَفا

سماوَةَ الهلالِ حتى احقَوْقَفا[1].

وقد يجوز أن تضمر فعلاً آخر كما أضمرْتَ بعد "له صوت"، يدلُّك على ذلك أنَّك لو أظهرْت فعلاً لا يجوز أن يكون المصدرُ مفعولاً عليه صار بمنزلة: له صوت، وذلك قولُه، وهو أبو كبير الهذلي:

ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ إلا منكبٌ   منه وحرفُ السَّاق طيَّ المِحْمَلِ[2]

صار: ما إن يمسُّ الأرض" بمنزلة: له طيٌّ؛ لأنه إذا ذَكَر ذا عُرِفَ أنه طيَّان"[3].

قال ابن السيرافي في شرحه لهذا النص: "يريد أنه قد يجوز أن ينصب "طيَّ الليالي"

---

(١) انظر الرجز في: الانتصار: ١٠٣، والمسائل البصريات: ٢٩٤/١، وشرح عيون كتاب سيبويه: ١٢٦، والنكت: ٣٩٠/١، وهو في وصف جَمَل، ناجٍ: سريع، الأين: التعب، وجف: أسرع، زُلَفاً فزلفاً: شيئاً بعد شيء، احقوقف: اعوَجَّ.

(٢) انظر البيت في: الانتصار: ١٠٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٣١٥/١، وشرح عيون كتاب سيبويه: ١٢٧، وتحصيل عين الذهب: ٢٢٥.

(٣) الكتاب: ٣٥٩/١-٣٦٠.

بفعل آخر غير "طواه"، كأنه قال بعد "طواه الأين ممّا وجفا": طواه طيَّ الليالي ... وجعل سيبويه المصادر التي قبلها أفعالُها المأخوذةُ منها بمنزلة المصادر التي لا أفعال قبلها في أنها يجوز أن تنصب بإضمار فعلٍ غير الفعل المتقدِّم لها"[(١)].

ب- قوله: "فصار "له صوتٌ صوتَ حمار"، ينتصب على فعل مضمر كانتصاب "تضميرَك السابق" على الفعل المضمر"[(٢)]؛ ذلك أنه يرى أنَّ "صوت" في هذا المثال منصوب بفعل مضمر وجوباً، بدليل قوله: "هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبَّه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ، ومررت به فإذا له صراخٌ صُراخَ الثكلى"[(٣)].

ولو كان يجيز نصب "تضميرك" بالفعل الظاهر ما نظَّر به.

ج- قوله: "ومما يجيء توكيداً ويُنصبُ: قوله: سير عليه سيراً، وانطُلِقَ به انطلاقاً، وضُرِبَ به ضرباً، فينصب على وجهين، أحدهما: على أنه حال على حدِّ قولك: ذُهِبَ به مشياً ... ، وإن شئت نصبتَه على إضمار فعل آخر، ويكون بدلاً من اللفظ بالفعل، فتقول: سير عليه سيراً وضُرب به ضرباً، كأنّك قلت بعدما قلت: سير عليه، وضُرب به: يسيرون سيراً، ويضربون ضرباً ... قال الراعي:

نظَّارةً حين تعلو الشمسُ راكبَها ... طَرْحاً بِعَيْنَيْ لِيَاحٍ فيه تحديدُ[(٤)]

فأكَّد بقوله: "طرحاً" وشدَّد؛ لأنه يعلم المخاطَبُ حين قال: "نظارة" أنها تطرح"[(٥)].

---

(١) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/٣١٣-٣١٤ بإيجاز.

(٢) الكتاب: ١/٣٦٤.

(٣) السابق: ١/٣٥٥.

(٤) انظر البيت في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/٢٣٧، وتحصيل عين الذهب: ١٧٥، نظَّارة: تنظر نظراً حاداً، اللِّياح: الثور الأبيض، تحديد: حدَّة النظر.

(٥) الكتاب: ١/٢٣١-٢٣٢.

قال السيرافي موضحاً وجه استشهاد سيبويه بهذا البيت: "والشاهد في البيت قولـه: "طرحاً" وهو مصدر فعل لم يذكره، ولكن "نظارة" قد دَّلت عليه؛ لأنه إذا قال: "نظارة" فقد علم أنها تُقلِّب طرفها وناظرها في جهات؛ لأن النظر إنما هو تقليب الناظر، فإذا قلّبتِ الناظر في الجهات فقد طرحَتْه فيها، فكأنه قال: تطرح نظرها طرحاً، وإنما جعَلَ هذا شاهداً للكلام الذي قبله؛ لأنه ذكر أن قوله: "سير به سيراً" أنه يجوز أن يكون نصب "سيراً" بإضمار فعل آخر"[1].

٣- أن شارحي الكتاب الذين علّقوا على هذا النص المشكل ذكروا أنـه يريـد: أن "تضميرك" منصوب بالفعل المضمر، بل نسبوا إليه التصريح بذلك، قال السيرافي:

"قال سيبويه: وممّا لا يكون حالاً ويكون على الفعل المضمر قول رؤبة:

لوَّحَها مِنْ بعْدِ بُدنٍ وسَنقْ ... تضميرَك السابقَ يُطوَى للسَّبَقْ

أراد أنَّك نصبت "تضميرك" بإضمار "ضمَّرها تضميرك السابق"، وقد دلَّ على ذلك "لوَّحها" [لأنه في معنى][2] غيَّرها، وضمَّرها في معناه ..."[3].

وقد تبع المبرد سيبويه كما يتضح من سياق حديثه في "باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر"؛ حيث ذكر فيه جملة من الشواهد القرآنية والشعرية حُذِف فيها الفعل الناصب للمصدر، قال في ذلك: "فأمّا قول الله عزّ وجل: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾[4]، فلم ينتصب "كتاب" بقوله "عليكم" ولكن لمّا قال: ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ ﴾، أعْلمَ أنَّ هذا مكتوبٌ عليهم، فنصب: "كتابَ اللهِ" للمصدر؛ لأنَّ هذا بدل

---

(١) شرح السيرافي: ٤/٢٢٠.

(٢) تكملة بنحوها يلتئم الكلام.

(٣) شرح السيرافي: ٢/ل١٨، وانظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/٣١٣، والنكت: ١/٣٩٠.

(٤) سورة النساء: من الآية ٢٤.

من اللفظ بالفعل، إذ كان الأول في معنى: كتب الله عليكم، وكُتب عليكم...

قال الشاعر:

ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ إلا منكِبٌ　　　منه وحرفُ السَّاقِ طيَّ المحملِ

لأنه ذكر ما يدلُّ على أنه طيَّان من الطيِّ، فكان بدلاً من قوله: "طوى" وكذلك قوله:

إذا رأتني سَقَطَتْ أبصارُها　　　دَأْبَ بكارٍ شَايَحت بكارُها

لأنَّ قوله: "إذا رأتني" معناه: كلَّما رأتني، فقد خبَّر بأن ذلك دأبُها، فكأنه قال: "تدأبُ دأبَ بكارٍ"؛ لأنه بدلٌ منه.

ومثل هذا – إلا أنَّ اللفظ مشتق من فعل المصدر، ولكنهما يشتبهان في الدلالة – قولُه عزَّ وجل: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾، على وبتِّل إليه، ولو كان على تبتَّل لكان تَبتُّلاً، وكذلك: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾، لو كان على أ نبت لكان إنباتاً، ولكن المعنى – والله أعلم – أنه إذا أنبتكم نَبَتُّم نباتاً ..."[1].

ويفيد هذا النص أن ما نسبه الرضي إلى المبرد غير دقيق.

وتبعهم ابن أبي الربيع حيث قال مشيراً إلى جواز إظهار العامل المقدر: "ومنه ما يجوز إظهارُه، وذلك نحو قوله: "أتيته ركضاً، ويجوز: أتيته أركض ركضاً"[2].

وقد استُدِّلَ لهذا المذهب بما يأتي:

١- أنه حملٌ على الكثير في نصب المصادر، وهذا الدليل نقله ابن عقيل بقوله: "لأن الأكثر كون المصدر من لفظ الفعل، والقليل كونه من غير لفظه، فحُمِلَ القليلُ على

---

(١) المقتضب: ٣/٢٠٣-٢٠٤، وانظر: ١/٧٣-٧٤.

(٢) البسيط: ١/٤٧١، ولم يذكر مذهبه في المصدر الملاقي لفعله في الاشتقاق.

الكثير في نصبه بفعل من لفظه"[1].

٢- أن النصب بالظاهر قد يوقع في محذور، ومن ذلك ما نقله يس العليمي، وهو: "قول الشاعر:

السالكُ الثُّقرة اليقظانَ سالكُها مشيَ الهلوكِ عليها الخَيْعَل الفضُلُ[2]

فمشي الهلوك منصوب بفعل مضمر، أي تمشي مشي الهلوك لا بالسالك، وإن كان في معنى الماشي؛ لأنه قد وصف باليقظان، فيلزم وصفه قبل استيفاء عمله، وهو غير جائز؛ لأن المعمول من تمام الصلة"[3].

ومرادُه بذلك أن اسم الفاعل لا يعمل إذا تقدّم وصفُه على معموله.

ويبدو لي أن هذا الدليل غير مستقيم؛ لأن المقصود بالمعمول في هذا الشرط هو المفعول به، وأمّا غيره من المعمولات فلا يشترط فيه ذلك، واسم الفاعل المصوغ من اللازم يعمل في غير المفعول به بلْهَ المصوغ من المتعدي، كما في هذا الشاهد، إضافة إلى أن ذلك الشرط لا يُسلِّم به بعض النحاة.

ثانياً: ذهب السيرافي[4] وابن يعيش[5] وابن الحاجب[6] وابن مالك[7] والرضي[8]

---

(١) المساعد: ٤٦٧/١.

(٢) البيت للمتنخل الهذلي، انظر البيت: في الخصائص: ١٦٧/٢، وسر صناعة الإعراب: ٦١١/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٢٠/٢، والهمع: ٧٥/٢، وفيها: الثُّغرة بدل: النُّقْرة، وكالئها بدل: سالكها، ومعنى: الهلوك: المرأة الساقطة، الخيعل: درع يخاط أحد شقيه ويترك الآخر، الفضل: اللابسة ثوب الخلوة.

(٣)حاشية يس العليمي بهامش شرح التصريح: ٣٢٧/١.

(٤) شرح السيرافي: ٢ :ل١٨.

(٥) شرح المفصل: ٢٧٤/١.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل: ٢٢٢/١.

(٧) شرح التسهيل: ١٨٠/٢-١٨٣.

(٨) شرح الرضي: ق١ج٣٥١/١-٣٥٢.

وغيرهم[1] إلى أن العامل هو الفعل الظاهر، ونسب هذا المذهب إلى المازني[2] وإلى أكثر النحويين[3].

قال السيرافي موضحاً سبب اختياره هذا المذهب: "والذي عندي يجوز أن ينتصب المصدر بالفعل الذي هو مِنْ غير لفظه، كقولنا: قعد زيدٌ جلوساً حسناً... وفي ذلك دليلان: أحدهما ما لا يختلف فيه أهل اللغة أنه قد يجيء المصدر من لفظ الفعل، وليس بمبنيٍّ من بنية الفعل، فلا يكون بينه وبين الذي من بنيته فرقٌ، كقول الله: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾، ومصدر "تبتَّل" من بنيته "تبتُّل" وإنما "تبتيل" مصدر بتَّل تبتيلاً، ومثل هذا في الكلام تجاور القوم اجتواراً، واجتوروا تجاوراً، ولا فرق بينهما، ويُقال: افتقر فقراً، ولا يُستعمل لـ "فقر" فعل غيرُ "افتقر"، ولا فرق بينهما، وإن كان ينبغي أن يكون "فقر" فاستغنى عنه بـ "افتقر".

والدليل الآخر أنا إذا قلنا: قعد زيد جلوس عمرو، فالتقدير قعد قعوداً مثل جلوس عمرو، ثمَّ حذف المنعوت والمضاف ... فإذا حُذِف "مثل" وصل الفعل إلى الجلوس فصار منصوباً بـ "قعد"، وعلى هذا قولُه: "سقطت أبصارها دأب بكار" أي سقطت سقوطاً مثل دأب بكار..."[4].

وواضح من هذا النص أن السيرافي اعتمد على أمرين:

١- أن معنى المصدر الجاري على فعله لا يختلف عنه إذا لم يجر عليه، وكان ملاقياً له في الاشتقاق، بدليل استغنائهم بـ "افتقر" عن فقر في قولهم: افتقر فقراً، فلا فرق بين

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٤٢٤، وشرح الكافية لابن جماعة: ١٢١، والأوضح: ٢/١٩٢، شرح قطر الندى: ٢٥٠، والتصريح: ٢/٤٥٣، وحديثهم كان عن المصدر المرادف.

(٢) شرح الكافية لابن جماعة: ١٢١، وتوضيح المقاصد: ٢/٦٤٦، والمساعد: ١/٤٦٧.

(٣) شرح المفصل: ١/٢٧٦.

(٤) شرح السيرافي: ٢/ل١٨.

الفعلين كما لا فرق بين المصدرين.

٢- أن نصب المصدر المرادف إنما هو على تقدير حذف مصدر الفعل الظاهر موصوفاً بمثل ونيابة المصدر المرادف.

والحقيقة أن الأمر الثاني ظاهر التكلف ؛ لاعتماده على تقدير أكثر من محذوف ، كما أنّه إذا انتصب المصدر بملاقيه في الاشتقاق ؛ لاتفاقهما في المعنى ، فينبغي أن يقاس عليه المصدر المرادف لاتفاقه مع فعل مرادفه في المعنى أيضاً ، وهو ما اعتمد عليه النحاة بعد السيرافي.

فقد قال ابن يعيش : "والفعل إنما ينصب ما كان فيه دلالة عليه ، فالفعل يعمل في مصدره بلا خلاف لقوة دلالته عليه ؛ إذ كانت دلالته عليه لفظية ، وكذلك يعمل فيما كان في معناه ، وإن لم يكن جارياً عليه ، وهو على ضربين : أحدهما : أن يكون من لفظ الفعل وحروفه ، وهذا معنى قوله[١] : ما يلاقي الفعل في اشتقاقه ، والثاني : ما لا يكون فيه لفظ الفعل ولا حروفه"[٢]. وأشار إلى مذهب النحويين في الضرب الأول بقوله : "فهذه المصادر أكثر النحويين يُعمل فيها الفعل المذكور ؛ لاتفاقهما في المعنى"[٣]، وأما في الضرب الثاني : "فأكثر النحويين يجيز أن يعمل الفعلُ في مصدر الآخر ، وإن لم يكن من لفظه لاتفاقهما في المعنى"[٤].

وأشار إلى ذلك ابن الحاجب أيضاً مضيفاً توجيهاً آخر وهو "أنه لمّا كان "تبتُّل" مطاوع "بتّل" كان متضمناً له ، وكذلك "أنبت" وإن كان على العكس من "تبتّل"[٥]، مشيراً

---

(١) يعني الزمخشري.

(٢) شرح المفصل : ٢٧٤/١ بإيجاز يسير.

(٣) السابق : ٢٧٦/١.

(٤) السابق.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل : ٢٢٢/١.

إلى أنه "يلزم على الأول الوقوف على المسموع، فلا يُقال كسرته انكساراً، ولا انكسر كسراً، إذا لم يثبت كونه بمعناه، وعلى الثاني لا يلزم"[١].

وبيَّن ابن مالك عدم الحاجة إلى تقدير فعل من لفظ المصدر المرادف مستدلاً على أنه لا يشترط في نصب المصدر أن يكون العامل من لفظه، بأن لدينا مصادر لا أفعال لها من لفظها، قال: "والصحيح في المصدر الموافق معنى لا لفظاً كونه معمولاً لموافقه معنى فـ"حلفة" من قوله: "وآلت حلفة لم تحلَّل"[٢] منصوب بـ "آلت" لا بـ "حلفَت" مقدّراً لعدم الحاجة إلى ذلك؛ ولأنه لو كان المخالف لفظاً لا ينتصب إلا بفعل من لفظه، لم يجز أن يقع موقعه ما لا فعل له من لفظه، نحو: حلفت يميناً، ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾[٣]، و ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾[٤]، و ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا﴾[٥]، فهذه وأمثالها لا يمكن أن يُقدَّر لها عامل من لفظها، بل لابُدَّ من كون العامل فيما وقع منها ما قبله ممّا هو موافق معنى لا لفظاً، ووجب اطراد هذا الحكم فيما له فعل من لفظه؛ ليجري الباب على سنن واحد".[٦]

وتبعه الرضي في اعتراضه حين قال: "لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه".

وواضحٌ أن أدلة هذا المذهب تؤكد وجاهة هذا الاعتراض.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ١/٢٢٢.

(٢) من قول امرئ القيس:

ويومٍ على ظهر الكثيب تعذَّرت   عليَّ وآلت حِلْفةً لم تحلَّلِ

(٣) سورة النساء: من الآية ١٢٩.

(٤) سورة النور: من الآية ٤.

(٥) سورة التوبة: من الآية ٣٩.

(٦) شرح التسهيل: ٢/١٨٢-١٨٣.

ثالثاً: ذهب الجرجاني[1] والزمخشري[2] وابن الشجري[3] إلى جواز نصبه بالفعل الظاهر أو بتقدير فعل من لفظه، ونُسب هذا المذهب إلى المازني أيضاً[4].

فقد أشار الجرجاني إلى أن "من احتمال الوجهين قولهم: تبسَّمْتُ وميض البرق؛ لأن هذا النحو يُحمَلُ على إضمار نحو: تبسَّمْتُ وومضْتُ وميض البرق، ويستغنى عن ذكره لدلالة "تبسمْتُ" عليه، ويُتأوَّل على أن يكون "وميض" منصوباً بنفس "تبسمْتُ"؛ لأنه لمَّا كان بمعناه قام مصدرُه مقامه، فكأنه قيل: تبسَّمْتُ تبسُّم البرق، فالوميض تبسُّم في المعنى ... وكذا جميع المصادر التي تقع وقْعَ غيرها، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ على الوجهين: إمّا أن يكون على تقدير: أنبتكم فنبَتُّم إنباتاً ثم أضمر؛ لأن الإنبات يدلُّ على النبات، وإمّا أن يكون منصوباً بنفس "أنبتكم"؛ لأن النبات داخل في ضمن الإنبات، فحقيقة "أنبته" جعله ينبُتُ؛ فهو إذاً في دخوله تحته كالقرفصاء في دخوله تحت القعود"[5].

رابعاً: نسب أبو حيان والسيوطي إلى أبي علي الفارسي وابن جني وابن عصفور التفصيل: "فإن كان للتوكيد عَمِل فيه الفعل المضمر الذي هو من لفظه، وإن كان مختصّاً فإمّا أن يكون له فعل أو لا، فإن كان له فعل عمل فيه الفعل المضمر، وإن لم يكن له فعل عمل فيه الفعل الظاهر، نحو: قعد القرفصاء"[6].

كما نسب السيوطي إلى ابن جني أنه "إن أريد به التأكيد عمل فيه المضمر الذي من لفظه كـ "قعدت جلوساً" بناءً على أنه من قبيل التأكيد اللفظي؛ فلابُدَّ من اشتراكه مع

---

(١) المقتصد: ١/٥٨٧، ٦٢٨.

(٢) الكشاف: ٤/٦١٨.

(٣) أمالي ابن الشجري: ٢/٢٢١.

(٤) شرح السيرافي: ٢/ل١٨.

(٥) المقتصد: ١/٥٨٧.

(٦) الارتشاف: ٣/١٣٥٥، وانظر الهمع: ٢/٧٥-٧٦.

عامله في اللفظ، أو بيان النوع عمل فيه الظاهر؛ لأنه بمعناه"[١].

وقد مرّ بنا أن ابن جني من أصحاب المذهب الأول.

وثَمَّ تفصيل آخر استحسنه المرادي؛ إذ قال: "وفصَّل بعضهم بين المرادف، نحو: قعدت جلوساً فنصبه بالظاهر، وبين الملاقي، نحو: ﴿ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾ ، فنصبه بالمقدر، وهو قول حسن"[٢].

❖ ❖ ❖

الترجيح:

تبين لي مما سبق ما يأتي:

١- أن مذهب السيرافي ومن تبعه كالرضي – أرجح المذاهب؛ لأمور:

أ- أنَّ أدلته قوية، خاصة ما ذكره ابن مالك من أنه لو كان المخالف لفظاً لا ينتصب إلا بفعل من لفظه لم يجز أن يقع موقعه ما لا فعل له من لفظه، نحو حلفت يميناً.

ب- أن لدينا مصادر منصوبة على المفعول المطلق، ولا أفعال لها من لفظها، مثل: ويس، وويحَ، ودفراً، والقهقرى، وغيرها.

ج- أن الفعل الموجود يطلب المصدر في المعنى في هذه المسألة، ويقتضي ذلك أن يتناوله في العمل.

وكل ذلك يُضعف مذهب سيبويه – ومن تبعه – المتمثل في أن المصدر لا ينتصب إلا بعامل من لفظه، ويؤكد عدم الحاجة إلى التقدير.

٢- أنَّ اعتراض الرضي على سيبويه كان متجهاً، كما هو واضح.

والله أعلم.

---

(١) الهمع: ٢/٧٥-٧٦ بإيجاز يسير.

(٢) توضيح المقاصد: ٢/٦٤٦-٦٤٧.

٤- إعمال المصدر المبدل من فعله

قال الرضي في حديثه عن المصدر المبدل من فعله: "فإذا حذفت الفعل حذفاً لازماً، فعند سيبويه: الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل، نحو: ضرْبَك زيداً، أي: اضرِبْ زيداً ضرباً، فالمصدر عمل في المفعول لكونه كالفعل لا لتأويله بأن والفعل....

والظاهر من كلام النحاة أن المفعول المطلق المحذوف فعله لازماً كان الحذف أو جائزاً فيه خلاف، هل هو العامل أو الفعل هو العامل؟ والأولى أن يقال: العمل للفعل على كل حال؛ إذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة، بل هو كالقائم مقامه"[١].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في إعماله المصدر المبدل من فعله، إذ يرى أن الأولى عدم إعماله وأن ينسب العمل إلى الفعل معللاً لذلك بأن المصدر ليس بقائم مقام الفعل حقيقة، بل هو كالقائم مقامه.

المناقشة:

يعمل المصدر عمل فعله إن كان يحلُّ محلَّه فعل، إمّا مع "أن" كـ "عجبت من ضربك زيداً أمس" و "يعجبني ضربُك زيداً غداً" أي أن ضربته وأن تضربه، وإمّا مع "ما" كـ"يعجبني ضربك زيداً الآن" أي ما تضربه، وقد اختلف النحاة في إعمال المصدر المبدل من فعله، ولهم في ذلك مذهبان على النحو الآتي:

أولاً: ذهب سيبويه[٢] والفراء[٣] والأخفش[٤] والزجاج[٥] وأبو علي الفارسي[٦]

---

(١) شرح الرضي: ق٢ج١/٧١٨-٧١٩.

(٢) الكتاب: ١/١١٥-١١٦.

(٣) انظر شرح التسهيل: ٣/١٢٨، والارتشاف: ٥/٢٢٥٥.

(٤) السابق.

(٥) انظر: الارتشاف: ٥/٢٢٥٥، والمساعد: ٢/٢٤٤.

(٦) السابق.

وغيرهم[1] إلى أنه يعمل عمل فعله، ونُسب هذا المذهب إلى الجمهور[2].

يُفهم رأي سيبويه من حديثه في باب وسمه بقوله: "هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل، كما يجري في غيره مجرى الفعل"، قال فيه: "ومّما أجري مجرى الفعل من المصادر قول الشاعر:

يمرون بالدهنا خفافاً عيابُهم ... ويرجِعْنَ من دارين بُجْرَ الحقائبِ
على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم ... فندلاً زريقُ المالَ ندْلَ الثعالبِ[3]

كأنه قال: اندُل، وقال المرَّار الأسدي:

أعلاقةً أمَّ الوليِّد بعدما ... أفنانُ رأسِك كالثَّغامِ المخلِسِ[4]

وقال:

بضربٍ بالسيوفِ رؤوسَ قومٍ ... أزلْنا هامَهُنَّ عن المقيلِ[5][6]

ويدل على أن ذلك مذهبه ما يأتي:

١- قوله: "ومّما أُجريَ مجرى الفعل من المصادر"؛ حيث يدل على أن المصدر أخذ

---

(١) شرح الجمل: ٢٤/٢، والمقرب: ١٢٩/١، وشرح الجمل لابن خروف: ٦٢٣/٢، وشرح المفصل: ٧٤/٤، وشرح التسهيل: ١٢٨/٣-١٢٩؛ وشرح الألفية لابن الناظم، ص٤٢٢، والبسيط: ٦٢٦/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٧٨/١، ٧٥/٢-٧٦، والمساعد: ٢٤٤/٢، وشرح الأشموني (حاشية الصبان): ٤٣٠/٢-٤٣١، وحاشية يس على التصريح: ٢٤٢/٢.

(٢) الهمع: ٥٠/٣.

(٣) البيت لأعشى همدان يصف تجاراً، وقيل: لصوصاً، انظر: الأصول: ١٦٧/١، وشرح السيرافي: ٢٢٢/٣، وتحصيل عين الذهب: ١١٨، وشرح التسهيل: ١٢٨/٣، والارتشاف: ٢٢٥٣/٥.

(٤) انظر البيت في شرح السيرافي: ٢٢٢/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٤/٢، وشرح التسهيل: ١٢٨/٣، والارتشاف: ٢٢٥٤/٥.

(٥) البيت للمرار بن منقذ، انظر: شرح السيرافي: ٢٢٣/٣، والتبصرة والتذكرة: ٢٣٩/١، وشرح المفصل: ٧٦/٤، وشرح التسهيل: ١٢٩/٣.

(٦) الكتاب: ١١٥/١-١١٦.

حكم الفعل في العمل فجرى مجراه.

٢- ذكرهُ هذا النصَّ في باب إعمال اسم الفاعل واسم المفعول، ووجه الشبه بينهما وبين هذه المسألة مشابهة الاسم للفعل في جريانه عليه فعمل بمقتضى تلك المشابهة.

٣- استشهاده بقول الشاعر: بضربٍ بالسيوف رؤوسَ قوم؛ ليبيّن أن المصدر المبدل من فعله عامل كما أن المصدر "ضَرْب" عامل.

وقد أكد على ذلك السيرافي بقوله: "وأما قوله "فندلاً زريق المال ندل الثعالب" فظاهر كلام سيبويه أن ينصب "المالَ بـ "ندلاً""[1].

ويبدو أن السبب الذي اعتمد عليه سيبويه هو أن المصدر لما أجري مجرى فعله ناب عنه في العمل، وهذا ما اعتمد عليه أتباعه في نصرة هذا المذهب. قال ابن يعيش مشيراً إلى ذلك، ومنظراً له بعمل الظرف في الحال لنيابته عن الفعل مع أن الظرف مقدر العامل: "ولا يبعد عندي أن يكون هذا المصدر عاملاً في زيد؛ لنيابته عن الفعل لا بحكم أنه مصدر، وجاء كقولك: زيد في الدار قائماً، فالعامل في الحال الظرف الموجود لا الفعل العامل فيه؛ وذلك لنيابته عن الفعل كذلك ههنا...."[2].

وقد استدلَّ أيضاً بما يأتي:

١- أنَّ المصدر الصريح يعمل إذا صح أن يحلَّ محلّه فعلٌ مع الحرف المصدري، والمصدر المبدل من فعله واقعٌ موقع فعل صار نسياً منسيّاً؛ فهو أولى بالإعمال، قال ابن مالك مشيراً إلى ذلك في معرض تعليقه على نص سيبويه في المسألة: "فجعل "ندلاً" و "علاقة" مساويين "لضرب بالسيوف" وكذلك ينبغي، بل إعمال "ندلاً" و"علاقة" أولى من إعمال "ضرب" لأن في "ندلاً" و"علاقة" ما في "ضرب" من وجود أصالة الفعل إلا أنهما واقعان موقع فعلين محضين، و"بضرب" واقع موقع

---

(١) شرح السيرافي: ٣/٢٢١.

(٢) شرح المفصل: ٤/٧٤.

حرف وفعل، ولا يمنع من ذلك كون الفعل لا يُستغنى عن تقدير عامليته بالنسبة إلى نصب المصدر كما يمتنع عند الأكثر نصب الظرف بعامل مقدر ورفع الظرف الضمير في نحو: زيد عندك، بل ناصب الظرف أحق بأن ينسب العمل إليه لكونه صالحاً للإظهار قريب العهد بالإضمار بخلاف عامل المصدر المشار إليه؛ فإنه غير صالح للإظهار ولا قريب العهد بالإضمار، فقد صار نسياً منسياً"[1].

٢- أنه كما قال ابن معط: "لو لم يكن معمولاً له ما جازت إضافته إليه، كقوله تعالى: ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾[2][3].

ثانياً: ذهب المبرد[4] وابن السراج[5] والسيرافي[6] وابن الحاجب[7] والرضي[8] وابن هشام[9] إلى أنه لا يعمل، وأن العامل في المعمول بعده هو فعله المقدَّر، وعزاه ابن يعيش إلى المحققين[10].

قال المبرد مشيراً إلى ذلك: "فإن لم يكن في معنى "أنْ" وصلتها، أعملْتَه عمل الفعل... وذلك قولك: "ضرباً زيداً"، وإن شئت قلت: زيداً ضرباً؛ لأنه ليس في معنى "أنْ"، إنما هو أمر، فقولُك: "ضرباً زيداً" ينتصب بالأمر، كأنك قلت: اضرب إلا أنه صار

---

(١) شرح التسهيل: ١٢٩/٣ بتصرف، وانظر شرح الكافية الشافية: ٢٩٦/١.

(٢) سورة محمد: الآية ٤.

(٣) شرح ألفية ابن معط: ١٠٠٨/٢ بتصرف.

(٤) المقتضب: ١٥٧/٤.

(٥) الأصول: ١٣١/١، ١٦٧.

(٦) شرح السيرافي: ٢٢١/٣-٢٢٢.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل: ٦٣٤/١.

(٨) شرح الرضي: ق٢ج٧١٨/١-٧١٩.

(٩) شرح القطر: ٢٩١.

(١٠) شرح المفصل: ٧٣/٤.

بدلاً من الفعل لمّا حذفته"[1].

وبيّن السيرافي أن النحويين اعتادوا أن ينسبوا العمل إلى المصدر توسعاً، وحقيقة العمل للفعل المضمرِ، قال: "اعلم أنك إذا قلت: (ضرباً زيداً) فتقديره: اضرب ضرباً زيداً، فـ (ضرب) منصوب بالفعل المضمر، فينبغي أن يكون (زيد) منصوباً به أيضاً، وقد جرت عادة النحويين أنْ يقولوا: إن زيداً منصوب بالضرب، وحقيقته ما ذكرته لك، غير أنهم توسعوا لّما ناب المصدر عن الفعل الذي هو عامل أن يقولوا إنه عامل"[2].

واستدل أصحاب هذا المذهب فيما نقله ابن مالك – بأنه: "لا غنى عن نسبة المصدر نفسه إليه، وذلك موجبٌ للاعتماد عليه وعدم الإعراض عنه"[3].

ويبدو لي أن ذلك ليس بلازم بالنسبة لذلك المعمول وإن لزم المصدر.

واستدل الرضي في اعتراضه على سيبويه بكون المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه.

ويوضح مراد الرضي بقوله إن المصدر ليس بقائم مقام الفعل حقيقة بل هو كالقائم مقامه – قولُه في هذا الباب: "اعلم أنَّ المفعول المطلق لا يكون بدلاً من الفعل حقيقة؛ إذ لو كان كذلك لم يقدَّر الفعل قبله، وإنما يُقال له بدل من الفعل مجازاً إذا لم يجز إظهار الفعل مكانه، فكأنه بدلٌ منه لّما لم يجز أن يجمع بينه وبين الفعل لفظاً كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه"[4].

والحقيقة أن النحاة لم ينكروا وجود ذلك الفعل؛ لأن أثره باقٍ في مصدره، ويبدو أنهم لّما رأوا العرب حذفت ذلك الفعل في مواضع معينة، وأنابت عنه المصدر فأغنى عنه لفظاً ومعنى – حكموا عليه بأنه بدل من الفعل ونائب عنه.

---

(١) المقتضب: ٤/١٥٧.

(٢) شرح السيرافي: ٣/٢٢١-٢٢٢ بإيجاز يسير.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١/٢٩٦.

(٤) شرح الرضي: ق٢ج١/٧١٨ بإيجاز يسير.

وبناءً على ذلك فالرضي لا يختلف عن النحاة في فهمه لحال هذا المصدر إلا أنه يرى أن ذلك لا يخوِّله للعمل.

وأصحاب المذهب الأول اعتمدوا على هذا المفهوم في إعمال المصدر كما مر.

واستدل ابن هشام: "بأن المصدر هنا إنما يحل محله الفعل وحده بدون أن وما"[1].

وهذا مبني على اشتراط أنَّ المصدر لا يعمل إلا إذا صحّ أن يحل محله الفعل مع الحرف المصدري، بينما أصحاب المذهب الأول يضيفون إلى ذلك المصدر المبدل من فعله كما مرَّ.



الترجيح:

تبيّن لي مما سبق ما يأتي:

١- أن مذهب سيبويه هو الراجح لأمور:

أ- أن أدلته التي ذكرها النحاة – كما مر – قويّة.

ب- أن دلالة المصدر على الحدث تقتضي فاعلاً وتقتضي مفعولاً إن كان متعدِّياً، وذلك يسوِّغ له أن يطلب ما بعده بالمفعولية.

ج- أنهم يُعمِلون المصدر الصريح إذا صحَّ أن يحلَّ محله فعل مع الحرف المصدري مع أنه في موضع الاسم والمصدر المبدل من فعله أقوى شبهاً بالفعل؛ لأنه في موضعه، فإعماله أولى.

٢-أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتجه؛ لأنه اعتمد على دليل لا ينهض له، بل يقوى الاستدلال به لمذهب سيبويه؛ لأن العرب تعطي الشيء إذا أشبه الشيء بعضاً من أحكامه، فما بالُك إذا كان نائباً منابه في اللفظ والمعنى.

والله أعلم.

---

(١) شرح القطر: ٢٩١.

٥- إعراب الاسم المنصوب بعد (أمّا) المنكور ذكره بعد فائها[*]

أ- المصدر والصفة:

قال الرضي: "فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما، ويختار ذلك بنو تميم لا إلى حد الوجوب، والمعرَّف من المصدر يجب رفعه عند بني تميم على ما يعطيه ظاهر لفظ سيبويه، والأَولى أنهم يجيزون الرفع والنصب فيه كما يجيء، وأمّا الحجازيون فإنهم يجيزون فيه الرفع والنصب، والمعرّفُ من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف...

فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين، وأمّا النصب فإن سيبويه ذكر أن ذلك في المصدر معرّفاً كان أو منكراً على أنّه مفعول له عند الحجازيين، فقال شُرَّاح كلامه: وذلك لأنه رآهم ينصبون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فيبقى مفعولاً له، فمعنى: أمَّا سمناً فسمين: مهما يُذكَرْ زيدٌ لأجْلِ السِّمَن فهو سمين، وكذا المعرّف نحو: أما العلمَ فعالم، أي: مهما يُذكَرْ زيدٌ لأجل العلم فهو عالم.

قال سيبويه: ونصب المنكر عند بني تميم على الحال، قال: لأنهم لماّ لم يجيزوا في معرّف المصدر إلا الرفع، علمنا أن نصب المنكر على الحال، والعامل فيه إمّا محذوف قبله كما تقول في: أمّا علماً فعالم: مهما تَذْكُر زيداً عالماً فهو عالم، أو المذكور بعده، أي: عالم في مثالنا فيكون حالاً مؤكدة ...

أقول: والدليل على أنه يجوز عند بني تميم نصب مُعرَّف المصدر؛ أنهم جوَّزوا على ما حكى سيبويه عنهم: أمّا العلمَ فعالمٌ بزيد، أي فهو عالم بزيد العلمَ، فكذا ينبغي أن يجوز عندهم: أمّا الضربَ فضارب، أي: فأنا ضاربٌ الناس؛ فيكون نصب المصدر المعرف على أنه مفعول مطلق لما بعد الفاء ...

---

[*] أشار النحاة إلى صعوبة هذه المسألة، قال السيرافي في مطلع شرحه للباب المعقود لها في الكتاب: "هذا بابٌ فيه صعوبةٌ، ويقل كلام النحويين فيه من البصريين والكوفيين؛ ولذلك قال الزجاج: هذا الباب لم يفهمه إلا الخليل وسيبويه ..." شرح السيرافي ٢/ل٢٧، وذكر الرضي أن للنحاة خبطاً كثيراً فيها، انظر: شرح الرضي ق٢ج٢/١٤٢٧.

وأقول: كون المصدر المنصوب مفعولاً له عند الحجازيين لا دليل عليه، ولو كان كذا لجاز: أمّا للسِّمَنِ فسمين، وأما للعلم فعالم"[1].

يتبين من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في أمرين:

الأوّل: زعمُه أن التميميين لا يجيزون نصب المصدر المعرف، ودليل الرضي في ذلك تجويزهم نحو: أمّا العلمَ فعالم بزيد.

الثاني: تخريج نصب الحجازيين المصدرَ المعَرَّفَ على المفعول له؛ لأنّه لا دليل عليه، ولو صحّ لجاز: أما للسِّمَنِ فسمين.

المناقشة:

يأتي بعد "أمّا" ما يتكرر ذكره بعد فائها، وذلك إما مصدر مكرر ضمناً بأن يُذكَر بعد الفاء ما اشتُقَّ من ذلك المصدر، نحو: أمَّا سِمَناً فسمين، وإمّا صفة تكرر لفظها بعد الفاء نحو: أمّا عالماً فعالم، وإمّا غير ذلك نحو: أمّا البصرةَ فلا بصرة لك.

ويقال هذا التركيب لمن وصف شخصاً بأكثر من صفة ومنها العلم مثلاً، فيقال للواصف: أمّا علماً فعالم، كأنه منكر عليه ما وصفه بغير العلم[2].

والحديث في هذه المسألة مقسَّم إلى جزأين، وهما:

أ- المصدر والصفة. ب- غير المصدر والصفة (اسم الجنس).

ونبدأ أولاً بالمصدر والصفة، فقد كان للنحاة في إعراب المصدر ثلاثة مذاهب على النحو الآتي:

أولاً: ذهب سيبويه إلى أن الحجازيين ينصبون المصدر نكرة كان أو معرفة، وأن التميميين ينصبون النكرة، ولا يجيزون نصب المعرفة، وخرَّج نصب المصدر المعرفة على

---

(١) شرح الرضي: ق٢ج١٤٢٣/٢-١٤٢٤.

(٢) السابق.

المفعول له، والمصدر النكرة على الحال.

قال مشيراً إلى ذلك: "هذا بابُ ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حالٌ صار فيه المذكور"، قال فيه "وذلك قولك: أمّا سِمَناً فسمينٌ، وأمّا عِلْماً فعالِمٌ.

وزعم الخليل - رحمه الله - أنه بمنزلة قولك: أنت الرجل علماً وديناً... ، أي أنت الرجل في هذه الحال، وعمِل فيه ما قبله وما بعده، ولم يحسن في هذا الوجه الألف واللام كما لم يحسن فيما كان حالاً وكان في موضع فاعِلٍ حالاً، وكذلك هذا، فانتصب المصدر لأنه حال مصير فيه؛ ومن ذلك قولك: أما علماً فلا علم له ... وقد يُرفَعُ هذا في لغة بني تميم، والنصب في لغتها أحسن؛ لأنهم يتوهَّمون الحال، فإن أدخلت الألف واللام رفعوا؛ لأنه يمتنع من أن يكون حالاً"[1].

ثم أضاف: "وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام؛ لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال، وبنو تميم كأنهم لا يتوهمون غيره؛ فمِنْ ثَمَّ لم ينصبوا في الألف واللام، وتركوا القُبح؛ فكأن الذي توهَّم أهلُ الحجاز - البابُ الذي ينتصب لأنه موقوعٌ له، نحو قولك: فعلته مخافةَ ذلك، وذلك قولهم: أمّا النُّبْلَ فنبيل، وأمّا العقلَ فهو الرجل الكامل، كأنه قال: هو الرجل الكامل العقلَ والرأيَ أي للعقل والرأي، وكأنه أجاب مَنْ قال لِمَهْ؟"[2].

على أن السيرافي[3] والأعلم[4] أشارا إلى أن الظاهر من كلام سيبويه نصْبُ هذه المصادر على الحال، ولكنّهما صوّراه بعْدُ بأن هذا التقدير عند التميميين دون الحجازيين وأنه عند الحجازيين منصوب على المفعول له، معرفة كان أو نكرة، ويجب رفع المعرفة عند

---

(١) الكتاب: ١/٣٨٤-٣٨٦.

(٢) السابق.

(٣) شرح السيرافي: ٢/ل٢٩-٣٠.

(٤) النكت: ١/٤٠٨-٤٠٩.

التميميين، قال السيرافي: "ترجم سيبويه الباب بأنْ قال هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال صار فيه المذكور، فوجب من ظاهر هذا أنَّ قوله أمّا سِمَنًا فسمين، وأمّا علماً فعالم، وأمّا نُبْلاً فنبيل، ينتصب على الحال، وكذلك أنت الرجل علماً ... ثم عقَّب في الباب أنَّ هذا من مذهب بني تميم دون أهل الحجاز، وذلك أن بني تميم إذا أدخلوا الألف واللام على المصادر لم تجْرِ مجرى الأول؛ فدلّ ذلك عنده على أن أهل الحجاز يذهبون في نصب ذلك إلى أنه مفعول له يكون معرفة ونكرة، كقولك: فعلت ذاك مخافةَ الشرِّ، وفعلت ذاك مخافةً، وأن بني تميم يذهبون مذهب الحال؛ لأن الحال لا يكون إلا نكرة، فإذا قالوا: أما العلم فأنا عالم، رفعوا العلم بالابتداء، فيكون تقديره: مهما يكن من شيء فالعلمُ أنا عالمٌ به"[1].

والحقيقة أن في النفس شيئاً من هذا التفسير؛ لأن سيبويه لم يُشِر إلى أن المصدر المنكر مفعول له عند الحجازيين، وإنما جعله - فيما يبدو لي - حالاً عند الحجازيين والتميميين على السواء؛ أزعم ذلك للأسباب الآتية:

أ- أنَّه قد ورد في عنوان الباب تخريجه على الحال تبعاً لشيخه الخليل، ثم عقّب ذلك بتقريره بمثال من عنده، إذ قال: ومن ذلك قولك أما علماً فلا علم له.

ب- أنَّه قال: "وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام؛ لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال"، وهذا دليل واضح على أنهم يتوهمون فيه الحال في بعض المواضع.

ج- أنَّه يدلُّ على ذلك قوله بعد نصوصه السابقة: "وعلى هذا الباب فأَجْرِ جميع ما أجريته نكرة حالاً إذا أدخلْتَ فيه الألف واللام، قال الشاعر:

ألا ليت شعري هل إلى أمِّ معمرٍ ... سبيلٌ فأمّا الصبرَ عنها فلا صبرا[2]

---

(١) شرح السيرافي: ٢/ل٢٩-٣٠، وانظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/٢٨٨.

(٢) لابن ميادة، انظر: الجمل المنسُوب إلى الخليل: ص٦٦، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/٢٨٨، والنكت: ١/٤٠٩، وتحصيل عين الذهب: ٢٣٣، وشرح التسهيل: ٢/٣٣٠.

وأمّا بنو تميم فيرفعون لما ذكرت لك، فيقولـون: أما العلـمُ فعـالم ... وقـال الشـاعر عبدالرحمن بن حسان:

ألا يـــا ليـــلَ ويحَـــكِ نبئينـــا   فأمّا الجـودُ منـكِ فليـس جـودُ[1]

أي فليس لنا منك جود"[2].

ومراده من هذا النص أن المصدر المنكّر الذي أعربته حالاً يجوز دخول أل عليه عنـد الحجازيين، فيخرّج على المفعول لـه، وأمـا التميميـون فـلا يجـوز عندهـم إلا الرفـع علـى الابتداء؛ لأنهم لا يتوهّمون في الباب غير الحال، واستشهد بهذين البيتين تقوية لذلك[3].

د- أنه يدل على ذلك قوله أيضاً: "وممّا ينتصب من الصفات حالاً كما انتصب المصدر الذي يوضع موضعه، ولا يكون إلا حالاً قوله: أمّا صديقاً مصافياً فليس بصديق مصافٍ..."[4].

وبناءً على ما ظهر لي من مذهب سيبويه يتضح لنا أن مـا نسبه الرضي إلى سيبويه غير دقيق.

وإلى إعرابه حالاً ذهب أبو علي الفارسي[5] والأعلم[6] والمرادي[7] وابـن النـاظم[8] وأبو حيان[9] وابن عقيل[10].

---

(١) انظر البيت في: النكت: ٤١٠/١، وتحصيل عين الذهب: ٢٣٣.

(٢) الكتاب: ٣٨٦/١.

(٣) انظر النكت: ٤١٠/١.

(٤) الكتاب: ٣٨٧/١.

(٥) المسائل البصريات: ٦٦٢/١-٦٦٣.

(٦) النكت: ٤١١/١.

(٧) توضيح المقاصد: ٦٩٨/٢، ٧١٠.

(٨) شرح الألفية لابن الناظم: ٣١٧.

(٩) الارتشاف: ١٥٧٣/٣.

(١٠) المساعد: ١٤/٢.

واعترض الرضي على سيبويه في قوله: إن التميميين لا يجيزون نصب المصدر المعرف مستدلاً بما حكاه سيبويه عنهم من تجويز: أما العلمَ فعالم بزيد.

ويبدو لي أن هذا الاعتراض لا يتجه؛ حيث لا علاقة لهذا الاستدلال بمذهب التميميين في المسالة كما يتضح من نص سيبويه، إذ قال: "وتقول: أمّا العلمُ فعالمٌ بالعلم، وأمّا العلمَ فعالمٌ بالعلم، فالنصب على أنك لم تجعل العلم الثاني العلمَ الأول الذي لفظتَ به قبله، كأنك قلت: أما العلمَ فعالمٌ بالأشياء، وأمّا الرفع فعلى أنه جعل العلمَ الأخِرَ هو العلمَ الأول، فصار كقولك أما العلمُ فأنا عالم به، وأما العلمُ فما أعلمني به، فهذا رفع؛ لأن المضمر هو العِلْمُ، فصار كقولك: أما العلمُ فحسنٌ، فإن جعلت الهاء غيرَ العلم الأول نصبْتَ، كأنك قلت: أما علماً فما أعلمني بعبدالله"[1].

وقد شرحه السيرافي بعد أن بيّن مذهب التميميين في المسألة فقال: "... فإذا قالوا: أما العلم فأنا عالم رفعوا العلم بالابتداء، وتقديره مهما يكن من شيء فالعلمُ أنا عالمٌ به، فإذا قالوا: أما العلم فأنا عالمٌ بالعلم، فهو على ضربين: إن جعلت العلم الأول هو الثاني رفعته كأنك قلت: أما العلم فأنا عالم به، وإن جعلت الأول غير الثاني نصبت الأول، ويكون تقديره: أما العلمَ فأنا عالم بزيد فنصبُه على المصدر، كأنك قلت: مهما يكن من شيء فأنا عالم بزيد العلمَ ثم قدَّمته على هذا الوجه"[2].

وأمّا اعتراضه على إعرابه مفعولاً له عند الحجازيين، فقد مر بنا أنه اعتمد على أمرين، وهما أنه لا دليل عليه، وأنه لو كان كذا لجاز، أما للسِّمَن فسمين، وأمّا للعلم فعالم.

ومراده أنّ هذا المصدر لا يُفهم علّةً ليكون مفعولاً له.

ويبدو لي أنه محق في ذلك؛ لأن المفعول له – كما هو معلوم – يُذكر علّةً وعذراً

---

(١) الكتاب: ٣٨٥/١.

(٢) شرح السيرافي: ٢/ل٣٠، وانظر النكت: ٤٠٩/١.

لوقوع الفعل، وحمل التركيب على هذا فيه شيء من البعد؛ إذ يصبح المعنى نحو: مهما تذكر زيداً لأجل العلم فهو عالم، مع إمكان حمله على ما هو أسهل مأخذاً، كما سيتضح في غيره من المذاهب.

ثانياً: ذهب الأخفش إلى أنه مفعول مطلق نكرة كان أو معرفة[1]، ووافقه أبو علي الفارسي في نصب المعرَّف، أمّا المنكر فمر بنا أنه يعربه حالاً، قال أبو علي: "يقول: أما السِّمنَ فسمين، وأمّا النبلَ فنبيلٌ فمعناه: "مهما يكن من شيء فهو سمين السِّمنَ" ويُعلم أن الفاء للجزاء، وإذا كانت للجزاء كانت عاملة في المصدر والحال؛ لأن المعاني لا تعمل في الأسماء وتعمل في الحال"[2].

وجمع الرضي بين مذهب الأخفش وأبي علي، فقال: "والأولى أن يقال: المنصوب في المصدر المعرف على أنه مفعول مطلق لما بعد الفاء"[3]، ثم أضاف: "والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال أيضاً على هذا الوجه، أو نجعله مفعولاً مطلقاً على أن معنى "أما سِمَناً فسمين" إن يكن شيء فهو سمين سِمَناً، وكذا في نحو: أما سِمَناً فلا سِمَن، أي أمّا يكن شيء فلا سِمَنَ فيه سِمَناً، وأمّا المصدر المعرف فمفعول مطلق لا غير ممّا بعد الفاء، فمعنى أمّا العلمَ فعالم": أمّا يكن شيء فزيد عالمٌ العلمَ"[4].

وبهذا يتبيّن أن الرضي يتفق مع سيبويه في إعراب المصدر المنكر حالاً، إلا أنه يزيد على سيبويه بتجويز إعرابه مفعولاً مطلقاً.

وقد رُدَّ هذا المذهب كما قال ابن عقيل: "بأن ذلك لا يطّرد له في كل موضع، فقد

---

(١) انظر: شرح التسهيل: ٣٢٩/٢، وشرح الألفية لابن الناظم: ٣١٨، والارتشاف: ١٥٧٣/٣، والهمع: ٢٢٩/٢.

(٢) المسائل المنثورة: ١٦.

(٣) شرح الرضي: ق٢ج١٤٢٤/٢-١٤٢٥ بتصرف يسير.

(٤) السابق.

تدخل الفاء على ما يمتنع عملُ ما بعده فيما قبله ، نحو : أمّا علماً فلا علم له ، أو فهو ذو علم أو فإن له علماً ، وأن المصدر التوكيدي لا يكون معرّفاً"[١].

غير أن الرضي اغتفر إعمال ما بعد الفاء فيما قبلها ، وإن كان ممتنعاً في غير هذه المسألة[٢] ، وهو خلاف مذهب الجمهور[٣].

ونقل أبو حيان عن الأخفش أن "العامل فيه ، ما بعد الفاء إن لم يقترن به مانع ، وإن اقترن بالعامل ، فعلُ الشرط"[٤].

ويبدو لي أن إعمال فعل الشرط المحذوف ممتنع على القول بهذا المذهب ؛ لأن المصدر هنا مؤكد ، والمصدر المؤكد لا يحذف عامله.

ولعل ذلك كان سبباً لمخالفة الرضي الجمهور في إعمال ما بعد الفاء فيما قبلها ، وإن كانت متلوة بما لا يعمل ما بعده فيما قبله ، كـ "لا النافية ، والحرف الناسخ".

ثالثاً: ذهب الكوفيون[٥] والسيرافي[٦] وابن مالك[٧] وابن هشام[٨] وبعض المغاربة[٩] إلى أنه مفعول به نكرة كان أو معرفة.

واستدل ابن مالك على هذا المذهب بأنه جارٍ على الأصل ، ولا يمنع من اطراده مانع ، وبمجيء ذلك المنصوب غير مصدر ، وكلُّ ذلك يردُّ إعرابه حالاً أو مفعولاً له ،

---

(١) المساعد : ٢/١٦ بتصرف.

(٢) انظر شرح الرضي : ق١ج٢/١٤٢٠.

(٣) انظر : المغني : ٧٠ ، وانظر : شرح المفصل : ١٢٥/٥ ، وشرح التسهيل : ٣٢٩/٢.

(٤) الارتشاف : ١٥٧٣/٣.

(٥) انظر : شرح التسهيل : ٣٢٩/٢ ، والارتشاف : ١٥٧٣/٣.

(٦) انظر : شرح التسهيل : ٣٣٠/٢ ، والمساعد : ١٦/٢ ، والهمع : ٢٢٩/٢.

(٧) شرح التسهيل : ٣٣٠/٢.

(٨) المغني : ٧٠.

(٩) انظر : المساعد : ١٦/٢.

حيث قال بعد أن ذكر المذهبين السابقين: "وأجاز بعض النحويين أن يكون المنصوب بعد "أمّا" من المصادر مفعولاً به في التنكير والتعريف، والعامل فيه فعل الشرط المقدر، فيقدَّر متعدياً على حسب المعنى، فتقدير أمّا علماً فعالم على هذا: مهما تذكر علماً فالذي وصفْتَ عالمٌ، قلت: وهذا القول عندي أولى بالصواب وأحق ما اعتُمد عليه في الجواب؛ لأنه لا يخرج فيه شيء عن أصله، ولا يمنع من اطراده مانع، بخلاف الحكم بالحالية، فإنَّ فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم فاعل، وفيه عدم الاطراد لجواز تعريفه، وبخلاف الحكم بأنه مصدر مؤكد، فإنه يمتنع إذا كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله، وأمّا الحكم بأنه مفعول به فلا يعرض مانع يمنع منه في لفظ ولا في معنى، فكان أولى من غيره، ومما يؤيده الرجوع إليه على أحسن الوجهين في قول الشاعر:

ألا ليت شعري هل إلى أمِّ مالكٍ سبيلٌ فأمّا الصبرُ عنها فلا صبرا

فيروى بالرفع على الابتداء، وبالنصب على تقدير مهما تذكر الصبر عنها فلا صبر، هذا تقدير السيرافي، وهو أسهل من جعل الصبر مفعولاً له، وإن كان هو قول سيبويه ... ويؤيده في المصدر مجيئه فيما ليس مصدراً نحو: أمّا قريشاً فأنا أفضَلُها، رواه الفراء عن الكسائي عن العرب ... ومثله ما رواه يونس عن قوم من العرب أنهم يقولون: أمّا العبيدَ فذو عبيد ..."[1].

ومن المفيد أن أشير إلى أن الرضي يتفق مع سيبويه في نصب الصفة المنكرة على الحال، حيث قال: "والأولى أن يُقال: المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على أنه حال مما بعد الفاء"[2].



(١) شرح التسهيل: ٢/٣٢٩-٣٣٠.

(٢) شرح الرضي: ق٢ج٢/١٤٢٤.

الترجيح:

تبيّن لي ممّا سبق ما يأتي :

١- أن مذهب الكوفيين ومن تبعهم من البصريين أرجح المذاهب ؛ لقوة أدلته التي ذكرها ابن مالك، بالإضافة إلى أنه لا يرد عليه ما ورد على المذهبين الآخرين.

٢- أن اعتراض الرضي على سيبويه في زعمه أن التميميين لا يجيزون نصب المصدر المعرف غير متجه، أمّا اعتراضه عليه في إعرابه المصدر المعرفة مفعولاً له عند الحجازيين فقد كان متجهًا، وقد تبيّن كلٌّ في موضعه.

ب- غير المصدر والصفة (اسم الجنس) :

قال الرضي : "وأمّا غير المصدر والصفة نحو: أمّا العبيدُ فذو عبيد ، فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفاً كان أو لا.

وروى يونس عن بعض العرب نصْبَه ، قال سيبويه : هي خبيثة قليلة ، قال : ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرَّف إلا إذا كان غير مُعيَّن ؛ ليكون في موضع الحال ، كما في الجمَّاء الغفير ، وأمّا إذا أردت بالعبيد عبيداً معينة ، فلا يجوز فيه إلا الرفع كما في قولك : أمّا البصرةُ فلا بصرة لك ، وأمّا أبوك فلا أبا لك.

أقول : أمّا الحمل على الحال في مثله فضعيف ، ولا معنى له ، بل هو على أنّه مفعولٌ به لما بعد الفاء ؛ لأن معنى ذو عبيد : أي يملكهم ، وذلك كما روى الكسائي : أمّا قريشاً فأنا أفضُلُهُمْ أي : أغلِبُهم في الفضل"[1].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في تخريج النصب على الحال في الشاهد المحكي عن العرب ، واشتراطه عدم التعيين فيه ، حيث وصفه بالضعف ؛ لأنه لا معنى له ، زاعماً أنه مفعول به ، وأنَّ نصب المعيَّن جائز أيضاً بدليل ما رواه الكسائي عن العرب.

المناقشة:

تبين لنا في القسم الأول من المسألة إعراب المصدر أو الوصف المنصوبين بعد أمّا ، والحديث هنا يتناول غير المصدر والصفة (اسم الجنس) حيث ورد منصوباً قليلاً ، مع أن الوجه الرفع على الابتداء ، فألجأ النحاة إلى تخريجه فكان لهم ثلاثة مذاهب أيضاً على النحو الآتي :

---

(١) شرح الرضي : ق٢ج١٤٢٦/٢-١٤٢٧.

أولاً: ذهب يونس[1] إلى أنه مفعول له، ووصفه سيبويه بالقبح، حيث قال: "وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: أمّا العبيدَ فذو عبيد، وأمّا العبدَ فذو عبد، يجرونه مُجرى المصدر سواءً، وهو قليل خبيث؛ وذلك أنهم شبهّوه بالمصدر كما شبهّوا الجمّاء الغفير بالمصدر، وشبهّوا خمستهم بالمصدر، كأن هؤلاء أجازوا: هو الرجلُ العبيدَ والدراهمَ، أي للعبيدِ والدراهمِ، وهذا لا يُتكلّم به، وإنما وجْهُه وصوابه الرفع، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونس، ولا أعلم الخليل خالفهما، وقد حملوه على المصدر، فقال النحويون: أمّا العلمَ والعبيدَ فذو علم وذو عبيد، وهذا قبيح، لأنك لو أفردته كان الرفع الصواب، فخُبث إذ أجرِي غيرُ المصدر كالمصدر، وشبّهوه بما هو في الرداءة مثلُه، وهو قولهم: ويلٌ لهم وتبٌ"[2].

ويتضح من نص سيبويه السالف أن وجه القبح يكمن في إجراء غير المصدر مجرى المصدر المنتصب على المفعول له، كما هي الحال في إجراء "الجماء الغفير" و "خمستَهم" مجرى المصدر المنتصب على الحال، وكل منهما خلاف الأصل.

وتأول الزجاج نصبه على المفعول له بتقدير مصدر مضاف محذوف مراعاة للمصدر وتقديره: أمَّا مِلْكَ العبيد[3].

ثانياً: ضعّف سيبويه جواز النصب، واشترط أن يكون لغير معيَّن، وخرّجه حينئذٍ على الحال، أما إذا كان لمعيَّن فالرفع عنده واجب، قال: "ولو قال: أمّا العبيدُ فأنت ذو عبيد، يريد عبيداً بأعيانهم قد عرَفَهم المخاطَبُ كمعرفتك، كأنك قلت: أما العبيدُ الذين تعرف لم يكن إلا رفعاً، وقوله ذو عبيد كأنه قال: أنت فيهم أو منهم ذو

---

(١) انظر: الكتاب: ١/٣٨٩، والارتشاف: ٣/١٣٨٣.

(٢) الكتاب: ١/٣٨٩.

(٣) انظر: النكت: ١/٤١٢، والارتشاف: ٣/١٥٧٥، والتصريح: ٢/٤٨٩، والهمع: ٢/٩٧، وحاشية الصبان: ٢/١٨٠.

عبيد ... وإنما جاز النصب في العبيد حين لم يجعلهم شيئاً معروفاً بعينه ؛ لأنه يشبِّهُهُ بالمصدر، والمصدر قد تدخله الألف واللام، وينتصب على ما ذكرت لك فإذا أردت شيئاً بعينه، وكان هو الذي تلزمه الإشارة جرى مجرى زيدٍ وعمروٍ وأبيك"[1].

واعترض الرضي عليه بأن حمله على الحال ضعيف ولا معنى له.

ويبدو لي أن هذا الاعتراض متجه لما يأتي:

أ- أن الحال وصف لبيان هيئة الفاعل أو المفعول، وليس الأمر كذلك في هذه المسألة.

ب- أنَّ ممّا يُضعفها كونها بأل، وجمودها، وهما خلاف الأصل في مجيء الحال.

ج- ورود العلم منصوباً في هذا الموضع كدليل الرضي، وهو ما حكاه الفراء عن الكسائي "أمّا قريشاً فأنا أفضَلُهم"، ومثله ما "حكوا: أمّا البصرة فلا بصرة لك، وأمّا أباك فلا أب لك"[2].

ثالثاً: ذهب الكوفيون[3] والسيرافي[4] وابن مالك[5] والرضي[6] وابن هشام[7] إلى أنه مفعول به.

قال ابن مالك في معرض استدلاله على إعراب المصدر مفعولاً به: "ويؤيده في

(١) الكتاب: ١/٣٨٩-٣٩٠.

(٢) الارتشاف: ٣/١٥٧٤.

(٣) السابق: ٣/١٥٧٣.

(٤) السابق: ٣/١٥٧٤.

(٥) شرح التسهيل: ٢/٣٣٠.

(٦) شرح الرضي: ق٢ج٢/١٤٢٧.

(٧) المغني: ٧٠.

المصدر مجيئه فيما ليس مصدراً نحو: أمّا قريشاً فأنا أفضَلُها، رواه الفراء عن الكسائي عن العرب، وتقديره: مهما تذكر قريشاً فأنا أفضلُها أو تصف قريشاً فأنا أفضلُها، ومثله ما رواه يونس عن قوم من العرب أنهم يقولون: أمّا العبيدَ فذو عبيد بالنصب، وتقديره عندي: مهما تذكر العبيدَ فهو ذو عبيد، ومهما تذكر العبدَ فهو ذو عبد"[1].



الترجيح:

تبين لي مما سبق ما يأتي:

١- أن مذهب الكوفيين ومن تبعهم كابن مالك والرضي وغيرهما هو الراجح؛ لأنه لا يرد عليه شيء ولا يردُّ سماعاً ولا يتأوله.

٢- أن اعتراض الرضي على سيبويه كان متجهاً كما تبين في موضعه.

ويقوي إعراب تالي أما مفعولاً به في هذه المسألة بجزأيها أن وقوع المفعول به بعد أما سائغ مألوف، بل عُدّ من مواضع تقديمه على عامله وجوباً إضافة إلى أن فيه طرداً للباب على وتيرة واحدة وتيسيراً للقاعدة.

والله أعلم.

---

(١) شرح التسهيل: ٢/٣٣٠.

٦- وقوع أعلام الشهور جواباً لـ (كم) أو لـ (متى)

قال الرضي: "وقال سيبويه: أسماء الشهور كالمحرم وصفر إلى آخرها - إذا لم يُضف إليها اسم الشهر، فهي كالدهر والليل والنهار والأبد، أي تكون جواباً لكم لا غير - قال لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الأيام، كأنك قلت: سير عليه الثلاثون يوماً، إذا قلت سير عليه صفر فيستغرقها السير، ولو أضفت إليها شهراً صارت كيوم الجمعة، وصلحت جواباً لمتى أيضاً. هذا كلامه، فإن كان مستنداً إلى كلام عن العرب فبها ونِعْمَتْ، وإلاَّ فأيُّ فرق بينهما من حيث المعنى؟

قوله[1]: كأنه قيل: سير عليه الثلاثون يوماً، قلنا: ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جواباً لمتى، كالعشر الأول من رمضان على ما ذكرنا"[2].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في قوله إن أعلام الشهور غير مضاف إليها لفظ شهر تكون جواباً لكم لا غير، وإذا أضيف إليها لفظ شهر صلحت جواباً لمتى أيضاً، بأنه لا فرق بينهما من حيث المعنى إلا إذا كان مستنداً إلى كلام عن العرب، وبأن تعيين العدد مع الاختصاص في علم الشهر غير المضاف إليه لفظ شهر، لا يمنع من وقوعه جواباً لـ "متى" أيضاً.

المناقشة:

يُقسَّم ظرف الزمان إلى ما يأتي:

١- مبهم: وهو ما لا يصح وقوعه في جواب كم، ولا في جواب متى، نحو: حين، زمان.

٢- مختص: وهو ما يصح وقوعه في جواب متى، نحو: يوم الجمعة.

٣- معدود: وهو ما يصح وقوعه في جواب كم، نحو يومين.

---

(١) يعني سيبويه.

(٢) شرح الرضي: ق١ج٢/٥٨٨-٥٨٩.

٤- مختص معدود: وهو ما يصلح جواباً لهما كالعشر الأول من شهر رمضان.

وما كان جواباً لـ "كم" فالفعل يتناوله كله، وما كان جواباً لـ "متى" فالفعل يقع في بعضه وقد يتناوله كله.

وقد اختلف النحاة في أعلام الشهور من حيث وقوعها جواباً لـ "كم" أو لـ "متى"، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب على النحو الآتي:

أولاً: ذهب سيبويه[١] والسيرافي[٢] والسهيلي[٣] إلى أن أعلام الشهور إذا لم يضف إليها لفظ شهر صلحت جواباً لكم، وإذا أُضيف إليها صلحت جواباً لهما.

قال سيبويه: "ومّما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلاً في الظرف كلّه، قولك: سير عليه الليلَ والنهارَ والدهرَ والأبدَ، وهذا جوابٌ لقوله: كم سير عليه ؟ ...

ومّا أجري مُجرى الأبد والدهر والليل والنهار: المحرم وصفر وجمادى، وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة؛ لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة أيام، كأنهم قالوا: سير عليه الثلاثون يوماً، ولو قلت شهر رمضان أو شهر ذي الحجة لكان بمنزلة يوم الجمعة والبارحة والليلة ولصار جوابَ متى، وجميع ما ذكرت لك مما يكون على متى يكون مجرى على كم ظرفاً وغير ظرف"[٤].

وأشار ابن السراج إلى أن "حجة سيبويه في ذلك استعمال العرب له"[٥].

وأكد عليه السيرافي، إذ قال شارحاً نص سيبويه السالف: "وهذه رواية رواها، كأنهم جعلوا قولهم المحرم نائباً مناب قولهم: الثلاثين يوماً، وهم لو قالوا: "سير عليه الثلاثون يوماً"، لكان السير في كل يوم منهنَّ، وإذا أدخلوا "شهراً" جعلوه اسماً للوقت

---

(١) الكتاب: ٢١٦/١-٢١٨.

(٢) شرح السيرافي: ١٩٢/٤-١٩٣.

(٣) نتائج الفكر: ٣٨٢-٣٨٦.

(٤) الكتاب: ٢١٦/١-٢١٨.

(٥) الأصول: ١٩١/١ بتصرف يسير.

بعينه، فصار بمنزلة يوم الجمعة، فإن قال قائل: فكيف اختلفا وهما لمعنى واحد؟ قيل له: قد يجوز - وإن كانا لمعنى واحد - أن يكونَ أحدُهما يدل عليه من طريق الكمية، والآخر من طريق التوقيت، ألا ترى أنا إذا قلنا: سير عليه يوم الجمعة يجوز أن يكون السير في بعضه، وإذا قلنا سير عليه ساعات يوم الجمعة، لم يجز أن يكون السير في ساعة منها، وساعاتُ يوم الجمعة في معنى يوم الجمعة"[1].

وواضح ممّا سبق أنهم يرون أن علم الشهر غير المضاف إليه لفظ "شهر" يتناوله الفعل بأكمله، أما إذا أضيف إليه فقد يقع الفعل في بعضه.

وقد استدّل السهيلي على ذلك بالفرق بينَ قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾[2]، وقوله صلى الله عليه وسلم: "من صام رمضان إيماناً واحتساباً"[3]، إذ قال: "لو قال: رمضان الذي أنزل فيه القرآن، لاقتضى اللفظ وقوع الإنزال على جميعه كما تقدم من قول سيبويه، وهذا خلاف المعنى؛ لأن الإنزال كان في ليلة واحدة منه في ساعة منها، فكيف يتناول جميع الشهر؟ فكان ذكر الشهر الذي هو غير علم موافقاً للمعنى ... وأمَّا قوله صلى الله عليه وسلم: "من صام رمضان"، ففي حذف الشهر فائدة، وهو تناول الصيام لجميع الشهر، فلو قال: "من صام شهر رمضان"، لصار ظرفاً مقدراً بفي ولم يتناول الصيام جميعه"[4].

ثانياً: ذهب أبو إسحاق الزجاج[5] وابن مالك[6] والرضي[7] وابن أبي الربيع[8] وأبو

---

(١) شرح السيرافي: ٤/١٩٢-١٩٣، وانظر: النكت: ١/٣١٥.

(٢) سورة البقرة: من الآية ١٨٥.

(٣) صحيح مسلم: ٤/٤١٠، ٤١١، سنن النسائي: ٤/١٥٧.

(٤) نتائج الفكر: ٣٨٣-٣٨٥بإيجاز.

(٥) انظر: شرح السيرافي: ٤/١٩٣، والارتشاف: ٣/١٣٩٨، والهمع: ٢/١٠٨.

(٦) شرح التسهيل: ٢/٢٠٥.

(٧) شرح الرضي: ق١ج٢/٥٨٨-٥٨٩.

(٨) البسيط: ١/٤٨٨-٤٨٩.

حيان[1] والسيوطي[2] إلى أنه لا فرق بين علم الشهر مضافاً إليه لفظ "شهر" أو غير مضافٍ إليه، من حيث جواز وقوعهما جواباً لـ "كم" ولـ "متى".

واعتمد أبو إسحاق الزجاج في ذلك على أنه لا فرق بينهما في المعنى، قال السيرافي: "فأبو إسحاق عنده أن قولك المحرَّمُ وشهرُ المحرم بمنزلة واحدة"[3].

وواضح أنَّ الرضي قد تبعه حين قال في اعتراضه على سيبويه: "وإلا فأي فرق بينهما من حيث المعنى".

وأمَّا ابن مالك ومن تلاه من أصحاب هذا المذهب ما عدا الرضي فيتفقون مع أصحاب المذهب الأول في أن بينهما فرقاً في المعنى، وهو أن علم الشهر غير مضاف إليه لفظ "شهر" يكون العمل في جميعه، وإذا أضيف إليه جاز أن يكون العمل في جميعه وأن يكون في بعضه، ويختلفون عنهم بتجويز وقوعهما كليهما جواباً لـ "كم" أو لـ "متى" مع اعتبار الفرق في المعنى.

قال ابن مالك مشيراً إلى ذلك: "ومظروف ما يصلح جواباً لـ "كم" واقع في جميعه تعميماً، أو تقسيطاً، وكذا مظروف ما يصلح جواباً لـ "متى" إن كان اسم شهر غير مضاف إليه شهر ... وما سوى ما ذكر من جواب متى، فجائز فيه التعميم والتبعيض إن صلح المظروف لهما"[4].

وقال في شرحه لنصِّه السالف: "وإذا كان الظرف اسم شهر غير مضاف إليه شهر كقولك اعتكفت رمضان فلجميع أجزائه قسطٌ من العمل؛ لأنَّ كل واحد من أعلام الشهور إذا أطلق فهو بمنزلة ثلاثين يوماً؛ ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: "من قام رمضان إيماناً واحتساباً غُفِر له من ذنبه ما تقدم وما تأخر"، ولم يقل من صام شهر

---

(١) الارتشاف: ١٣٩٧/٣-١٤٠٠.

(٢) الهمع: ١٠٨/٢.

(٣) شرح السيرافي: ١٩٣/٤.

(٤) التسهيل (شرح التسهيل): ٢٠٤/٢-٢٠٥.

رمضان؛ إذ لو قال ذلك لاحتمل أن يريد جميع الشهر وأن يريد بعضه، كما قال تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾، وإنما كان الإنزال في ليلة منه، وهي ليلة القدر"[1].

وأكَّد ابن أبي الربيع على ذلك بقوله: "وهذا بلا شك إنما أُخِذَ عن العرب، وليس مأخوذاً بالقياس ولا بالنظر، قال الله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾، وقال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾[3]، فيتحصَّل من هذه الآي أن الليلة المباركة التي يُفرق فيها كلُّ أمرٍ حكيم هي ليلة القدر، وأن القرآن أُنزِل فيها، ولم ينزل في الشهر كله"[4].

وأشار أبو حيان[5] والسيوطي[6] إلى أن التفريق بين معناهما هو مذهب الجمهور، قال أبو حيان: "وما ذكرناه من التفرقة بين علم الشهور وإضافة شهر إليه هو مذهب الجمهور، وذهب الزجاج إلى أنه لا فرق بينهما..."[7].

ويستفاد ممّا سبق أمران:

١- أنه لا وجه لقول الرضي: "وإلا فأيُّ فرقٍ بينهما في المعنى".

٢- أن الفرق في المعنى الذي قال به جمهور النحويين يسوِّغ التفريق في الحكم النحوي بينهما كما ذهب سيبويه ومن تبعه؛ لذا فقول الرضي: ليس تعيين العدد مع

---

(١) شرح التسهيل: ٢/٢٠٥.

(٢) سورة الدخان: من الآية ٣.

(٣) سورة القدر: الآية الأولى.

(٤) البسيط: ١/٤٩٠-٤٩١.

(٥) الارتشاف: ٣/١٣٩٨

(٦) الهمع: ٢/١٠٨.

(٧) الارتشاف: ٣/١٣٩٨.

اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جواباً لـمتى – غير قوي.

لذلك كله يمكن القول إن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتَّجه.

ثالثاً: ذهب ابن عصفور[1] والدماميني[2] إلى أن علم الشهر غير مضاف إليه لفظ شهر يقع جواباً لـ "كم" ولـ "متى" وإذا أضيف إليه هذا اللفظ وقع في جواب متى مع التفريق بينهما في المعنى، قال ابن عصفور: "وقد يكون الظرف مختصاً ومعدوداً فيقع في جواب كم ومتى نحو: المحرم وسائر أسماء الشهور إذا لم تُضفْ إلى شيء منها شهراً، فإن أضفْتَه إلى ما تصحُّ إضافته إليه منها كان في جواب متى وصار مختصًّاً نحو: شهر رمضان، فما كان منها معدوداً، مختصًّاً كان أو غير مختص، فالعمل في جميعه إلا أن تريد التكثير نحو قولك: سرت سنة، فيكون العمل إذ ذاك في بعضه، وما كان مختصاً غير معدود فالعمل قد يقع في جميعه وقد يقع في بعضه"[3].



الترجيح:

تبيّن لي مما سبق ما يأتي:

١- أن مذهب سيبويه ومن تبعه أرجح المذاهب لأمرين:

أ- أنه مبني على ملاحظة الفروق اللغوية الدقيقة فيما ورد من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهّرة.

ب- أنه يمنح القاعدة تيسيراً وخلوًّا من المحترزات التي ذكرها ابن مالك ومن تبعه.

٢- أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتجه؛ لأنه مبني على دليل لا ينهض، كما تبيَّن في موضعه.

والله أعلم.

---

(١) المقرب: ١٤٦/١.

(٢) انظر: حاشية الصبان: ١٨٦/٢ –١٨٧.

(٣) المقرب: ١٤٦/١.

٧- إبدال المستثنى من ضمير المستثنى منه

قال الرضي: "قال سيبويه: إذا قلت: ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيداً، و"رأيت" بمعنى أبصرت وجب نصب المستثنى؛ لأنه ليس من نواسخ الابتداء.

هذا قوله، وأنا لا أرى بأساً في غير نواسخ الابتداء أيضاً في الإبدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للإبدال منه إذا شمل النفي عامل ذلك الضمير، نحو: ما كلمت أحداً ينصفني إلا زيدٌ؛ لأن المعنى: ما أنصفني أحدٌ كلمتُه إلا زيدٌ، ومنه قول عدي بن زيد:

في ليلةٍ لا ترى بها أحداً   يَحكِي علينا إلا كواكبُها[1]

و"ترى" من رؤية العين، وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب إليه سيبويه -نظرٌ؛ لكونه مخالفاً لظاهر معنى البيت؛ فالإنصاف والحكاية منفيّان معنىً، بلى لو قلت: لاأوذي أحداً يوحِّد الله تعالى إلا زيداً لم يجز الإبدال من ضمير يوحِّد؛ لأن التوحيد ليس بمنفي، بل الأذى فقط"[2].

يتبيَّن لنا من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في أمرين:

١- اشتراطه لجواز إبدال المستثنى من ضمير عائدٍ على المستثنى منه - أن يكون المستثنى منه معمولاً للابتداء أو أحد نواسخه؛ إذ لا يرى الرضي مانعاً في غير نواسخ الابتداء أيضاً.

٢- جعله "ترى" في الشاهد قلبية؛ لأنه مخالف لظاهر معنى البيت؛ فالأولى أن تكون بصرية.

---

(١) ونسب إلى أحيحة بن الجُلاح أيضاً. انظر هذا الشاهد في: الكتاب: ٣١٢/٢، والمقتضب: ٤٠٢/٤، والأصول: ٢٩٥/١، وشرح التسهيل: ٢٨٩/٢، وخزانة الأدب: ٣٤٨/٣، وقد ورد في هذه المصادر وفي شرح الرضي (تعليق يوسف حسن عمر: ٩٣/٢) نرى بدل: ترى، يحكي علينا: بمعنى يروي عنّا، و"على" نابت عن "عن" أو ضُمِّن "يحكي" معنى "ينم" أو "يشنع".

(٢) شرح الرضي: ق١ج٢/٧٣٧-٧٣٨.

المناقشة:

يقع الاستثناء في الكلام غير الموجب، وله عندئذٍ أحكام تخصه دون غيره من الكلام، فإن كان متصلاً فالأرجح إتباع المستثنى للمستثنى منه بدل بعضٍ عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين، ونصبه جائز.

وإن كان منقطعاً وجب نصبه عند الحجازيين ورجحه التميميون وجوزوا الإتباع، هذا إن أمكن تسليط العامل على المستثنى، وإن لم يمكن تسليطه وجب النصب اتفاقاً نحو: ما زاد هذا المال إلا ما نقص؛ إذ لا يقال زاد النقص.

وإذا عاد على المستثنى منه ضمير قبل المستثنى الصالح للإتباع جاز إتباع المستثنى لذلك الضمير العائد، بشرط أن يكون المستثنى منه معمولاً للابتداء أو أحد نواسخه عند فريق من النحاة، وفريق آخر لا يشترط ذلك، وهذا هو ما يعيننا في هذه المسألة، على أن النحاة قاطبة متفقون على أنَّ الإبدال من الظاهر (المستثنى منه) هو الأولى لكونه منفياً في اللفظ والمعنى.

فقد بينوا أنَّ الأولى في الشاهد المذكور نصب "كواكب" على البدل من "أحد" أو على الاستثناء، ويحسِّنه كون الاستثناء منقطعاً إلا أن ورود القافية مرفوعة ألزم الإبدال من ضمير (يحكي) العائد على المستثنى منه[1]، والدليل على كون القافية مرفوعة البيتان اللذان قبل الشاهد، وهما[2]:

ما أحسنَ الجيدَ مِنْ مُليكة	واللَّباتِ إذ زانها ترائبُها
يا ليتني ليلةً إذا هجع النَّاسُ	ونام الكلابُ صاحبُها

وإليك التفصيل في اختلاف النحاة فيما يُشترَط لإبدال المستثنى الصالح للإتباع من

---

(١) انظر: الكتاب: ٣١٢/٢، والمقتضب: ٤٠٣/٤، وأمالي ابن الشجري: ١١٠/١، وشرح التسهيل: ٢٨٩/٢، وشرح الرضي: ق١ج٢/٧٣٧، والمساعد: ٥٦٤/١-٥٦٦، والهمع: ١٩٢/٢.

(٢) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١٢٨/٢، وأمالي ابن الشجري: ١١٠/١، والخزانة: ٣٥٢/٣.

ضمير المستثنى منه:

أولاً: ذهب الخليل[1] وسيبويه[2]، والمبرد[3] وابن السراج[4] والسيرافي[5] وغيرهم[6] إلى جواز إبدال المستثنى من ضمير عائد على المستثنى منه بشرط أن يكون المستثنى منه معمولاً للابتداء أو أحد نواسخه.

قال سيبويه: "وتقول: ما مررت بأحدٍ يقول ذلك إلا عبدِالله، وما رأيت أحداً يقول ذاك إلا عبدَالله، وما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيداً. هذا وجه الكلام، وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت: ما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيدٌ ورفعت -فجائزٌ حسن، وكذلك ما علمت أحداً يقول ذاك إلا زيداً، وإن شئت رفعت فعربيٌّ.

قال الشاعر، وهو عدي بن زيد:

في ليلة لا نرى بها أحداً ... يحكي علينا إلا كواكبُها

وكذلك ما أظن أحداً يقول ذاك إلا زيداً، وإن رفعت فجائز حسن، وكذلك ما علمت أحداً يقول ذاك إلا زيداً، وإن شئت رفعت"[7].

وأكّد على أن الاختيار هو الإبدال من الظاهر؛ لأنه المنفي، وبين أن المسوغ للإبدال من الضمير كونه منفيّاً في المعنى فانطبق عليه حكم الاستثناء المنفي، ونظّر لذلك بالمضاف إلى اسم الاستفهام في اكتسابه حكم الصدارة لمّا كان مستفهماً عنه في المعنى، إذ قال: "وإنما اختير النصب هنا؛ لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه، وأن لا

---

(١) الكتاب: ٣١٤/٢.

(٢) السابق: ٣١٢/٢-٣١٤.

(٣) المقتضب: ٤٠٢/٤-٤٠٣.

(٤) الأصول: ٢٩٥/١-٢٩٦.

(٥) شرح السيرافي: ٣/ل١٠٣.

(٦) شرح الجمل لابن خروف: ٩٦٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٥/٢، وشرح التسهيل: ٢٨٩/٢-٢٩٠، والارتشاف: ١٥١٥/٣، المساعد: ٥٦٤/١-٥٦٦، والهمع: ١٩٢/٢-١٩٣.

(٧) الكتاب: ٣١٢/٢-٣١٣.

يكون بدلاً إلا من منفي، فالمبدل منه منصوب منفي، ومضمره مرفوع، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلاً منه؛ لأنه هو المنفي، وهذا وصف أو خبر، وقد تكلّموا بالآخر؛ لأن معناه النفي إذا كان وصفاً لمنفي كما قالوا: قد عرفتُ زيدٌ[1] أبو مَنْ هو، لما ذكرت لك؛ لأن معناه معنى المستفهم عنه"[2].

وبيّن أيضاً أنه لا يجوز الإبدال من ضمير المستثنى منه المعمول لفعل غير ناسخ؛ لأن النفي يتوجه إلى ذلك الفعل فحسب، بخلاف الفعل الناسخ فإن النفي يشمله ومدخوله، إذ قال: "وتقول: ما ضربت أحداً يقول ذاك إلا زيداً، لا يكون في ذا إلا النصب، وذلك لأنك أردت في هذا الموضع أن تخبر بموقوع فعلك، ولم ترد أن تخبر أنّه ليس يقول ذاك إلا زيدٌ، ولكنك أخبرت أنك ضربت مِمَّن يقول ذاك إلا زيداً، والمعنى في الأول أنك أردت أنه ليس يقول ذاك إلا زيدٌ، ولكنّك قلت: رأيت أو ظننت أو نحوهما؛ لتجعل ذلك فيما رأيتَ وفيما ظننتَ، ولو جعلتَ رأيتُ رؤية العين كان بمنزلة ضربت"[3].

ويستفاد ممّا سبق أن سيبويه يرى أن الفعل (نرى) في بيت عدي علميّ لا بصريّ، وقد وافقه على ذلك أكثر النحاة كالمبرد وابن السراج والسيرافي والأعلم وابن عصفور وابن مالك وأبي حيان والسيوطي[4].

وقد نقل سيبويه عن شيخه الخليل ما يقوّي هذا المذهب، إذ أردف النص السابق بقوله: "قال الخليل رحمه الله: ألا ترى أنّك تقول: ما رأيته يقول ذاك إلا زيدٌ، وما ظننته يقوله إلا عمرو.

فهذا يدلك على أنك إنما انتحيت على القول، ولم ترد أن تجعل عبدالله موضع

---

(١) كذا في الأصل برفع "زيد"، ولعله خطأ طباعي، والمناسب نصبُه كما نقله السيرافي (شرح السيرافي: ٣/ل١٠١) وأبو علي الفارسي (التعليقة: ٢/٤٧)؛ لأنه مفعول به.

(٢) الكتاب: ٢/٣١٣.

(٣) السابق: ٢/٣١٣-٣١٤.

(٤) انظر مصادر المذهب الأول.

فعل كضربتُ وقتلتُ، ولكنه فعلٌ بمنزلة ليس يجيء لمعنى، وإنما يدل على ما في علمك"[1] ومراده بذلك -كما يتضح من شروح الكتاب[2]- أن يقوي بهذه المسألة الرفع في ما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيدٌ، وأن جواز الرفع في باب رأيت وظننت ونحوه ليس كجوازه في باب ضربت، وإن كان في كل واحدة من المسألتين ضمير قد يمكن أن يبدل منه؛ وذلك أن الهاء ضميرُ الأمر والشأن، ورأيت بمعنى علمت، والاعتماد على ما بعد رأيته وأظنه فكأنه قال: ما يقول ذلك إلا زيد، فهذا يدل على جواز البدل من الضمير الذي في يقول في قولك: ما ظننت أحداً يقول ذاك إلا زيد، وهذه الهاء لا تقع في باب ضربت.

ثانياً: ذهب أبو عمر الجرمي[3] وأبو علي الفارسي[4] والصيمري[5] والرضي[6] إلى جواز إبداله في غير النواسخ أيضاً.

غير أن أبا عمر الجرمي وأبا علي الفارسي أشارا إلى بُعده، وأن الوجه هو مذهب سيبويه؛ إذ ورد في المسائل المنثورة "وقال أبو عمر: يجوز الرفع من وجه بعيد، قال: ألا ترى أنك تقول: ما ضربت أحداً فأنت لم تضرب أحداً، قال شيخنا أبو علي: يجوز الرفع، ووجه تجويزه أن تبدله من المضمر الذي في "يقول ذاك"؛ لأنه- وإن كان مضمرا- ففيه نفيٌ في المعنى، فمِنْ حيث كان نفياً في المعنى جاز ذلك، والوجه ألا يجوز على ما قال سيبويه"[7].

وواضح من هذا النص أن النفي المعنوي هو المسوِّغ لجواز الإبدال في هذه المسألة، وهو ما شرطه الرضي بقوله: "إذا شمل النفي عامل ذلك الضمير".

---

(١) الكتاب: ٢/٣١٤.

(٢) شرح السيرافي: ٣/ل١٠٣، والتعليقة: ٢/٤٨، والنكت: ١/٦١٦، بتصرُّف.

(٣) المسائل المنثورة: ٦٠.

(٤) السابق.

(٥) التبصرة والتذكرة: ١/٣٧٦-٣٧٧.

(٦) شرح الرضي: ق١ ج٢/٧٣٨-٧٣٨ .

(٧) المسائل المنثورة: ٦٠.

وإذا لم يشمله لم يجز، كما قال الرضي: "بلى لو قلت: لا أوذي أحداً يوحِّد الله تعالى إلا زيداً لم يجز الإبدال من ضمير يوحد؛ لأن التوحيد ليس بمنفي، بل الأذى فقط".

ولا أثر لمعنى "نرى" في الحكم النحوي عند أصحاب هذا المذهب؛ لذا لم يشيروا إليه سوى الرضي؛ إذ نص على أنها من رؤية العين معترضاً على قول سيبويه إنها علمية لمخالفة معنى البيت.

والحقيقة أن معنى البيت يشهد لسيبويه وموافقيه، فالشاعر كما يقول الأعلم: "وصف أنه خلا بمن يحب في ليلة لا يطَّلع فيها عليهما ولا يُخبرُ بحالهما إلا الكواكبُ لو كانت ممّن يخبر"[١]، وذلك الموقف يتطلب منه أن يكون على علم وتيقُّن بأنه بعيد عن الوشاة، ويؤكد ذلك أنه "رُوي بدل يحكي علينا "يسعى علينا" مِنْ: سعى به إلى الوالي، إذا وشى به، ونمَّ عليه"[٢].



الترجيح:

تبيَّن لي ممّا سبق ما يأتي:

١- أن مذهب سيبويه أرجح؛ لأمرين:

أ- أنه لا يرد عليه شيء؛ لأنه مشروط بكون الجملة معمولةً لفعل ناسخ، والفعل الناسخ-كما هو معلوم- يدخل لمعنى في الجملة، فإذا نُفي توجه النفي إلى المعنى المنعقد من إسناد الخبر إلى المبتدأ، فإذا قلْتَ مثلاً: ما علمت زيداً ناجحاً فأنت نفيت علمك بنجاحه، فنفيُ الفعل الناسخ إذن يتوجه إلى خبره، وهذا

---

(١) تحصيل عين الذهب: ٣٥٦.

(٢) الخزانة: ٣/٣٥٢ بتصرف يسير.

يؤكد لنا أن النفي يشمل عامل الضمير العائد على المستثنى منه في هذه المسألة ؛ لأن جملته خبر في الأصل ، ولا يحصل ذلك عندما يكون فعل الجملة غير ناسخ ، بل يكون النفي وقفاً على الفعل.

ب- أنه مذهب أكثر النحاة.

٢- أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتجّه له لأمرين :

أ- أنه لا يطرد في كل الأمثلة كمذهب سيبويه ، وطرد القاعدة أولى من عدم طردها.

ب- أن معنى الشاهد يقتضي تقدير "نرى" علمية كما قال سيبويه ، وادعاء الرضي بأنه يخالف معنى البيت لا يتجه ، كما تبيّن لنا.

والله أعلم.

٨- اشتراط اتّحاد العامل في الحال وصاحبها

قال الرضي: "وأمّا استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكّر بقوله:

لـمـيَّةَ موحشـاً طلـلٌ قديـمُ   عفاه كلُّ أسحمَ مستديمُ[(١)]

فلا يستقيم عند مَنْ شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها إلا على مذهب الأخفش من تجويز ارتفاع زيد في نحو: في الدار زيد على أنه فاعل، وأمّا عند سيبويه فيلزم كون الضمير في "لمية" ذا الحال.

ومَنْ جّوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها، وهو الحق؛ إذ لا مانعَ - جوّز كون "لمية" عاملاً في الحال، وكون "طلل" ذا حال، مع ارتفاعه بالابتداء.

فإن قيل: هلاّ جاز أن يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه، أي أن "طلل" مرتفع بالابتداء، وهو العامل في الحال أيضاً؛ فيتحد عامل الحال وصاحبها.

قلت: ليس المعنى على أن الابتداء بلفظ طلل للإسناد إليه مقيَّدٌ بكونه موحشاً، فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيداً به؟"[(٢)]

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في القول بوجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبها المؤدي إلى جعل الضمير في الجار والمجرور (لمية) صاحبَ الحال، زاعماً أن الحق هو جواز اختلاف العامل فيهما؛ لعدم المانع من ذلك، فيكون (طلل) صاحب الحال، والعامل في الحال الجار والمجرور.

المناقشة:

بعد الرجوع إلى كتاب سيبويه تبيَّن أنه لا يشترط اتحاد العامل في الحال وصاحبها كما نسبه إليه الرضي، حيث قال: "هذا بابُ ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما

---

(١) لم أقف على البيت، وورد في كثير من المصادر: لمية موحشاً طلل، منسوباً إلى كثيِّر، انظر: مجالس العلماء: ١٣١، والخصائص: ٢/٤٩٢، وشرح التسهيل: ٢/٣٥٥، والبسيط: ١/٣١٥.

(٢) شرح الرضي: ق١ج٢/٦٥١-٦٥٢.

بعده، ويُبنى على ما قبله"، قال فيه: "وذلك قولك: هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجل. لّما لم يجز أن تُوصفَ الصفةُ بالاسم وقبُح أن تقول: فيها قائم، فتضعَ الصفةَ موضع الاسم، كما قبح مررت بقائم وأتاني قائم، جعلت القائم حالاً، وكان المبني على الكلام الأول ما بعده...

وحُمِل هذا النصب على جواز "فيها رجلٌ قائماً"، وصار حين أُخِّر وجه الكلام، فراراً من القبح...

وقال كثير: لمية موحشاً طلل.

وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر، وأقل ما يكون في الكلام.

واعلم أنه لا يُقال: قائماً فيها رجل، فإن قال قائل: أجعلُه بمنزلة راكباً مرّ زيد، وراكباً مرّ الرجل، قيل له: فإنه مثله في القياس؛ لأن "فيها" بمنزلة "مرَّ"، ولكنّهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل؛ لأن "فيها" وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل...

ومن ثمّ صار مررت قائماً برجلٍ لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء"[1].

قال ابن السيرافي موضحاً هذا النص: "يعني أن قائماً لا يجوز أن يكون وصفاً للاسم المتأخر، وهو رجل، ولا يجوز أن يكون "قائم" مبتدأ وهذا خبره؛ لأنه لا يحسن أن يقوم الصفة مقام الموصوف في كل حال، ولا يجوز أن يكون "رجل" نعتاً لـ "قائم"؛ فلمّا قُبحت هذه الوجوه، وقد جاز عندهم أن يكون قائم الذي هو وصف النكرة حالاً فيها في الموضع الذي يحسن فيه الوصف، فإذا تقدّم الوصف وبطل أن يكون نعتاً بعد تقدمه، ألزموه الحالة التي كانت يجوز فيه وهو متأخر، ثم ساق سيبويه كلامه في هذا المعنى..."[2].

---

(١) الكتاب: ٢/١٢٢-١٢٤.

(٢) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/٤١٩-٤٢٠.

فمذهب سيبويه إذن في الشاهد الذي ذكره الرضي أن موحشاً حال من "طلل" والعامل فيه الجار والمجرور "لمية" وهو المذهب الذي اختاره الرضي.



الترجيح:

تبيَّن مما سبق أن سيبويه والرضي على مذهب واحد في المسألة، وهو جواز اختلاف العامل في الحال وصاحبها، وأن "لمية" في الشاهد المذكور عاملُ الحال، و"طلل" صاحبه؛ لذا فاعتراضه على سيبويه لا يتجه لعدم الدقة فيما نسبه إليه.

والله أعلم.

٩- العامل في الحال المؤكدة لمضمون الجملة

قال الرضي: "واختُلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية، فقال سيبويه: العامل مقدَّرٌ بعد الجملة، تقديره: زيد أبوك أُحِقُّه عطوفاً، يقال: حققت الأمر، أي تحقَّقتُه وعرفته، أي أتحققه وأُثبِتُه عطوفاً.

وفيه نظر؛ إذ لا معنى لقولك: تيقنْتُ الأبَ وعرفته في حال كونه عطوفاً، وإن أراد أن المعنى: أعلَمُه عطوفاً، فهو مفعول ثانٍ لا حال"[١].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في تقديره العامل في الحال المؤكدة لمضمون الجملة فعلاً مضمراً معللاً بأنه يؤدي إلى فساد المعنى أو جعل الحال مفعولاً ثانياً.

المناقشة:

تنقسم الحال بحسب التبيين والتأكيد إلى قسمين:

١- مبيّنة أو مؤسسة: وهي التي تدل على معنى لا يفهم مما قبلها.

٢- مؤكدة: وهي التي يستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة أنواع:

أ- مؤكدة للعامل: وهي أن تكون وصفاً موافقاً للعامل معنى لا لفظاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[٢]، أو معنى ولفظاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾[٣].

ب- مؤكدة لصاحبها، نحو قوله تعالى: ﴿لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[٤].

---

(١) شرح الرضي: ق١ج٢/٦٨٨.

(٢) سورة هود: آية ٨٥.

(٣) سورة النساء: آية ٧٩.

(٤) سورة يونس: آية ٩٩.

ج- مؤكدة لمضمون الجملة: وهي ما كانت وصفاً ثابتاً مذكوراً بعد جملة جامدة الجزأين معرّفتَيْهِما؛ لتوكيد بيان تعيُّن نحو: هو زيد معلوماً، أو فخر، نحو: هو حاتم جوداً، أو تعظيم نحو: هو فلان جليلاً مهيباً، أو تحقير، نحو: هو فلان مأخوذاً مقهوراً، أو تصاغر نحو: أنا عبدك فقيراً إليك، أو تهديد نحو: هو الحجاج سفاكاً للدماء، أو غير ذلك نحو: زيد أبوك عطوفاً[1].

وقد اختلف النحاة في العامل في الحال المؤكدة لمضمون الجملة، ولهم في ذلك أربعة مذاهب على النحو الآتي:

أولاً: ذهب سيبويه[2] والسيرافي[3] والزمخشري[4] والخوارزمي[5] وابن يعيش[6] وابن الحاجب[7] وابن مالك[8] وغيرهم[9] إلى أن العامل فيها فعل مقدر بعد الجملة الاسمية.

قال سيبويه: "... وذلك قولك: هو زيد معروفاً، فصار المعروف حالاً؛ وذلك أنّك ذكرت للمخاطب إنساناً كان يجهله، أو ظننت أنه يجهله، فكأنّك قلت: أثبته أو الْزَمْه معروفاً، فصار المعروف حالاً، كما كان المنطلق حالاً حين قلت: هذا زيدٌ منطلقاً،

---

(١) انظر شرح الرضي: ق١ج٢/٦٨٧.

(٢) الكتاب: ٢/٧٨-٧٩.

(٣) شرح السيرافي: ٢/ل٩٢.

(٤) المفصل: ٦٤.

(٥) التخمير: ١/٤٣٧.

(٦) شرح المفصل: ٢/٢٣.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل: ١/٣٤٣، وشرح المقدمة الكافية، ٢/٥١٩.

(٨) شرح التسهيل: ٢/٣٥٨، وشرح الكافية الشافية: ١/٣٣٩.

(٩) شرح الألفية لابن الناظم: ٣٣٦، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٢/٧١٧، والأوضح: ٢/٣٠٢، وشرح ابن عقيل: ١/٥٥٣، والمساعد: ٢/٤٣، والتصريح: ٢/٦٦٨، والهمع: ٢/٢٤٥، وشرح الأشموني (حاشية الصبان): ٢/٢٧٦.

والمعنى أنّك أردت أن توضّح أن المذكور زيدٌ حين قلت معروفاً، ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف؛ لأنه يعرِّف ويؤكِّد، فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز؛ لأن الانطلاق لا يوضِّح أنه زيدٌ ولا يؤكده، ومعنى قوله معروفاً: لا شكَّ وليس ذا في منطلقٍ..."[1].

فقول سيبويه: فكأنك قلت: أثبِتْه أو الْزَمْه معروفاً - دليلٌ على أنه يرى أن العامل في الحال فعل مضمَر.

والذي دعاهم إلى جعل الحال مؤكدة هو أن هذه الحال توكيد لمضمون الجملة، ولمّا كان جزآ الجملة محضين في الاسمية لجأوا إلى تقدير عامل محذوف يدلُّ عليه معنى الجملة المراد الذي هو التأكيد، قال السيرافي مقرراً ذلك ومعلّقاً على نص سيبويه السابق: "وأما نصب "هو زيدٌ معروفاً" فعلى جهة التوكيد لما ذكرته وخبَّرْتُ به، وذلك أنك إذا قلت: هو زيد - فقد خبّرت بخبر يجوز أن يكون حقاً، ويجوز أن يكون باطلاً، وظاهر الأخبار يوجب أن المخبَر يحقق ما خبِّر به، فإذا قال: هو زيد معروفاً، فكأنه قال: لا شك فيه، وكأنه قال: أحق ذلك، والعامل فيه "أحُقُّ" وما أشبهه، وليس في "هو" ولا في "زيد" معنى فعل يعمل في "معروفاً"، ولكن الجملة دلّت على أحق ونحو ذلك، ومن أجل ذلك لم يجز أن تقول: هو زيد منطلقاً؛ لأنه لو صحّ له انطلاقه لم يكن فيه دلالة على صدقه فيما قاله..."[2].

ورأى الخوارزمي أنه "لو كان تقديره بـ "كان" التامة لكان أوجه"[3].

ويحسِّنه فيما يبدو لي حذف "كان" في مواضع كثيرة إلا أن تقدير فعل من أفعال العلم واليقين أبلغ؛ لأنه مطابق لمعنى الحال؛ لذا قدره كذلك سائر النحاة الموافقين لسيبويه.

---

(1) الكتاب: ٢/٧٨-٧٩.

(2) شرح السيرافي: ٢/ل٩٢.

(3) التخمير: ١/٤٣٧ بتصرف يسير.

وفصّل بعض النحاة في كيفية تقدير هذا العامل، قال ابن مالك، "وتقدير عاملها بعد الخبر أحُقُّه أو أعرِفُه إن كان المخبر عنه غير "أنا"، وإن كان "أنا" فالتقدير: أحُقُّ أو أعرِفُ أو اعرفني"[1].

وأشاروا إلى تحقق شرطي الوجوب لهذا الحذف، وهما: وجود الدليل، ووجود النائب الذي يسد مسده، قال ابن الحاجب: "... ويجب حذف عامل الحال المؤكد لما في الكلام من القرينة الدالة على العامل، واللفظ قائم مقامه"[2].

واعترض الرضي على هذا المذهب بأنه "لا معنى لقولك: تيقنّت الأب وعرفته في حال كونه عطوفاً" والسبب في نظره أنه يقتضي تقييد الأبوة بحال العطف باعتبار الفعل المذكور.

والحقيقة أن ابن الحاجب أشار إلى أن ذلك ممّا يرد على حد الحال المتمثل في أنها بيان هيئة الفاعل أو المفعول، وبيّن الجواب عنه؛ إذ قال: ".... وأجيب عنه بأن من الأفعال أفعالاً لا تقبل التقييد، وهي أفعال العلم كقولك: تحققت الإنسان قائماً، فلم تجئ بقائم لتقييد التحقيق ... وإذا ثبت ذلك في هذه الأفعال فلا فرق بين الحال التي يصح انتقالها والتي لا يصح، وكذلك جاءت الحال في هذا الباب غير منتقلة"[3].

وبذلك يمكن رد اعتراض الرضي بأمرين:

١- أن العامل المضمر لا يقبل التقييد؛ لأنه من أفعال العلم وأفعال العلم لا تُقيّد.

٢- أن هذه الحال غير منتقلة أي لازمة.

وواضحٌ أن كلا الأمرين يؤول إلى نتيجة واحدة، وهي أن الحال المؤكدة لمضمون

---

(١) شرح التسهيل: ٣٥٨/٢، وانظر: شرح الألفية لابن الناظم: ٣٣٦، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٧١٧/٢، وشرح ابن عقيل: ٥٥٣/١، والتصريح: ٦٦٧/٢.

(٢) شرح الوافية: ٢٢٣، وانظر: شرح الألفية لابن الناظم: ٣٣٦، والتصريح: ٦٦٨/٢.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل: ٣٤٣/١.

الجملة غير مقيدة مع صاحبها بالعامل، بمعنى أنها لازمة لا تنفك عنه، والذي أوجب لها ذلك أمران، كلٌّ منهما يقتضيه بمفرده، فالأول أن العامل من أفعال العلم، وأفعال العلم لا تُقيَّد، والثاني أن هذه الحال من قبيل الحال اللازمة.

ومن المستغرب حقاً أن الرضي نفسه أكّد أن هذه الحال لا تُقيّد؛ إذ قال: "وأمّا المؤكّدة فليست بقيدٍ يتقيد به عاملها كالمنتقلة... وتجيء إمّا لتقرير مضمون الخبر وتأكيده، وإمّا للاستدلال على مضمونه"(١).

ولو تتبعْنا حديث النحاة حول الحال المؤكدة لمضمون الجملة من حيث اللزوم والانتقال، لوجدناهم يؤكدون أنها لازمة بناءً على أنها في الحقيقة توكيدٌ لمعنى الخبر بذكر وصْفٍ من أوصافه الثابتة له، ويقتضي ذلك عدم تقييدها بالعامل بخلاف الحال المنتقلة.

فقد أشار سيبويه إلى ذلك حين منع أن يقال أنا عبدالله منطلقاً في حاجتك، إلا إذا كانت هذه الصفة معهودة منه ملازمة له، إذ قال: ".... وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر، فقال: أنا عبدالله منطلقاً، وهو زيد منطلقاً كان محالاً؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل "هو" ولا "أنا" حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأن "هو" و"أنا" علامتان للمضمر، وإنما يُضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت من أنت؟ فقال: أنا عبدالله منطلقاً في حاجتك كان حسناً"(٢).

قال السيرافي موضحاً وجه استحسان سيبويه لهذا المثال: "وإنما استحسنه سيبويه في هذا الموضع؛ لأنه كان عهدُه به منطلقاً في حاجته من قبل أن يقول له: من أنت، فصار ما

---

(١) شرح الرضي: ق١ج٦٨٧/٢.

(٢) الكتاب: ٨٠-٨١، وانظر المسائل البصريات: ٩٠٣/٢-٩٠٤، والمقتصد: ٦٨٢/١، والتخمير: ٤٣٦/١-٤٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٢/٢، وشرح الألفية لابن الناظم: ٣١٢، والأوضح: ٢٦٠/٢، وشرح الأشموني: ٢٥٢/٢.

عهده بمنزلة شيء ثبت له في نفسه كشجاع وكريم"[1].

ويوضِّح الفرق بين الحال اللازمة والحال المنتقلة من حيث التقييد ما نقله أبو حيان من أن اللازمة "تفيد وضعاً في الاسم بخلاف المنتقلة، فإنها تفيد تخصيصاً في الفعل كالظرف، ولهذا قُدِّرت بفي، فتقول: مررت بزيد أكحل، ولقيته أسود، تريد لقيته بهذا الوصف وعلى هذه الحال[2].

وذلك كله يؤكد لنا أن الرضي اعتمد في اعتراضه على سيبويه على دليل لا وجه له.

ثانياً: نُسِب إلى الزجاج أن العامل في الحال هو الخبر مؤوَّلاً بمسمًّى[3]:

قال ابن يعيش: "وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن العامل في الحال الخبرُ لنيابته عن مسمًّى أو مدعوٍّ، ويُجعَلُ فيه ذكرٌ من الأول"[4].

وقد رُدّ هذا المذهب بما يأتي:

١- أنه يؤدي إلى فساد المعنى في نظر الرضي، إذ قال: "وقال الزجاج العامل هو الخبر؛ لكونه مؤولاً بمسمًّى، نحو: أنا حاتم سخيًّا، وليس بشيء؛ لأنه لم يكن سخيًّا وقت تسميته بحاتم، ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى"[5].

ويبدو لي أن هذا الردَّ لا ينهض لأمرين:

أ- أنه مثّل للحال المؤكدة لمضمون الجملة بـ "أنا حاتم سخيًّا"، والذي يظهر لي أن الحال في هذا المثال مؤكدة للعامل الذي هو الخبر؛ لأن فيه رائحة الفعل، فعمله هنا كعمله في الظرف في قولك: فلان حاتم في قومه لما فيه من معنى الجود.

---

(١) شرح السيرافي: ٢/ل٩٢.

(٢) الارتشاف: ١٥٦٢/٣ بتصرف يسير.

(٣) انظر: شرح المفصل: ٢٣/٢، وشرح التسهيل: ٣٨٥/٢، وشرح الرضي: ق١ج٦٨٨/٢، وشرح الألفية لابن الناظم: ٣٣٦، والارتشاف: ١٦٠١/٣، والتصريح: ٦٦٨/٢، والهمع: ٢٤٥/٢.

(٤) شرح المفصل: ٢٣/٢.

(٥) شرح الرضي: ق١ج٦٨٨/٢.

ب- أن تعليله بأنه لم يكن سخيًّا وقت تسميته بحاتم – يردُّه أن الحال هنا غير مقيدة كما اتضّح مما سبق.

٢- أنَّ هذا التأويل لا يطّردُ إلا إذا كان الخبر علماً فلا يظهر في كل مثال، قال الرضي: "وأيضا لا يطرد ذلك في نحو: ﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةً ﴾[1] و﴿ هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[2]، وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علماً"[3].

٣- أن استلزامه المجاز يضعّفه كما يقول ابن الناظم[4].

٤- أن الخبر جامد جموداً محضاً، والتأويل المذكور بعيد لا إشعار للاسم به، كما يقول ابن عقيل[5].

ويبدو لي أن ردَّ ابن عقيل قوي؛ إذ لو سُلِّم بذلك التأويل لأصبحت الحال مؤكدة للعامل لا مؤكدة للجملة.

ثالثاً: نُسِب إلى ابن خروف أن العامل في الحال، "هو المبتدأ مضمَّنا معنى انتبه"[6]:

وقد رُدّ هذا المذهب بما يأتي:

١- بعدم النظير، قال الرضي: "وهو بعيد؛ لأن عمل المضمر والعلم في نحو: أنا زيد وزيد أبوك، مماّ لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم"[7].

---

(١) سورة هود: آية ٦٤.

(٢) سورة غافر: آية ٣١.

(٣) شرح الرضي: ق١ج٢/٦٨٨، وانظر: شرح التصريح وبهامشه حاشية يس: ١/٣٨٨.

(٤) شرح الألفية لابن الناظم: ٣٣٦.

(٥) المساعد: ٢/٤٣.

(٦) انظر: شرح التسهيل: ٢/٣٥٨، وشرح الرضي: ق١ج٢/٦٨٩، وشرح الألفية لابن الناظم: ٣٦٦، والارتشاف: ٣/١٦٠٢، والتصريح: ٢/٦٦٨، والهمع: ٢/٢٤٥.

(٧) شرح الرضي: ق١ج٢/٦٨٩.

٢- أنه يقتضي جواز تقديم الحال على الخبر مع أن الحال متأخرة عن الجملة وجوباً، قال ابن الناظم: "وهو ضعيف لاستلزام جواز تقديم الحال على الخبر، وأنه ممتنع"[١].

٣- أنَّه كما وصفه ابن عقيل بأنه: "أبعد من قول الزجاج؛ لأن الذي ضُمِّن معنى التنبيه الحروف لا الأسماء"[٢].

٤- أنَّ هذا التأويل إنما يظهر إذا كان المبتدأ اسم إشارة مقروناً بحرف التنبيه كما قال يس العليمي[٣].

رابعاً: ذهب ابن الشجري والرضي إلى أن العامل هو معنى الجملة.

قال ابن الشجري: "ومن الحال قولهم: هو زيد معروفاً، وفي التنزيل: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾، فهذه حال مؤكدة ... والعامل في "معروفاً" و"مصدقاً" وما أشبهه معنى الجملة؛ ولهذا لا يجيز النحويون "معروفاً هو زيد"[٤].

وتبعه الرضي ناسباً هذا المذهب إلى ابن مالك؛ إذ قال: "والأولى عندي: ما ذهب إليه ابن مالك، وهو أن العامل معنى الجملة، كما قلنا في المصدر المؤكَّد لنفسه أو لغيره، كأنه قال: يعطف عليك أبوك عطوفاً ويُرحم مرحوماً، وحَقَّ ذلك مصدقاً؛ وذلك لأن الجملة، وإن كان جزآها جامدين جموداً محضاً، فلا شك أنه يحصل من إسناد أحد جزأيها إلى الآخر معنى من معاني الفعل، ألا ترى أن معنى "أنا زيد": أنا كائن زيداً، فعلى هذا لا تتقدم المؤكدة على جزأي الجملة ولا على أحدهما لضعفها في العمل، وذلك لخفاء معنى الفعل فيها"[٥].

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم: ٣٣٦ بتصرف.

(٢) المساعد: ٢/٤٣.

(٣) شرح التصريح وبهامشه حاشية يس: ١/٣٨٨.

(٤) أمالي ابن الشجري: ٣/٢٢ بإيجاز.

(٥) شرح الرضي: ق١ج٢/٦٨٩.

يتضح لنا من هذا النص أن الرضي يرى ما يأتي :

١- أن العامل في الحال المؤكدة لمضمون الجملة هو معنى الجملة وفاقاً لما نسبه إلى ابن مالك.

٢- أن الدليل على ذلك امتناع تقديم الحال على الجملة أو أحد جزأيها لخفاء معنى الفعل فيها.

ويحسن بنا قبل مناقشة هذا المذهب أن نعرِّج على مذهب ابن مالك في المسألة :

لقد سبق القول إن ابن مالك وافق سيبويه ، ويؤكد ذلك قوله في الألفية :

وإن تؤكِّد جملةً فمضمَرُ عامِلُها ولفظُها يؤخَّر

مثالُه (أنا ابن دارة) الذي أولوه معروفاً فقِسْ كلاًّ بذي[1]

ويبدو أن الذي دفع الرضي إلى نسبة مذهب ابن مالك هو تمثيل ابن مالك للحال المؤكدة لعاملها بـ(هو أبوك عطوفاً) قال : "ومن هذا القبيل – عندي : هو أبوك عطوفاً ، وهو الحق بيِّناً ؛ لأن الأب والحق صالحان للعمل فلا حاجة إلى تكلف إضمار عامل بعدهما"[2].

ويظهر لي أن مراد المتكلم هو الذي يحدد نوع الحال في نحو هذا المثال ، فإذا كان يقصد بالأبوة أبوة النسب ، فأبوك جامد محض ، والحال عندئذ مؤكدة لمضمون الجملة ، وإذا كان لمح فيه صفة الأبوة جاز أن يؤوله بالمشتق ؛ فيعمل في الحال فتكون عندئذٍ مؤكدة للعامل.

ومهما يكن من أمر ، فهذا المذهب يمكن ردُّه – في نظري – بما يأتي :

١- أنَّ معنى الجملة إذا قُدِّر كان فعلاً ؛ فالعامل إذن هو الفعل لا معنى الجملة.

---

(١) ألفية ابن مالك ، باب الحال.

(٢) شرح التسهيل : ٢/٣٥٧.

٢- أنَّ تقديره معنى الجملة بفعل من لفظ الحال يرده أمران:

أ- أن المعنى المراد لا يدل عليه، بل يدل على فعل للعلم واليقين.

ب- أنَّ الفعل الذي قدره الرضي يقتضي اعتبار الحال مؤكدة للعامل لا مؤكدة لمضمون الجملة.

والاستدلال على هذا المذهب بامتناع تقديم الحال على الجملة أو أحد جزأيها لا ينهض؛ فقد علَّل أتباع سيبويه لامتناع تقديمها بكون الحال مؤكدة للجملة المذكورة، وحق المؤكِّد أن يتأخر عن المؤكَّد[1]، وهو الأنسب.



الترجيح:

تبين لي مما سبق ما يأتي:

١- أن مذهب سيبويه أرجح المذاهب؛ لأمور:

أ- أنه لا يرد عليه مثل ما ورد على سائر المذاهب الأخرى.

ب- أنه مذهب أكثر النحويين.

ج- أنه ميسَّرٌ وبعيدٌ عن التكلُّف.

٢- أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتجه كما تبين في موضعه.

والله أعلم.

---

(١) انظر: التصريح: ٢/٦٦٧، والبهجة المرضية: ١٩٤.

١٠- صيغة التعجب (أفعِل به)

قال الرضي: "وأمَّا "أحْسِنْ بزيدٍ" فعند سيبويه: أفْعِل، صورتُه أمر، ومعناه الماضي من أفعَل، أي صار ذا فِعْلٍ كألحَم، أي صار ذا لحم، والباء بعده زائدة في الفاعل لازمة...

فقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف: إن "أحسِنْ" أمرٌ لكل واحد بأن يجعل زيداً حسناً...

وهذا معنىً مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه، وأيضاً همزة الجعل أكثر من همزة: صار ذا كذا، وإن لم يكن شيء منها قياساً مطرداً"[1].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في قوله: إن "أفعِلْ" في هذه الصيغة فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر، مقويًّاً رأي الفراء ومن تبعه، وهو أنه فعل الأمر، بأمرين: الأول أن هذا المذهب مناسب لمعنى التعجب بخلاف تقدير سيبويه، والثاني أن في جعل الهمزة للجَعْل حملاً على الأكثر بخلاف تقدير سيبويه.

المناقشة:

للتعجب صيغتان قياسيّتان، هما: ما أفْعَلَه، وأفعِلْ به، وقد اختلف النحاة في نوع الفعل في الصيغة الأخيرة، ولهم في ذلك مذهبان على النحو الآتي:

أولاً: ذهب سيبويه وجمهور البصريين[2] إلى أنه فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر.

---

(١) شرح الرضي: ق٢ج١٠٩٧/٢-١٠٩٨.

(٢) المقتضب: ١٨٣/٤، والأصول: ١٠١/١، وعلل النحو: ٣٣١، والجمل في النحو للزجاجي: ١٠٤، والإيضاح: ١١٥، والمسائل البغداديات: ١٦٥، ١٧٣، واللمع: ١٩٨، والتبصرة والتذكرة: ٢٦٧/١، والمقتصد: ٣٧٦/١، والمرتجل: ١٤٧، وأسرار العربية: ١٠٦، والتبيان في إعراب القرآن: ١٧١/٢، وترشيح العلل: ١١٣، وشرح المفصل: ٤١٩/٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٨٨/١، والمقرب: ٧٦/١، وشرح التسهيل: ٣٣/٣، وشرح الكافية الشافية: ٤٨٢/١، والإرشاد إلى علم الإعراب: ١٤١، وتوضيح المقاصد: ٨٨٧/٢-٨٨٨، وشرح قطر الندى: ٣٥٩-٣٦٠، والمساعد: ١٤٩/٢، وشرح ابن عقيل: ١١٨/٢، والهمع: ٣٨/٣، والبهجة المرضية: ٢٤٣.

ولم يصرِّح سيبويه بذلك في كتابه[١]، غير أنه قال: "هذا بابُ ما لا يجوز فيه ما أفْعَلَه، وذلك ما كان أفْعَل وكان لوناً أو خِلْقة، ألا ترى أنك لا تقول: ما أحْمَرَهُ ولا ما أبْيَضَهُ ... وما لم يكن فيه ما أفْعَلَهُ لم يكن فيه أفْعِلْ به رجلاً، ولا هو أفْعَلُ منه؛ لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه، كما أنك إذا قلت ما أفعلَه فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا، والمعنى في أفعِلْ به وما أفعلَه واحد، وكذلك أفعلُ منه"[٢].

ومراده بقوله: "والمعنى في أفعِلْ به وما أفعله واحد" أن صيغة أفعِل به، لا تصاغ إلا من فعل قابل للتفاضل كصيغة ما أفعله، ولعلَّ فيه إشارة إلى أن (أفعِلْ) فعلٌ ماضٍ مثل (أفعَلَ)[٣]، وهذا المذهب هو المنسوب إليه[٤].

وقد استدل أصحاب هذا المذهب على أنه ماضٍ لا أمر بما يأتي:

١- أنَّه ملازم لصيغة واحدةٍ في جميع الأحوال، قال المبرد مشيراً إلى ذلك: "وتقول: يا هند أحْسِنْ بزيد، ويا رجلان أحْسِنْ بزيد؛ لأنك لست تأمرهم أن يصنعوا شيئاً، وإنما المعنى ما أحسنه"[٥].

٢- أن أسلوب التعجب خبر لا إنشاء؛ فيقتضي ألا يكون الفعل أمراً، قال أبو علي الفارسي مشيراً إلى ذلك: "ويدلُّك على أن أكرِمْ ونحوه لا ضمير مخاطب فيه في قولك: أكرِمْ بعمرو، وأنك قاصدٌ الإخبار عن عمرو بأنه قد كرُم، وأنه كلام

---

(١) انظر: فهارس الكتاب للشيخ عضيمة: ٢٢٨-٢٣٠، والكتاب (فهارس هارون): ٢٨٣/٥.

(٢) الكتاب: ٩٧/٤.

(٣) تحدث السيرافي عن هذا الباب في شرحه: ٥/ل ١٠٧، ١٠٨، إلا أني لم أتبيَّنْ ما يمكن أن يفيد؛ لطمسٍ بهما، ولم أجد شيئاً في سائر الشروح التي بين يدي.

(٤) شرح المفصل: ٤٢٠/٤، وشرح المقدمة الكافية: ٩٢٨/٣، وشرح الكافية للموصلي: ٥٨٨/٢، والجنى الداني: ٤٧.

(٥) المقتضب: ١٨٣/٤، وانظر: المسائل البغداديات: ١٦٥-١٦٦، واللمع: ١٩٨، وأسرار العربية: ١٠٦.

محتمل للصدق والكذب كغيره من الأخبار"[1].

ووضَّح ابن جني هذا المذهب بقوله: "الثاني منهما نحو قولك: أحسن بزيد، أي ما أحسن زيداً، فالباء وما عملت فيه في موضع رفع، ومعناه: أحسَنَ زيدٌ، أي صار ذا حسن، كقولك: أجرب الرجلُ، أي صار ذا إبل جربى، وأنحَزَ، أي صار ذا مالٍ فيه النُّحازُ، فلفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر"[2].

وقد بيَّن النحاة المعنى الذي تؤديه همزة الصيرورة والباء الزائدة في هذه الصيغة، فقال ابن يعيش: "اعلم أن هذا الفعل منقول من أفعل التي للصيرورة حين أرادوا المبالغة والمدح بذلك الفعل ... لأن التعجب لا يكون إلا فيما قد ثبت واستقر حتى فاق أشكاله وخرج عن العادة"[3].

وقال ابن السراج: " وإنما لزمت الباء هنا الفاعل لمعنى التعجب، وليخالف لفظه لفظ سائر الأخبار"[4].

ووجّه ابن يعيش: "استعمال التعجب على لفظ الأمر وإدخال الباء معه بأنهم أرادوا بذلك التوسع في العبارة والمبالغة في المعنى، أما التوسع فظاهر؛ لأن تأدية المعنى بلفظين أوسع من قصره على لفظ واحد، وأما دخول الباء فلإرادة الدلالة على التعجب؛ إذ لو أريد الأمر لكان كسائر الأفعال"[5].

وقد رُدّ هذا المذهب بما يأتي:

١- أن هذه الباء ليست كالباء الزائدة في فاعل كفى من حيث جواز حذفها وبقاء

---

(١) المسائل البغداديات: ١٦٦، وانظر المرتجل: ١٤٨.

(٢) اللمع: ١٩٨ بإيجاز.

(٣) شرح المفصل: ٤١٩/٤.

(٤) الأصول: ١٠١/١.

(٥) شرح المفصل: ٤٢٠/٤ بتصرف.

المعنى، قال ابن الطراوة معترضاً على أبي علي الفارسي: "ومّما صرّح بالخطأ فيه ثقةً بمن وافقه عليه زعمُه في "بزيدٍ" من قولك: أحسِنْ بزيدٍ، أنه فاعل، والباء فيه بمنزلتها في ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[1]، وهذا قول لا وجه له؛ لأن حذف الباء من الآية يوضح معناها وحذفها في المسألة يمنع النطق بها"[2].

غير أن ابن عصفور أجاب عنه بأنَّ زيادة الباء في هذه المسألة لازمة إصلاحاً للّفظ؛ إذ لا يُسند فعل الأمر إلى الظاهر، قال: "فإن قيل: لو كانت زائدة لم تلزم كما لم تلزم في مثل: "كفى بالله شهيداً"، فالجواب: أن الباء لزمت هنا إصلاحاً للّفظ، وذلك أن فعل الأمر بغير لام لا يكون فاعله مظهراً إلا في هذا الباب، فدخلت الباء حتى يصير في اللفظ كأنه مفعول"[3].

٢- أنه ضُعِّف فيما نقله الرضي "بأن الأمر بمعنى الماضي ممّا لم يُعهد، بل جاء الماضي بمعنى الأمر، نحو: اتقى امرؤ ربه"[4].

وهذا الرد غير مسلَّم، فقد أشار النحاةُ إلى نظائر لاستخدام الأمر بمعنى الماضي، قال أبو علي الفارسي مشيراً إلى ذلك: "... فكما وقع لفظ الخبر للأمر والدعاء، كذلك وقع لفظ الأمر موقع الخبر، ونظير هذا قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾[5]، ألا ترى أن الأمر لا وجه له هنا"[6].

واستدل ابن مالك أيضاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "مَنْ كذب عليَّ متعمِّداً

---

(١) سورة النساء: من الآية ٧٩.

(٢) الإفصاح: ٤٥.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ٥٨٨/١، وانظر: الأوضح ٢٢٧/٣.

(٤) شرح الرضي: ق٢ج١٠٩٧/٢، وانظر: الأوضح: ٢٢٧/٣.

(٥) سورة مريم: ٧٥.

(٦) المسائل البغداديات: ١٦٦، وانظر: ترشيح العلل: ١١١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٨٨/١.

فليَتَبَوَّأ مقعده من النار"[1].

والحقيقة أن الاستدلال بهذا النظير له وجاهة خاصة لو نظرنا وفق رأي الكوفيين القائلين بأن فعل الأمر أصله "لِتفْعَل".

٣- أنه مخالف للقياس، قال ابن الحاجب في ذلك موضحاً التعسُّف الذي وصف به الزمخشري هذا المذهب: "لما فيه من مخالفة القياس من وجوه متعددة منها، استعمال الهمزة لصيرورة الشيء ذا كذا في أكرم، ومنها نقل الفعل عن صيغة الخبر إلى صيغة الأمر، ومنها زيادة الباء على الفاعل، وكل ذلك خروج على القياس"[2].

ونقل الرضي أنه: "ضُعِّف بأنَّ أفعَل بمعنى صار ذا كذا قليل ولو كان منه، لجاز ألحِمْ بزيد وأشحِمْ بزيد، وبأن زيادة الباء في الفاعل قليلة، والمطرد زيادتها في المفعول"[3].

ويبدو لي أن هذا الرد غير متجه؛ إذ يُضعفُه أمران، وهما:

أ- أن القول بأن استعمال الهمزة للصيرورة مخالف للقياس - غيرُ مُسلَّم؛ فقد أشار الرضي إلى أنه لا قياس لزيادة الهمزة أيّاً كان معناها، حيث قال في حديثه عن معاني صيغة "أفعل": "والأغلب في هذه الأبواب ألاّ تنحصر الزيادة في مَعنى، بل تجيء لمعانٍ على البدل كالهمزة في (أفعل) تفيد النقل والتعريض وصيرورة الشيء ذا كذا، وكذا فعَّل وغيره، وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً ... بل يُحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعيَّن"[4].

ب- أن نقل الفعل عن صيغة الخبر إلى صيغة الأمر كان من أجل التوسع في العبارة والمبالغة في المعنى - كما مر بيانه - ؛ فلا ضير من خروجه على القياس.

---

(١) شرح التسهيل: ٣/٣٦، والحديث في صحيح البخاري: ١/٣٨، ٢/١٠٢.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل: ٢/١١٠.

(٣) شرح الرضي: ق٢ج٢/١٠٩٧ بتصرف.

(٤) شرح الشافية للرضي: ١/٨٣-٨٤.

ثانياً: ذهب الفراء[1] والأخفش[2] وابن كيسان[3] والزجاج[4] وابن الطراوة[5] والزمخشري[6] وابن خروف[7] وابن طلحة[8] وابن الحاجب[9] والرضي[10] إلى أنه فعل أمرٍ في اللفظ والمعنى، ونُسِب هذا المذهب إلى الكوفيين[11].

قال الزمخشري مشيراً إلى هذا المذهب بعد أن ذكر المذهب السابق: "وعندي أنَّ أسهلَ منه مأخذاً أن يقال إنه أمرٌ لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً أي بأن يصفه بالكرم، والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾، للتأكيد والاختصاص، أو بأن يصيره ذا كرم والباء للتعدية، هذا أصله، ثم جرى مجرى المثل فلم يُغيَّر عن لفظ الواحد في قولك: يا رجلان أكرم بزيد، ويا رجال أكرم بزيد"[12].

وأشار ابن الحاجب إلى أن بقاء الصيغة على حالة واحدة في كل أحوال المخاطب – يلزم هذا المذهب؛ فوجَّهه كما فعل الزمخشري، ونظّر له بأسلوب المدح، قال: "وإنما يلزم فيه الإضمار الذي لا يتغير، وليس بمستبعد، ألا ترى أنَّ مثل هذه الصيغة في الإنشاء للمدح قد جرى الضمير فيها هذا المجرى، فلم يُغيَّر عن لفظ الوحدة في قولك: نعم رجلاً

---

(١) انظر: شرح التسهيل: ٣/٣٣، وتوضيح المقاصد: ٢/٨٨٧.

(٢) انظر: شرح المقدمة الكافية: ٣/٩٢٩، وشرح الكافية لابن جماعة: ٣٢٢.

(٣) انظر: الإفصاح لابن الطراوة: ٤٥، والارتشاف: ٤/٢٠٦٧، وتوضيح المقاصد: ٢/٨٨٧.

(٤) انظر: شرح المفصل: ٤/٤٢٠، والجنى الداني: ٤٧.

(٥) الإفصاح: ٤٥.

(٦) المفصل: ٢٧٦.

(٧) شرح الجمل لابن خروف: ٢/٥٨٥.

(٨) انظر: توضيح المقاصد: ٢/٨٨٧، والتصريح: ٣/٣٧٣.

(٩) الإيضاح في شرح المفصل: ٢/١١٠

(١٠) شرح الرضي: ق٢/ج٢/١٠٩٨.

(١١) شرح الجمل لابن خروف: ٢/٥٨٤.

(١٢) المفصل: ٢٧٦-٢٧٧.

ونعم رجلين، ونعم رجالاً، فكذلك ههنا"[1].

ووجّهه ابن كيسان والزجاج وابن الطراوة بأن الفاعل "ضمير المصدر الدّالّ عليه الفعلُ، كأنه قيل: يا حُسْنُ أحسِنْ بزيد، أي الزمه ودُمْ به"[2].

وأما الرضي فقد وجّهه بأن هذا الفعل غير متصرف، وسهّله انمحاء معنى الأمر فيه، قال: "وإنما لم يصرّف على هذا القول "أفعِل"، وإن خوطب به مثنى أو مجموع أو مؤنث، فلم يُقل: أحسنا، أحسنوا... لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف، وسهّل ذلك انمحاء معنى الأمر فيه كما انمحى في ما أفعل معنى الجعل، وصار معنى أفعِل به كمعنى ما أفعل، وهو محض إنشاء التعجب، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه، فهمزة أفعل على هذا للجعل، كهمزة ما أحسن والباء مزيدة في المفعول، وهو كثير"[3].

وقد رد أبو علي الفارسي توجيه ابن كيسان ومن تبعه بـ "فساده من جهة المعنى؛ فإن الفعل ليس للكرم ولا ما أشبهه، ولا يجوز أن يخاطب ولا يؤمر ولا يُنْهى، لكن هذا الفعل للمتعجب منه، وهو حديث عنه"[4]، وأضاف ابن مالك أنَّ "مما يبيّن فساده أن من المصادر المصوغ منها أفعِل ما لا يكون إلا مؤنثاً كالسهولة والنجابة، ولم يُقَل فيها أسهلي به وأنجبي به"[5]، وردَّه الرضي أيضاً بأنّا "نقول أحسِنْ بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان في حالة واحدة إلا أن نقول: معنى خطاب الحسن قد انمحى"[6].

وأمَّا توجيه الرضي فيبدو لي أنه غير قوي؛ لأمرين:

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١١٠.

(٢) الارتشاف: ٤/ ٢٠٦٧، وانظر: شرح الرضي: ق٢ج٢/ ١٠٩٨.

(٣) شرح الرضي: ق٢ج٢/ ١٠٩٨.

(٤) المسائل البغداديات: ١٧١ بتصرف يسير.

(٥) شرح التسهيل: ٣/ ٣٨ بإيجاز.

(٦) شرح الرضي: ق٢ج٢/ ١٠٩٨.

أ- أن الجمود ليس مانعاً من إسناد الفعل إلى الضمائر البارزة المختلفة؛ إذ لا خلاف في إسناد "ليس" و"عسى" إليها.

ب- أن فعل الأمر لا ينمحي عنه معنى الأمر بحال.

وقد استدل أصحاب هذا المذهب على أن الجار والمجرور في موضع نصب بجواز حذفه، ولو كان الموضع للفاعل لم يجز، قال ابن خروف: "والكوفيون يقولون: الجار والمجرور في موضع نصب، ودليلهم حذف المجرور في قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[1]، ومجيئه منصوباً بعد إسقاط حرف الجر في قوله:

فأجـدِرْ مثْـلَ ذلك أن يكـونا[2]

وهو قول لا دليل على خطئه"[3].

والحقيقة أن بعض النحاة ممّن تبعوا سيبويه قد سوّغوا ذلك الحذف بكونه في اللفظ بمنزلة الفضلة، كما قال ابن عصفور[4].

على أن ابن مالك ردّ الاستشهاد بالشاهد الشعري المذكور بأنه يحتمل ألا يكون للتعجب، وإن كان للتعجب فيحتمل أن يكون "مثل" فاعلاً مبنيّاً، فليست الكلمة منصوبة، حيث قال: "ولا حجة له فيه؛ لاحتمال أن يكون أجدِرْ فعل أمر عارياً من تعجُّب بمعنى: اجعل مثل ذلك جديراً بأن يكون أي حقيقاً بالكون، ويحتمل أن يكون "أجدر" فعل تعجُّب مسنداً إلى مثل ذلك ثم حذفت الباء اضطراراً واستحق مصحوبها الرفع بحق الفاعلية، لكنه بُني لإضافته إلى مبني"[5].

---

(١) سورة مريم: من الآية ٣٨.

(٢) البيت لابن أحمر، وصدره: وإمّا زال سرجٌ عن معدٍّ، انظر: شرح التسهيل: ٣٥/٣.

(٣) شرح الجمل لابن خروف: ٥٨٤/٢-٥٨٥ بتصرف.

(٤) المقرب: ٧٧/١، وانظر: توضيح المقاصد: ٨٩٠/٢.

(٥) شرح التسهيل: ٣٥/٣ بإيجاز.

كما استُدِّل لهذا المذهب بجريانه على القياس بخلاف المذهب الأول، وذلك كما قال ابن الحاجب من حيث: "استعمال الهمزة للتعدي وهو كثير، واستعمال الباء زائدة على المفعول وهو كثير، واستعمال صيغة ا لأمر، وهو القياس"[(١)].

وتبعه الرضي في طرف من اعتراضه حين قال: "وأيضاً همزة الجعل أكثر من همزة: صار ذا كذا، وإن لم يكن شيء منها قياساً مطرداً".

ويظهر لي أن هذه الأدلة لا تمكّن هذا المذهب من النصرة للردود التي ردّ بها ابن يعيش وابن مالك هذا المذهب، وهي:

١- أنه وإن كان بلفظ الأمر فليس بأمر، وإنما هو خبر محتمل للصدق والكذب، فيصح أن يقال في جوابه: "صدقت" أو "كذبت"؛ لأنه في معنى "حسُن زيد جداً"[(٢)].

٢- "أنه لو كان أمراً لكان فيه ضمير المأمور، فكان يلزم تثنيته وجمعه وتأنيثه على حسب أحوال المخاطبين"[(٣)]. وهذان الأمران استُدِّل بهما لمذهب سيبويه كما مر.

٣- "أنه كان يصح أن يجاب بالفاء كما يصح ذلك في كل أمر نحو أكرِمْ بعمروٍ فيشكرَك... على حد قولك: أعطني فأشكرَك، فلمّا لم يجز شيء من ذلك دلّ على ما ذكرناه"[(٤)].

٤- أنه "لو كان أمراً مسنداً إلى المخاطب لم يجز أن يليَه ضمير المخاطب نحو: أحسِن بك؛ لأن في ذلك إعمال فعل واحد في ضميرين فاعل ومفعول لمسمى واحد"[(٥)]، وهو غير جائز في غير أفعال القلوب كما هو معلوم.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ٢/١١٠ بتصرف يسير.

(٢) شرح المفصل: ٤/٤٢٠.

(٣) شرح المفصل: ٤/٤٢٠، وانظر شرح التسهيل: ٣/٣٣.

(٤) شرح المفصل: ٤/٤٢٠.

(٥) شرح التسهيل: ٣/٣٤.

٥- أنه لو كان بمعنى الأمر لا بمعنى أفَعَل تالي "ما" لوجب له الإعلال إذا كانت عينُهُ ياءً أو واواً كما وجب لأَبِنْ وأَقِمْ ونحوهما، ولم يُقَل أَبِينْ وأقوِم، فيلزم مخالفة النظائر"[1].

ويبدو لي أن هذا الرد لا يتجه؛ إذ يمكن أن يجاب بأنه كالتصحيح الواجب في صيغة ما أفعله لشبهها بأفعل التفضيل.

٦- أنه لو كان الناطق بأفعِل المذكور آمراً بالتعجب لم يكن متعجباً، كما لا يكون الآمر بالحلف والتشبيه والنداء حالفاً ولا مشبِّهاً ولا منادياً، ولا خلاف في كون الناطق بأفعِلْ المذكور متعجباً[2].

ويظهر لي أن هذا الرد الأخير جدير بأن يرد على الرضي اعتراضه حين قال: "وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه"، إضافة إلى أنه يمكن ردُّ هذا الاعتراض بما يأتي:

١- أنه يشترط في التعجب أن يُبنى مما وقع في الماضي واستمر، والمناسب لذلك همزة الصيرورة كما تبيّن من حديث النحاة عنها في بداية المسألة، ولا تدل عليه همزة الجعل.

قال الرضي مشيراً إلى هذا الشرط: "ويزيد عليه فعل التعجب بشرط، وهو أنه لا يُبنى إلا ممَّا وقع في الماضي واستمر"[3].

٢- أن التعجُّب – كما قالوا – استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وإذا ظهر السبب بطل العجب، وهمزة الصيرورة أنسب لهذا المعنى من همزة الجعل.

٣- أن التعجب خبر يحتمل الصدق أو الكذب، فيلزم أن يكون فعلُه ماضياً لا أمراً.



---

(١) شرح التسهيل: ٣/٣٤.

(٢) السابق: ٣٣.

(٣) شرح الرضي: ق٢ج١٠٨٩/٢، والمقصود بالمزيد عليه أفعل التفضيل.

الترجيح:

تبيّن لي مما سبق ما يأتي :

١- أن مذهب سيبويه هو الراجح للأمور الآتية :

أ- أنه يعتمد على أدلة قوية ، ولم يرد عليه مثل ما ورد على المذهب الثاني.

ب- أنه موافق لمعنى التعجب كما أسلفت.

ج- أنه يتفق مع معنى صيغة التعجب المشهورة "ما أفعله" بخلاف المذهب الثاني.

د- أن المذهب الثاني اعتمد على وصف الشكل الظاهري للصيغة وفق المنهج الوصفي ، واختصاص الصيغة - فيما يبدو لي - ليس أساساً في الحكم النحوي ؛ فقد جاء الاسم على وزن يختص بالفعل ، ولم يُقل إنه فعل ، بل أخذ شيئاً من أحكامه ، وهو منع الصرف ، وذلك نظير ما حدث في هذه المسألة ، حيث سوّغ مجيء الفعل على صيغة الأمر حذف ما بعده ؛ لأنه كالمفعول به في الصورة.

٢- أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتجه ؛ كما تبيّن في موضعه.

والله أعلم.

١١- النكرة الموصوفة المقصودة بالنداء

قال الرضي: "وإن لم يكن الوصف بالجملة أو الظرف فليس متبوعه مضارعاً للمضاف؛ لأنه يجوز جعله مفرداً معرفةً مستقلاً فتقول: "يا رجلُ الظريفُ"، ولا يجوز مع قصد التعريف "يا رجلاً ظريفاً" بخلاف: يا حليماً لا يُعجل؛ لأن الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة، ألا ترى أنك لا تقول في باب "لا": "لا حليماً لا يعجل"، ولا "لا غلاماً من الغلمان في الدار"؛ لأن الجملة أو الظرف يصح وقوعهما وصفاً للنكرة، فظهر أنهم مضطرون إلى جعل نحو: "يا حليماً لا يعجل"، و"أداراً بحزوى" مضارعاً للمضاف مع قصد التعريف أيضاً، بخلافٍ نحو: "يا رجلاً ظريفاً"... وصرَّح الكسائي والفراء بتجويز نحو: "يا رجلاً راكباً لمعيَّن على أنه مضارع للمضاف حتى إنهما أجازا "يا راكباً" لُمعيَّن على حذف الموصوف.

وفي كلام سيبويه أيضاً ما يشعر بجواز نحو: "يا رجلاً راكباً" لمعيَّن، وفيه إشكال؛ لاستلزام جواز "لا رجلاً راكباً"، ولا قائل به"[١].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في تجويزه نصب النكرة الموصوفة المقصودة بالنداء لعدم النظير في باب لا النافية للجنس، زاعماً أنها مرفوعة.

المناقشة:

يبنى المنادى على ما يرفع به إذا كان علماً مفرداً أو نكرة مقصودة بالنداء، وينصب إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف أو نكرة غير مقصودة.

أما النكرة الموصوفة بمفرد المقصودة بالنداء فقد اختلف النحاة في حكمها عند ندائها ولهم في ذلك مذهبان على النحو الآتي:

أولاً: نُسب إلى سيبويه[٢] القول بجواز نصب النكرة الموصوفة المقصودة بالنداء، نحو: يا رجلاً راكباً لمعيَّن لجعله من قبيل المضارع للمضاف.

---

(١) شرح الرضي: ق١ج١/٤٢٢. بتصرُّف.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل: ١ / ٢٥٨.

وبعد الرجوع إلى كتابه تبيَّن أنه يُقسِّم المنادى إلى قسمين مضاف منصوب ومفرد مرفوع في موضع نصب، ويلحق بالمضاف المنادى المطول، وفاقاً لشيخه الخليل، قال سيبويه: "اعلم أن النداءَ: كلُّ اسمٍ مضافٍ فيه فهو نصْبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفردُ رفْعٌ، وهو في موضع اسم منصوب.

وزعم الخليل - رحمه الله - أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبدَ الله، ويا أخانا، والنكرةَ حين قالوا: يا رجلاً صالحاً حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلك وهو بعدك، ورفعوا المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد..."[١].

ولعل تلك النسبة مستفادة من نقل سيبويه لهذا النص عن شيخه الخليل، وهو قوله: "وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف... والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً حين طال الكلام".

ويبدو لي أن ذلك ليس دليلاً قاطعاً على مذهب سيبويه في المسألة ؛ لأمرين:

١- أنه ليس في كلامه إشارة إلى نوع المنادى من حيث القصد وعدمه، بل إن السيرافي في شرحه لهذا النص قال: "وسيبويه يقول يا رجلاً صالحاً إذا لم يقصد رجلاً بعينه"[٢].

٢- أن سيبويه يرى أن التنوين يوجب طول المنادى، فيحتمل أن تنوين "رجلاً" في النص المذكور أوجب له الطول، قال: "وقال الخليل رحمه الله: إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة ؛ لأن التنوين لحقها فطالت، فجُعِلَتْ بمنزلة المضاف لمّا طال نُصب، ورُدَّ إلى الأصل، كما فُعل ذلك بقبلُ وبعدُ، ثم قرَّر قول شيخه بقوله: "فإنما جعل الخليل - رحمه الله - المنادى بمنزلة قبل وبعد، وشبَّهه بهما مفردين إذا كان مفرداً، فإذا طال وأضيف شبَّهه بهما مضافين إذا كان مضافاً ؛ لأن المفرد في النداء في موضع نصب، كما أن قبلُ وبعدُ قد يكونان في موضع نصب

---

(١) الكتاب: ٢/١٨٢-١٨٣.

(٢) شرح السيرافي: ٣/ ل٣٦.

وجرٍّ ولفظهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل، وكذلك نداء النكرة لَمَّا لحقها التنوين وطالت صارت بمنزلة المضاف"[1].

ومن المفيد أن أشير إلى أن سيبويه يعدُّ النكرة المقصودة الموصوفة بالجملة أو شبه الجملة بمنزلة المضاف، فقد أردف النص السالف بشواهد مختلفة، قال: "وكذلك نداء النكرة لَمَّا لحقها التنوين وطالت صارت بمنزلة المضاف.

وقال ذو الرمة:

أداراً بِحُزْوى هِجْتِ للعين عبرةً … فماءُ الهوى يرفَضُّ أو يترقرقُ[2]

وقال الآخر، توبة بن الحميِّر:

لعلَّك يا تيساً نزا في مَريرةٍ … معذِّبُ ليلى أنْ تراني أزورُها[3]

وأضاف: "وأما قول الطِّرمَّاح:

يا دارُ أقْوَتْ بعدَ أصرامِها … عاماً وما يَعْنِيك مِنْ عامِها[4]

فإنما ترك التنوين فيه؛ لأنه لم يجعل "أقوت" من صفة الدار، ولكنه قال: يا دارُ، ثم أقبل بعدُ يحدِّثُ عن شأنها، فكأنه لَمَّا قال: يا دارُ، أقبلَ على إنسان، فقال: أقْوَتْ وتغيَّرتْ، وكأنَّه لَمَّا ناداها قال: إنها أقْوَتْ يا فلانُ، وإنما أرَدْتُ بهذا أن تعلم أنَّ "أقوت" ليس بصفة"[5].

---

(١) الكتاب: ٢/١٩٩.

(٢) انظر البيت في: التبصرة والتذكرة: ١/٣٣٩، وتحصيل عين الذهب: ٣١١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٨٣، وشرح التسهيل: ٣/٣٩٧، وشرح الرضي: ق١ج١/٤٢١.

(٣) انظر البيت في: التبصرة والتذكرة: ١/٣٤٠، وتحصيل عين الذهب: ٣١١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٨٣.

(٤) انظر البيت في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/٣٩٧، والنكت: ١/٥٥١، وتحصيل عين الذهب: ٣١٢، معنى الأصرام: الجماعات، واحدها: صِرْم.

(٥) الكتاب: ٢/١٩٩-٢٠٠.

وقد وضَّح ذلك الأعلم حين علَّق على وجه استشهاد سيبويه ببيت ذي الرمة السابق بقوله: "الشاهد فيه نصب "دار"؛ لأنه منادى منكور في اللفظ لاتصاله بالمجرور بعده ووقوعه موقع صفته، فكأنه قال: أداراً مستقرة بحزوى، فجرى لفظه على التنكير وإن كان مقصوداً بالنداء ومعرفة في التحصيل، ونظيره ممَّا ينتصب وهو معرفة؛ لأن ما بعده من صلته فضارع المضافَ قولهم: يا خيراً من زيد، وكذلك ما نُقِل إلى النداء موصوفاً ممَّا توصف به النكرة جرى عليه لفظ المنادى المنكور، وإن كان في المعنى معرفة"(١).

وقال عن بيت الطِّرِمَّاح: "والشاهد فيه رفع الدار وإن كان بعدها الفعل، وكان الظاهر أن تُنصَب على ما تقدم إلا أنه لم يجعل "أقوت" في موضع الوصف لها؛ إنما ناداها ثم جعل يخاطب غيرها ويخبره عنها، فقال: أقوت هذه الدار بعد أصرامها..."(٢).

ويستفاد من ذلك أمران:

١- أن مذهب سيبويه المتمثل في نصب النكرة المقصودة بالنداء الموصوفة بالجملة أو شبه الجملة يؤنس ما نُسب إليه في هذه المسألة؛ ولا يستقيم -في نظري- القياس عليه لوجود الفارق؛ إذ المنسوب إليه القول بالجواز، والواضح من مذهبه في الوصف بالجملة أو شبهها النصب وجوباً.

٢- أنه لا وجه لقول محقق شرح الرضي د. حسن الحفظي بعد إيراده نص سيبويه السالف ذكْرُه أخيراً: "وهذا لا يشعر بجوازه بل بعدم جوازه، ولم أجد في الكتاب ما يؤيد كلام الرضي"(٣).

وتجدر الإشارة إلى أن سيبويه لم يستعمل مصطلح الشبيه بالمضاف وإنما كان يسميه

---

(١) تحصيل عين الذهب: ٣١١.

(٢) السابق: ص٣١٢.

(٣) شرح الرضي: ق١ ج١ /٤٢٢ (الهامش).

بالمطول والممطول[1].

وعدَّ الصيمري هذه المسألة قسماً مستقلاً من أقسام المنادى المنصوب ووسمه بـ "الموصوف النكرة"[2].

وذهب الفراء[3] والكسائي[4] وابن مالك[5] والشيخ خالد الأزهري[6] إلى جواز بنائه ونصْبِه، مستدلين على ذلك بما رواه الفراء عن العرب.

قال الفراء: "والعرب إذا دعت نكرةً موصولة بشيء آثرت النصب، يقولون: يا رجلاً كريماً أقبل، ويا راكباً بعيراً أقبل. فإذا أفردوا رفعوا أكثر ممَّا ينصبون، أنشدني بعضهم:

يا سيداً ما أنت من سيِّدٍ موطأ الأعقاب رَحْبِ الذراع[7]

ولو رفعت النكرة الموصولة بالصفة كان صواباً، قد قالت العرب:

❖ يا دار غيَّرها البلى تغييرا[8] ❖

تريد: يا أيتها الدارُ غيَّرها، وسمعْتُ أبا الجراح يقول لرجل: أيا مجنونٌ مجنونٌ، إتباع، وسمعت من العرب: يا مهتمٌّ بأمرنا لا تهتم، يريدون: يا أيها المهتمُّ"[9].

وأكد ابن مالك على ذلك فقال: "ويجوز في المفرد المعرف بالقصد والإقبال إجراؤه

---

(١) انظر: الكتاب: ٢٢٨/٢، والمصطلح النحوي: ص١٤٦.

(٢) التبصرة والتذكرة: ٣٤٠/١.

(٣) معاني القرآن: ٣٧٥/٢.

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٥٨/١، وشرح الرضي: ق١ج٤٢٢/١.

(٥) شرح التسهيل: ٣٩٢/٣-٣٩٣.

(٦) التصريح: ٢٤/٤.

(٧) البيت للسّفاح بن بكير، انظر: المقرب: ١٦٥/١، وشرح التسهيل: ٣٩٧/٣، وشرح شذور الذهب: ٢٤٤، والهمع: ٣٢/٢، ٢٦٥.

(٨) لم أقف عليه.

(٩) معاني القرآن: ٣٧٥/٢-٣٧٦ بإيجاز.

مجرى العلم المفرد في البناء وإجراؤه مجرى النكرة في النصب، قال الفراء: النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها، يقولون: يا رجلاً كريماً أقبل. فإذا أفردوا رفعوا أكثر ما ينصبون قلت: ويؤيد قول الفراء ما روي من قيل النبي صلى الله عليه وسلم في سجوده: "يا عظيماً يرجى لكل عظيم"[1].

وأدرج الشيخ خالد الأزهري هذه المسألة ضمن الشبيه بالمضاف ووجَّهها بأن النداء طرأ على النكرة بعد وصفها، فهما عندئذ متلازمان كتلازم جزأي الشبيه بالمضاف، قال: "وينبغي أن ينتظم في سلك الشبيه بالمضاف، النعت والمنعوت إذا كان المنعوت نكرة مقصودة، فإن العرب تؤثر نصبها على ضمِّها، حكى الفراء: "يا رجلاً كريماً أقبل" ووَجْهُهُ أنه يحتمل أن يكون نُقِل إلى النداء موصوفاً؛ فبقي على ما كان عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية، وتعريف القصد لا يقدح في هذا؛ فإنه إنما ورد على الصفة وموصوفها معاً لا على الموصوف وحده"[2].

وعدَّه السيوطي من الشبيه بالمضاف[3] أيضاً.

ثانياً: ذهب ابن الحاجب[4] وابن عصفور[5] والرضي[6] إلى منع نصبها.

قال ابن الحاجب مشيراً إلى ذلك: "وقد صرَّح الفراء والكسائي بتجويز "يا رجلاً راكباً" لمعيَّن جعلوه من المشبَّه بالمضاف، ومن ثمَّ أجاز "يا راكباً لمعين" وفي كلام سيبويه ما يُشعِر بجوازه وفيه إشكال؛ فإنه يستلزم جواز "لا رجلاً راكباً""[7].

---

(١) شرح التسيهل: ٣/٣٩٢-٣٩٣، والحديث في مجمع الزوائد: ٢/١٢٨.

(٢) التصريح: ٤/٢٤.

(٣) الهمع: ٢/٢٩.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل: ١/٢٥٨-٢٥٩.

(٥) شرح الجمل: ٢/٨٢-٨٥.

(٦) شرح الرضي: ق١ج١/٤٢٢-٤٢٣.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل: ١/٢٥٨.

وسبب منع ابن الحاجب لهذا الأسلوب - كما هو واضح من هذا النص - هو عدم النظير في باب لا النافية للجنس؛ حيث لا يقال: لا رجلاً راكباً بل يجب كون الاسم مفرداً؛ إذ لا تأثير للوصف في حكمه.

كما أشار إلى سبب عدم جعل النكرة المناداة الموصوفة بالجملة من قبيل المفرد كنظيرتها في باب لا النافية الجنس، حيث بين أنه يؤدي إلى وصفها بالنكرة وهي معرفة، - وذلك لا يجوز كما هو معروف- أو يؤدي إلى جعل الجملة التالية لها حالاً، وهو لا يجوز في نظره. قال بعد نصه السابق: "وأما نحو:

أيا شاعراً لا شاعر اليوم مثله[١].

و"يا رجلاً يضرب عمراً" فاتفاق، والفرق بينه وبين "لا رجلَ يضرب عمراً" أنه في "يا رجلاً" تعذَّر جعله منادى مفرداً؛ لأن "يضرب" لا يصح صفة، ولا يجوز الحال بخلاف لا رجل، وأيضاً فإنه قد ثبت جعل الاسمين في النفي كاسم واحد بدليل لا رجلَ منطلقَ بالفتح فيهما"[٢].

وواضح ممَّا سبق أن الرضي قد تبع ابن الحاجب ونقل عنه مع اختلاف يسير في التعبير.

والحقيقة أن منع ابن الحاجب والرضي لهذا الأسلوب مردود بالسماع المثبت عن العرب فقد مرَّ بنا أن الفراء روى عن العرب نصب تلك النكرة واستدل ابن مالك والشيخ خالد الأزهري بتلك الرواية كما تبيَّن.

وإذا ورد الدليل فلا يلتفت إلى النظير، قال ابن جني مقرراً هذا الأصل النحوي:

---

(١) البيت للصَّلَتَان العبدي، وعجزُهُ: جريرٌ ولكنْ في كُليبٍ تواضُعُ، انظر: تحصيل عين الذهب: ٣٢٥، شرح الجمل لابن عصفور: ٨٦/٢، شرح الرضي: ق١ج٤٢٠/١.

(٢) السابق: ٢٥٨-٢٥٩.

"أما إذا دلَّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النَّظير"[1].

وأمَّا ابن عصفور فيتضح رأيه من إبطاله المذهب السابق حيث قال: "وزعم بعض النحويين أن النكرة قد تطول بصفتها، وذلك باطل؛ لأنه لو كان الأمر كذلك للزم أن لا تُبنى المعرفة إذا وصفت"[2].

وقد أجاب الشيخ خالد الأزهري عن ذلك "بأن حاجة النكرة إلى الصفة أشد من حاجة المعرفة إليها"[3].



الترجيح:

تبين لي مما سبق ما يأتي:

١- أنَّ المذهب الأول وهو مذهب سيبويه والفراء ومَنْ تبعهما هو الراجح؛ لورود السماع المثبت به.

ويعد هذا المنادى شبيهاً بالمضاف؛ لأنه لا يمكن جعله نكرة مقصودة؛ لأنه منصوب، ولا يمكن جعله نكرة غير مقصودة أيضاً؛ لأنه نداء لمعيَّن، فلم يبقَ إلا جعله شبيها بالمضاف.

٢- أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتجه، كما تبيَّن في موضعه.

والله أعلم.

---

(١) الخصائص: ١/١٩٧.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٨٢.

(٣) التصريح: ٤/٢٤.

١٣- توجيه نصب الفعل المضارع بعد واو العطف

قال الرضي: "وقال سيبويه في قول الشاعر:

وما أنا للشَّيءِ الذي ليس نافعي ويغضبَ منه صاحبي بقؤولِ[1]

يجوز رفع "يغضب" ونصبه، أما الرفع فلعطفه على الصلة... وقال سيبويه، وتبعه أبو علي: إن "يغضب" المنصوب معطوف على "الشيء"، أي الذي غضبُ صاحبي منه أي: لسبب غضبِ صاحبي.

وفيه نظر؛ لأن الضمير في "منه" يرجع إلى الشيء غير النافع، فيكون المعنى: وما أنا بقؤول لشيء منه يحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني، ولا معنى لهذا الكلام.

ولا يجوز أن يرجع الضمير إلى المضاف المقدر؛ لأنك إنما أضفته إلى الغضب ليعلم أن الغضب منه، فلا يحتاج إلى لفظ "منه"، كما بيّنا في الظروف المضافة إلى الجمل: أن نحو قولك: يومَ تسود فيه الوجوه – قبيح"[2].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في توجيهه نصب "يغضب" بالعطف بـ"أنْ" مضمرة بعد الواو العاطفة على "الشيء" معللاً بأنه يؤدي إلى ما لا معنى له؛ لعود الضمير في "منه" إلى الشيء غير النافع.

المناقشة:

ينصب المضارع بـ"أنْ" مضمرة وجوباً في خمسة مواضع، وهي:

١- بعد لام الجحود مسبوقةً بكون منفي.

---

(١) البيت لكعب الغنوي، انظر: الكتاب: ٤٦/٣، والمقتضب: ١٩/٢، وإيضاح الشعر: ٤٦٤، وشرح المفصل: ٢٥٤/٤، والبسيط: ٢٣٤/١.

(٢) شرح الرضي: ق٢ج٨٨٩/٢-٨٩٠.

٢- بعد "أو" إذا صلح في موضعها (حتى) أو (إلا).

٣- بعد حتى.

٤- بعد فاء السببية.

٥- بعد واو المعية، ويشترط في فاء السببية وواو المعية أن يسبقهما نفي أو طلب محضان.

وينصب بـ"أنْ" مضمرة جوازاً بعد خمسة مواضع أيضاً، أحدها لام التعليل، والبواقي: أو، والواو، والفاء، وثم، إذا كان العطف على اسمٍ ليس في تأويل الفعل.

والبيت المذكور شاهد على نصب المضارع (يغضب) بـ"أنْ" مضمرة، وقد اختلف النحاة في توجيهه، مع أنهم متفقون على أن رفعه أولى، إما عطفاً على الصلة أو استئنافاً، وكان لهم في توجيه النصب ثلاثة مذاهب على النحو الآتي:

أولاً: ذهب سيبويه[١] والمبرد[٢] والسيرافي[٣] وأبو علي الفارسي[٤] وابن يعيش[٥]، وغيرهم[٦] إلى أنه منصوب بـ"أنْ" مضمرة بعد الواو العاطفة على الشيء.

قال سيبويه: "وسمعنا مَنْ ينشد هذا البيت من العرب، وهو كعب الغنوي:

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ويغضبَ منه صاحبي بقؤولِ

والرفع أيضاً جائز حسن ... و"يغضبَ" معطوف على الشيء، ويجوز رفعه على أن يكون داخلاً في صلة الذي"[٧].

---

(١) الكتاب: ٤٦/٣.

(٢) المقتضب: ١٩/٢.

(٣) شرح السيرافي: ٣/ل٢١٧.

(٤) المسائل المنثورة: ١٥٠.

(٥) شرح المفصل: ٢٥٥/٤.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل: ٢٨/٢، وأمالي ابن الحاجب: ٣٠٤/١، والبسيط: ٢٣٤/١، وشرح الكافية للموصلي: ٥١٨/٢.

(٧) الكتاب: ٤٦/٣.

وقد ساق سيبويه هذا البيت شاهداً لباب نصب المضارع بـ"أنْ" مضمرة الذي وسمه بقوله: "هذا باب الواو"؛ لذا قدّم النصب على الرفع، ولم يرد بذلك أن النصب هو الوجه، كما يقول شرّاح كتابه[١].

وقد شعر موافقوه بالبعد في هذا التخريج المتمثل في أمرين:

١- أن "الشيء" ليس مصدراً؛ فالعطف عليه غير سائغ.

٢- أن المعنى غير مستقيم؛ لأن الغضب لا يقال، وإنما يقال ما يؤدي إليه.

لذا التمسوا ما يدفع هذا البعد؛ فسوَّغوا العطف على لفظة الشيء بنعتها بالاسم الموصول، وقدَّروا مضافاً محذوفاً لتصحيح المعنى.

وقد أشار إلى ذلك المبرد بقوله: "ومَنْ أجاز النصب فإنما يجعل "يغضب" معطوفاً على الشيء، وذلك جائز، ولكنه بعيد، وإنما جاز لأن الشيء منعوت، فكان تقديره: وما أنا للشيء الذي هذه حاله؛ ولأَنْ يُغْضِبَ صاحبي. وهو كلام محمول على معناه؛ لأنه ليس يقول الغضب إنما يقول ما يوجب الغضب، ومثل هذا يجوز"[٢].

ووضحه السيرافي بقوله: "... والنصب متأوَّل، ومعناه على ظاهره غير صحيح؛ لأنا إذا نصبناه قدرناه معطوفاً على الشيء، وليس الشيء بمصدر ظاهر فيسهل عطفه عليه، فإذا عطفناه صار في موضع خفض باللام، واللام في صلة قؤول فيصير التقدير ما أنا لغضبِ صاحبي بقؤول، والغضب لا يكون مفعولاً للقول، وباب جوازه: وما أنا للقول الذي يوجب غضب صاحبي بقؤول"[٣].

وصحح أبو علي الفارسي المعنى بحمله على الاتساع، حين قال: ".... وإذا عطفه

---

(١) انظر: شرح السيرافي: ٣/ل٢١٧-٢١٨، والنكت: ١/٧١٩-٧٢٠، وتحصيل عين الذهب: ٤٠٠.

(٢) المقتضب: ٢/١٩.

(٣) شرح السيرافي: ٣/ل٢١٧، وانظر: التعليقة: ٢/١٦٣، والنكت: ١/٧١٩، وتحصيل عين الذهب: ٤٠٠، وشرح المفصل: ٤/٢٥٥، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/٢٩، وأمالي ابن الحاجب: ١/٣٠٥.

كان فيه ضربٌ من الاتساع ، وذلك أن الغضب لا يقال ، ولكنه لما أراد ذا الغضب وكلام الغضب جاز فحذف للدلالة"[1].

ويمكن أن يحمل على المجاز المرسل ، وعلاقته السببية ، ما دام الحمل على الحقيقة مشكلاً ، واللغة شعريَّة.

واعترض الرضي على هذا المذهب ؛ لأنه كما قال يؤدي إلى فساد المعنى ؛ لأن الضمير في "منه" يرجع إلى الشيء غير النافع ، فيكون المعنى : وما أنا بقؤول لشيء منه يحدث غضبُ صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني ، ولا معنى لهذا الكلام.

وبيّن أيضاً أنّه لا يجوز أن يرجع الضمير إلى المضاف المقدر ؛ لأن الإضافة مغنية عنه" ، كما مَرّ بنا في صدر المسألة.

والذي يظهر لي أن هذا الاعتراض لا يرد إلا في حالة واحدة ، وهي إذا كان الذي نعتاً للشيء ؛ لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد.

والحقيقة أن سيبويه لم يشر إلى إعرابه ألبتة كما يتضح من نصه المذكور سابقاً ، أمَّا موافقوه فقد مَرّ بنا أنهم أعربوه نعتاً لتسويغ عطف "يغضب" عليه ، وعندئذٍ فاعتراض الرضي عليهم له وجاهته.

ويبدو لي أن ثمة وجهاً يلتمس لسيبويه حتى لا يرد عليه اعتراض الرضي ، وهو أن نعرب "الذي" عطف بيان ؛ لأن عطف البيان ومتبوعه ليسا كالشيء الواحد.

ولا يقع هذا التخريج في الإشكال الذي أورده موافقو سيبويه ، وهو ضعف العطف على الشيء حتى ينعت ، لأنه غير مصدر ؛ إذ لا يبعد – في نظري – أن يكون مصدراً لم يُتلفَّظْ بفعله بدليل إعرابه مفعولاً مطلقاً في بعض المواضع.

ثانياً: ذهب ابن عصفور إلى أنه منصوب بـ"أنْ" مضمرة بعد واو المعية في سياق النفي (ليس نافعي).

---

(١) المسائل المنثورة: ١٥٠.

ويفهم ذلك من قوله: "فإن قيل: فكيف قال الشاعر:

وما أنا للشيء ... البيت.

فنصب بعد الواو وليس قبلها فعل يدل على المصدر؟

فالجواب على هذا شيئان: أحدهما: أن اسم الفاعل الذي هو نافعي دليل على المصدر، وكأنه قال: ليس فيه نفْعٌ مع غضب صاحبي منه، والآخر: أن تكون "ليس" دليلاً على المصدر بمعناها، كأنه قال: الذي فيه عدم نفعي مع غضب صاحبي منه"[(١)].

وقد بيَّن النحاة أن هذا التقدير يؤدي إلى فساد المعنى، قال ابن الحاجب: "ولو قُدِّر الجمع بها[(٢)] بين المنفي وبين ما بعدها لكان فاسداً؛ لأن قوله ليس نافعي ويغضب.

إذا جعلتها ناصبة بعد هذا النفي، كان المعنى نفي النفع ونفي الغضب فيفسد المعنى؛ إذ الغرض أن الذي يغضب منه صاحبه لا يقوله، وهذا عكسه"[(٣)].

وعبّر الرضي عن هذا المعنى الفاسد بقوله: "لا أقول قولاً لا يجمع النفع وغضب صاحبي"[(٤)].

ثالثاً: ذهب الرضي إلى أنه منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية في سياق النفي "وما أنا"، قال: "وأمّا إذا جعلناه في سياق النفي الذي هو: "ما أنا" فلا يفسد المعنى؛ لأنه يكون المعنى إذن لا يكون مني القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه، وذلك إمّا بانتفائهما معاً أو بانتفاء أحدهما؛ لأن المركب ينتفي بانتفاء أحد جزأيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما"[(٥)].

غير أن هذا المذهب ردّه ابن الحاجب قبلُ بأنه يؤدي إلى فساد المعنى؛ لأن اعتبار

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ١٥٧/٢.

(٢) أي: واو المعية.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل: ٢٨/٢.

(٤) شرح الرضي: ق٢ج٨٨٩/٢.

(٥) السابق: ٨٨٩-٨٩٠.

الواو للمعية يقتضي اجتماع الأمرين في الشاهد، وهما الشيء غير النافع وغضب الصاحب، ولا يمنع حدوث أحدهما دون الآخر، حيث قال بعد أن بيّن فساد المعنى عند تقدير الواو للمعية في سياق النفي "ليس نافعي" - كما مر -: "وكذلك إذا جعلته في سياق "وما أنا للشيء" أدى إلى ذلك أيضاً"[1].

وهذا يفيد أن قول الرضي: "وذلك إما بانتفائهما معاً أو بانتفاء أحدهما؛ لأن المركب ينتفي بانتفاء أحد جزأيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما" - غير مسلّم، ويؤيّد ذلك معنى المثال النحوي المشهور: "لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن"؛ إذ المقصود النهي عن القيام بالفعلين معاً لما يترتب عليه من ضرر، وليس النهي عن القيام بأحدهما دون الآخر.

وقد أشار ابن الحاجب أيضاً إلى أن في هذا المذهب "فساداً آخر، وهو تأخير ما ذُكر منفيًّا، وهو قوله بقؤول، وشرطه التقديم على واو الجمع"[2].

وقد حاول الرضي أن يعتذر عن هذا الرد فاستدل بالنظير، إذ قال عقب إيضاح مذهبه "فتقدُّمُ الواو على ما هو منفي حقيقة - أعني القول الذي تضمنه قوله: بقؤول - كتقدم الفاء على الفعل المستفهم عنه في قولك: متى فأكرمك تكرمني، كما تقدم في تعليل ذلك"[3].

وهذا مبني على مذهب الرضي المتمثل في أن المصدر المؤول بعد فاء السببية أو واو المعية مبتدأ محذوف الخبر وجوباً خلافاً للنحاة إذ يقدرونه معطوفاً على مصدر متصيَّد من الفعل قبله[4].

وأيًّا ما يكن الأمر فمذهب الرضي في هذه المسألة مردود بأنه يؤدي إلى فساد المعنى.



---

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ٢٨/٢.

(٢) السابق، بتصرف يسير.

(٣) شرح الرضي: ق٢ج٢/ ٨٩٠.

(٤) السابق: ٨٧٨-٨٧٩.

الترجيح:

تبين لي مما سبق ما يأتي :

١- أن مذهب سيبويه أرجح المذاهب ؛ لأمور:

أ- أنه لا يرد عليه ما ورد على المذهبين الآخرين من إحالة المعنى إلى غير المقصود لاقتضاء واو المعية ذلك.

ب- أنه أحسن المذاهب من حيث المعنى ، ولا بأس من اعتماده على التقدير ؛ إذ لا مندوحة من ارتكابه ما دام النصب بعيداً ، وهو على ظاهره غير صحيح.

ج- أنه مذهب أكثر النحاة.

٢- أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتجه ؛ لأنه لا يرد إلا إذا أعرب "الذي" نعتاً "للشيء" ولم ينصَّ سيبويه على إعرابه ، ويمكن أن يُخَرَّج مذهبه على إعراب الذي عطف بيان ، وعندئذٍ لا إشكال فيه.

والله أعلم.

المبحث الخامس

اعتراضاته في المجرورات

وفيه مسألة واحدة.

الفصل بين المتضايفين بالمضاف إلى محذوف

قال الرضي : "... وإن عطف على المضاف مضاف إلى مثل المضاف إليه المنوي، كقوله :

يــا مــن رأى عارضــاً أُسَــرُّ بــه   بــين ذراعــي وجبهــةِ الأســدِ[١]

وقوله :

لا نقاتلُ بالعصيِّ ولا نرامي بالحجارة

إلا عُلالَة أو بُداهة سابحٍ نهدِ الجُزارة[٢]

لم يبدل من المضاف إليه تنوين ولم يبن المضاف ؛ لأن المضاف إليه كالباقي بما يفسره الثاني، هذا على قول المبرد.

ومذهب سيبويه أن الأول مضاف إلى المجرور الظاهر، والثاني مضاف في الحقيقة إلى ضميره، والتقدير إلا علالة سابحٍ أو بُداهتَه، ثم حذف الضمير، وجعل المضاف الثاني بين المضاف الأول والمضاف إليه، ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف...

ومذهب المبرد أقرب ؛ لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة"[٣].

يتبيَّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في تخريجه هذه المسألة المتمثل في إضافة المضاف الأول إلى الاسم الظاهر والفصل بينهما بالمضاف الثاني بعد حذف المضاف إليه، مرجحاً مذهب المبرد المعتمد على حذف المضاف إليه من الأول، لخلوه من الفصل بين المتضايفين.

---

(١) للفرزدق، انظر: الكتاب: ١٨٠/١، والمقتضب: ٢٢٩/٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٨٩/٢، وشرح التسهيل: ٢٤٩/٣، والارتشاف: ٢٤٢٩/٥.

(٢) للأعشى، انظر: الكتاب: ١٧٩/١، والمتقضب: ٢٢٨/٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٩٠/٢، شرح التسهيل ٢٤٩/٣، والارتشاف ١٨٢٣/٤، وشرح الرضي: ق٢ج٣٩٩/١، ٤١٥، العُلالة: البقية، البُداهة : أول الجري، سابح : الفرس السريع، نهد : مرتفع، الجُزارة : الرأس واليدان والرجلان.

(٣) شرح الرضي: ق١ج٩٣٨/٢-٩٣٩ بإيجاز يسير.

المناقشة:

يجوز حذف المضاف إليه للعلم به، فيبقى المضاف على واحد من ثلاثة أقسام:

١- أن يبنى على الضم نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[١].

٢- أن يبقى على إعرابه، ويرد إليه تنوينه، وهو الغالب، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَـٰلَ﴾[٢].

٣- أن يبقى على إعرابه ويترك تنوينه؛ لأن المضاف إليه كالباقي بما يفسره مثله، ومنه الشاهدان اللذان ذكرهما الرضي.

وقد اختلف النحاة في تخريج هذا القسم ولهم في ذلك أربعة مذاهب على النحو الآتي:

أولاً: ذهب سيبويه[٣] وابن ولاد[٤] والسيرافي[٥] وابنه[٦] وابن جني[٧] وغيرهم[٨] إلى أن المضاف الأول مضاف إلى الظاهر، والثاني محذوف المضاف إليه ومقحمٌ بينهما.

قال سيبويه: "وممَّا جاء مفصولاً بينه وبين المجرور قولُ الاعشى:

ولا نُقَاتلُ بالعصيِّ ولا نرامي بالحجارة

إلاَّ عُلالةَ أو بُداهةَ قارحٍ نهد الجُزارة

وقال ذو الرُمَّة:

---

(١) الروم: ٤.

(٢) الفرقان: ٣٩.

(٣) الكتاب: ١/١٧٩-١٨٠، ٢/١٦٦.

(٤) الانتصار: ٨٤.

(٥) شرح السيرافي: ٤/٧٤-٧٥.

(٦) شرح أبيات سيبويه: ١/٢٠٩-٢١٠.

(٧) الخصائص: ٢/٤٠٧.

(٨) النكت: ١/٢٨٩-٢٩٠، وتحصيل عين الذهب: ١٤٨-١٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٩٧، والمقرب: ١/٢١٥، والبسيط: ٢/٨٩٠، والارتشاف: ٥/٢٤٢٩، والمغني: ٥٨٣.

كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالِهن بنا ... أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريج[1]

فهذا قبيح.

ويجوز في الشعر على هذا: مررتُ بخيرٍ وأفضلِ مَنْ ثَمَّ...

وقال الفرزدق:

يا من رأى عارضاً أسرُّ به ... بين ذراعَي وجبهةِ الأسدِ"[2]

وواضح من هذا النص أن سيبويه يخص هذا الفصل بالشعر، مع وصفه بالقبح فيما يبدو، ولعل السبب في ذلك أنَّ جواز الفصل بين المتضايفين مخصوص عنده بالضرورة، وبكون الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً بناءً على شواهده في ذلك، قال: "ولا يجوز: يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار إلا في شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور"[3].

وقد فضَّل السيرافي الفصل في هذه المسألة على الفصل بالظرف والجار والمجرور، فأجازه في النثر، قال مبيناً مذهب سيبويه بعد إيراد شواهد الفصل بالظرف وشبهه: "فأضفت "علالة" إلى "قارح" وأسقطت التنوين من أجل الإضافة، وفصلت بينها وبين "قارح" بـ "البداهة"، وهو أجود من الذي مضى من الفصل بين المتضايفين، وذلك أن هذين شيئان أضيفا إلى شيء واحد، وأقحِمَ أحدهما على الآخر، وهما في معنى واحد يتناولان المضاف إليه تناولاً واحداً، ومثله يجوز في الكلام"[4].

واستدَلَّ له بأن "الأشبه أن تحذف الثاني اكتفاء بالأول؛ لأن الأول إذا ورد فحكمه

---

(١) انظر البيت في: المقتضب: ٣٧٦/٤، وشرح المفصل: ٢٥٧/١، والإنصاف: ٤٣٣/٢، وشرح الرضي: ق١ج٢/٩٤٠.

(٢) الكتاب: ١٧٩/١-١٨٠.

(٣) السابق: ١٧٦/١-١٧٧.

(٤) شرح السيرافي: ٧٤/٤-٧٥ بإيجاز يسير.

أن يوفّى حقّه من اللفظ"[1].

وجلُّ متابعيه أجازوه في النثر أيضاً مستشهدين بما حكاه الفراء عن بعض العرب، وهو: "قطع الله يد ورجل من قالها"[2].

وقد نقل ابن يعيش ردّاً للمبرد على سيبويه، قال: "وقد ردّ ذلك عليه محمد بن يزيد، وقال: لو كان كما ظن لقال: "وجبهته"[3].

وقد أجاب ابن جني عن ذلك بأن فيه إصلاحاً للّفظ حتى لا يبقى الاسم مجروراً دون جارٍّ، قال: "أما تركهم إظهار الضمير في الثاني، وأن يقولوا: بين ذراعي وجبهتهِ الأسد ونحو ذلك؛ فإنهم لو فعلوه لبقي المجرور لفظاً لا جارّ له في اللفظ يجاوره، لكنهم لمّا قالوا: "بين ذراعي وجبهة الأسد" صار كأن الأسد في اللفظ مجرور بنفس الجبهة، وإن كان في الحقيقة مجروراً بنفس الذراعين، وكأنهم في ذلك إنما أرادوا إصلاح اللفظ"[4].

واعترض الرضي على هذا المذهب -كما مر- بأنه يلزمه الفصل بين المتضايفين في سعة الكلام مشيراً إلى أن "نحو يا تيمَ تيمَ عديٍّ ربَّما يغتفر ذلك فيه؛ لأن الفاصل بلفظ المضاف ومعناه، فكأنه لا فصل"[5]. بخلاف هذه المسألة.

ومن المفيد أن أشير بإيجاز إلى الخلاف المشتهر بين النحاة في مسألة الفصل بين المتضايفين، فقد خصّه سيبويه - كما مر - بالضرورة وبكون الفاصل ظرفاً أو شبهه، وألحق به المعطوف على قبح، ونقل ابن الأنباري مذهب الكوفيين والبصريين في المسألة، فقال: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف

---

(١) شرح السيرافي: ٤/٧٤-٧٥.

(٢) سيرد نص الفراء في مذهبه قريباً.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/١٨٩، ولم أقف عليه في كتب المبرد.

(٤) الخصائص: ٢/٤٠٨.

(٥) شرح الرضي: ق١ج٢/٩٣٩ بتصرف يسير.

الخفض لضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر"[1].

وذكر أن الكوفيين احتجوا بشواهد متعددة شعراً ونثراً، من بينها قراءة ابن عامر ﴿وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم﴾[2]. وأما البصريون فاحتجوا بأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، فلا يفصل بينهما إلا بالظرف والجار والمجرور؛ لأنهما يُتَّسَعُ فيهما ما لا يُتَّسَعُ في غيرهما، وتأوّلوا شواهد الكوفيين بقلتها وجهل قائليها، وردّوا الاستشهاد بقراءة ابن عامر بوهِيها ووهم القارئ"[3].

وقد اعتدل كثير من المتأخرين[4] في هذه المسألة، ومنهم الرضي، إذ قال: "اعلم أن الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز: ... وبغيرهما عزيز جداً، وحكى ابن الأعرابي: هو غلامُ - إن شاء اللهُ - ابنِ أخيك، وقد يفصل في السعة بينهما قليلاً بالقسم، نحو: هذا غلام والله زيدٍ؛ وذلك لكثرة وروده في الكلام، وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول إن كان المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعلاً له – كقراءة ابن عامر: ﴿قتل أولادَهم شركائهم ...﴾[5].

ثم أشار إلى مذهب أكثر النحاة ملخصاً رأيه في المسألة بقوله: "وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة، ولا شك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه، والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف، وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر، وهو عند يونس قياس ... والفصل بغير الظرف في غير

---

(١) الإنصاف: ٤٢٧/٢.

(٢) الأنعام: ١٣٧.

(٣) انظر: الإنصاف: ٤٢٨/٢-٤٣٦، وائتلاف النصرة: ٥١-٥٤.

(٤) انظر على سبيل المثال: شرح التسهيل: ٢٧٢/٣ وما بعدها، والارتشاف: ١٨٤٢/٤ وما بعدها، والأوضح: ١٥٨/٣ وما بعدها.

(٥) شرح الرضي: ق١ج٢/٩٤٠-٩٤٢. بإيجاز.

الشعر أقبح من كلٍّ ... فقراءة ابن عامر ليست بذاك، ولا نسلِّمُ تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين[1].

ويُلاحظ أن الرضي حكم على الفصل بالظرف والجار والمجرور في الشعر بأنه غير عزيز، ثم حكم عليه ثانيةً بقلته وقُبحه.

وذلك كلُّه يفيد أنه إذا أجاز كثير من النحاة ومنهم الرضي نفسه الفصل بالجملة والقسم والمفعول ونحو ذلك، فحريٌّ ألا يُعْبأ بالفصل بالمعطوف، كما في مسألتنا هذه وألا ينهض الاعتراض به؛ ذلك لأن المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد، وكلٌّ منهم يطلب المضاف إليه الظاهر في المعنى، وكلا الأمرين يمنح مسألتنا فضل يسر عمّا أجازه النحاة في مسألة الفصل بين المتضايفين.

ثانياً: نُسب إلى الفراء أن الأول والثاني مضافان معاً إلى المذكور[2].

ولعلّه يشير إلى ذلك حين قال في معانيه: "ولا تنكرَنَّ أن تضيف "قبل" و"بعد" وأشباههما، وإن لم يظهر، فقد قال:

إلا بداهة أو علالة ... البيت.

وقال الآخر: يا مَنْ رأى عارضاً أكفكفه ... البيت.

وسمعت أبا ثروان العُكْلي يقول: "قطع الله الغَداة يدَ ورجلَ مَنْ قاله" وإنما يجوز هذا في الشيئين المصطحبين، ولا يجوز في الشيئين المتباعدين فلا تجيزنَّ: اشتريت دار أو غلام زيد"[3].

ويمكن ردُّ هذا المذهب بأن فيه توارد عاملين على معمول واحد لعمل واحد، وهو لا يجوز.

---

(١) شرح الرضي: ق١ج٢/٩٤٠-٩٤٢.

(٢) انظر: الارتشاف: ٢٢٠٦/٤، وشرح ابن عقيل: ٦٧/٢.

(٣) معاني القرآن: ٢ / ٣٢١ - ٣٢٢ بتصرف.

ثالثاً: ذهب المبرد[١] والصيمري[٢] والزمخشري[٣] وابن الحاجب في شرح المقدمة[٤] وابن مالك[٥] والرضي[٦] وغيرهم[٧] إلى أن الأول مضاف إلى محذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني.

وقد أشار المبرد إلى ذلك حين استشهد ببيت الأعشى، حيث قال: "أراد إلا علالة قارح أو بُداهةَ قارحٍ، فحذف الأول لبيان ذلك في الثاني، فيكون الكلام على هذا: مررت بخير وأفضلِ مَنْ ثمَّ ..."[٨].

وساق ابن مالك شواهد متعددة، منها:

بنو وبناتُنا كرامٌ فمَنْ نوى مصاهرةً فلينأ إن لم يكن كفوا[٩]

وقول الفرزدق:

يا من رأى عارضاً أكفكفه ... البيت.

وعلّق عليهما بأنهما "أحق هذه الأمثلة بالاطراد؛ لأن المحذوف فيها مدلول عليه بما أضيف إلى مثل المضاف إليه المحذوف"[١٠].

---

(١) المقتضب: ٤/٢٢٨-٢٢٩.

(٢) التبصرة والتذكرة: ١/١٥٢.

(٣) المفصل: ١٠١.

(٤) ٢/٤٢٩.

(٥) شرح التسهيل: ٣/٢٤٩، وشرح الكافية الشافية: ١/٤٣٧.

(٦) شرح الرضي: ق١ج٢/٩٣٨، ق١ج١/٤٦٣.

(٧) شرح الألفية لابن الناظم: ٤٠٤، وشرح الكافية لابن جماعة: ١٢٨، وتوضيح المقاصد: ٢/٨٢٠، والأوضح: ٣/١٥٢، وشرح ابن عقيل: ٢/٦٥، والمساعد: ٢/٣٥٣، والتصريح: ٣/٢١٩-٢٢٠، والهمع: ٢/٤٣١، والبهجة المرضية: ٢٢٦.

(٨) المقتضب: ٤/٢٢٧-٢٢٩.

(٩) لم أقف عليه.

(١٠) انظر: شرح التسهيل: ٣/٢٤٩.

والحقُّ أن البيت الأول منهما شاهد قوي لهذا المذهب ؛ لأمرين ، وهما :

١ - أنه كما قال الدماميني لا يفصل بين المتضايفين إذا كان الثاني ضميراً[١].

٢ - أن الضمير لا يتصل إلا بعامله ، فادعاء الفصل تأباه هذه القاعدة.

وأشار ابن مالك إلى مجيء العكس في هذه المسألة حين قال : "... وفي عكسه استدلال بالأول على ما حذف من الآخر ، ومن شواهده قول أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه : "غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعَ غزوات أو ثماني ..."[٢].

ومراد ابن مالك من ذلك أن لهذه المسألة وجهاً في القياس ، وهو حذف المضاف إليه الثاني لدلالة الأول المعطوف عليه ؛ لذا قال عنه الشيخ خالد الأزهري : "فهي عنده جائزة قياساً وسماعاً"[٣].

فالمسألة بناءً على ظاهر هذا المذهب تخلو من الفصل بين المتضايفين ، وهو ما دفع الرضي إلى ترجيح هذا المذهب.

غير أن ابن يعيش أشار قبلُ إلى أن هذا المذهب لا يخلو من الفصل أيضاً ؛ لأن المضاف إليه لمّا حُذف ولي المضافَ شيءٌ غيرُ المضاف إليه ، فالفصل موجود من قبل أن الاعتداد باللفظ ، قال : "ويجوز أن يكون كما ذكره أبو العباس ، ولا يخرج عن الفصل ، وإن كان المضاف إليه مقدراً ؛ لأن المضاف إليه لمّا حُذف من اللفظ ولي المضافُ شيئاً غير المضاف إليه ، وهذه صورة الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ألا ترى أنه استُقبح : "علمت أنْ يقومُ زيدٌ" وإن كانت الهاء مقدرة ؛ لأنها لمّا لم تخرج إلى اللفظ ولي الحرفُ

---

(١) انظر : حاشية الصبان : ٢/٤١٥.

(٢) شرح التسهيل : ٣/٢٥٠.

(٣) التصريح : ٣/٢٢٠.

الفعلَ فقبح عندهم حتى تعوّضوا السين أو "سوف" أو "قد"، فكما أن هذا المحذوف لمّا لم يخرج إلى اللفظ لم يُعتَدَّ به كذلك المضاف إليه إذا حُذف لم يقع به اعتداد فحصل الفصل بين المضاف والمضاف إليه"[1].

وهذا يفيد أن ما اعتمد عليه الرضي لترجيح مذهب المبرد غير قوي.

وقد ردّ ابن عصفور هذا المذهب بأمرين، وهما:

١- أنه "على غير طريقة الحذف؛ لأنه لا يحذف الأول لدلالة الثاني عليه، وإنما يُحذف الثاني لدلالة الأول عليه"[2].

وقد عقد ابن هشام مبحثاً في المغني وسمه بـ "إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً، فكونه ثانياً أولى"[3]، وأورده على المبرد مع موافقته له في الأوضح.

٢- "أنه لا يخلو أن تقدر "إلا علالة قارح أو بداهة قارح" أو تقدر "أو بداهته"، فإن قُدِّر "أو بداهة قارح" فلا يجوز إعادة الأول بلفظه إلا قليلاً، فلم يبق إلا أن تقدر أو بُداهته، فإذا حذف قارح الأول لم يبق للضمير ما يعود عليه".

وقد مرَّ بنا أن المبرد – فيما نقله ابن يعيش – ألزم سيبويه أن يقول وجبهته، وسبق الرد عليه.

رابعاً: أجاز ابن يعيش[4] وابن الحاجب في أماليه[5] مذهب سيبويه ومذهب المبرد.

ويبدو أن ابن يعيش تردد بينهما، فقد بيَّن أن كلاً منهما يرد عليه ما يرد على الآخر، قال: "... وهذا لا يقدح فيما ذهب إليه سيبويه لأنه يجوز أن يكون الفصل صحيحاً

---

(١) شرح المفصل: ١٨٩/٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ٩٧/٢.

(٣) ص ٥٨٢-٥٨٣.

(٤) شرح المفصل: ١٨٩/٢.

(٥) ٦٢٦/٢.

بالجبهة، ويجوز أن يكون كما ذكره أبو العباس ولا يخرج عن الفصل ... وإلزام سيبويه أن يقول وجبهته يلزم أبا العباس أيضاً فعذرُه عن ذلك عذر سيبويه"[١]، إلا أنه خرّج بيت الأعشى على مذهب سيبويه.



الترجيح:

مما سبق تبيَّن لي ما يأتي:

١- أن مذهب موافقي سيبويه كالسيرافي ومن تبعه أنسب لأمور:

أ- أنّه لا يرد عليه مثل ما ورد على المذاهب الأخرى، خاصة ما أورده ابن عصفور على مذهب المبرد.

ب- أن حذف الثواني لدلالة الأوائل كثير، وهو ضرب من الإيجاز، أمّا العكس فهو نادر أشبه بالإضمار قبل الذكر دون داعٍ.

ج- أن الفصل بالمعطوف بين المتضايفين أيسر من كثير ممّا اغتفر الفصل به؛ لأنَّ المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد، وكل منهما يطلب المضاف إليه الظاهر في المعنى ويصلح للعمل فيه.

وغاية ما يرد على سيبويه أنّه خصّه بالضرورة القبيحة مع وروده في النثر كما تبين.

٢- أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتجه، وقد سبق الرد عليه في موضعه.

والله أعلم.

---

(١) شرح المفصل: ٢/١٨٩-١٩٠ بتصرف.

المبحث السادس

اعتراضاته في التوابع

وفيه مسألة واحدة.

إعراب تابع المنادى بلفظه

قال الرضي: "وأمّا التوكيد اللفظي فإنّ حكمه - في الأغلب - حكمُ الأول إعراباً وبناءً، نحو: يا زيدُ زيدُ؛ لأنه هو هو لفظاً ومعنى، فكأن حرف النداء باشره لمّا باشر الأول، وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً، قال رؤبة:

إنـي وأسـطارٍ سُـطِرْنَ سَـطْراً لقـائلٌ يـا نصـرُ نصـرٌ نصـراً[1]

وفي جعل أبي علي وجار الله يا زيدُ زيدُ بدلاً، وجعل سيبويه إيّاه عطف بيان- نظر؛ لأن البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الأول من غير معنى التأكيد، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد"[2].

يتبيّن من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في جعله التابع في هذه المسألة عطف بيان؛ لأنه لا يفيد إلا التأكيد فهو تأكيد، وعطف البيان يفيد ما لا يفيده الأول من غير معنى التأكيد.

المناقشة:

من توابع المنادى المبني ما يجوز رفعه مراعاةً لِلَفْظ المنادى، ونصبُه مراعاةً لمحلّه، وهو نوعان:

أحدهما: النعت المضاف المقرون بأل، نحو: يا زيد الحسنُ الوجه.

والثاني: ما كان مفرداً من نعت أو بيان أو توكيد أو كان معطوفاً مقروناً بأل، نحو: يا زيد الحسنُ والحسنَ، ويا غلامُ بِشْرٌ وبشراً، ويا تميم أجمعون وأجمعين، وقال الله تعالى: ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[3].

---

(١) للبيت روايات شتى يترتب عليها أعاريب كثيرة، انظر: المقتضب: ٢٠٩/٤-٢١١ وهامش ص٢١٠، وشرح السيرافي: ٣/ل٣٧، والتبصرة والتذكرة: ٣٤٨/١-٣٥٠، والنكت: ٥٣٩/١، وتحصيل عين الذهب: ٣٠٧-٣٠٨، وشرح المفصل: ٣٢٧/١-٣٢٨، والمغني: ٤٣٧.

(٢) شرح الرضي: ق١ج٤٣٠/١-٤٣١.

(٣) سورة سبأ: من الآية: ١٠.

ومنها ما يعامل كما لو كان منادى مستقلاً، وهو البدل والمنسوق المجرد من أل، نحو: يا زيدُ بشرُ، وَ يا زيدُ وبشرُ.

ومنها ما يتبع المنادى بلفظه، وقد اختلف النحاة في إعرابه، ولهم في ذلك مذهبان على النحو الآتي:

أولاً: ذهب سيبويه[1] والمبرد[2] وابن السراج[3] وأبو علي الفارسي[4] والصيمري[5] وابن مالك في شرح التسهيل[6] وغيرهم[7] إلى أنه عطف بيان إذا كان منوناً.

قال سيبويه: "وتقول: يا زيدُ زيدُ الطويلُ، وهو قول أبي عمرو، وزعم يونس أن رؤبة كان يقول: يا زيدُ زيداً الطويلَ. فأمَّا قول أبي عمرو فعلى قولك: يا زيدُ الطويلُ، وتفسيره كتفسيره، وقال رؤبة:

إنــي وأســطارٍ سُــطِرْنَ ســطراً ... لقــائلٌ يــا نصــرُ نصــراً نصــراً

وأمّا قول رؤبة، فعلى أنه جعل نصراً عطفَ البيان ونَصَبَه، كأنه على قوله: يا زيدُ زيداً، وأمَّا قول أبي عمرو فكأنه استأنف النداء.

وتفسيرُ يا زيدُ زيدُ الطويلُ كتفسير يا زيدُ الطويلُ ... وبعضهم ينشد:

❖ يا نصرُ نصرُ نصراً" [8] ❖

---

(١) الكتاب: ٢/١٨٥-١٨٦.

(٢) المقتضب: ٤/٢٠٩-٢١٠.

(٣) الأصول: ١/٣٣٤-٣٣٥.

(٤) الإيضاح: ١٨٩.

(٥) التبصرة والتذكرة: ١/٣٤٨-٣٤٩.

(٦) ٣/٤٠٤.

(٧) المقتصد: ٢/٧٧٥،٩٢٨، والإفصاح للفارقي: ٢٠٢، وأسرار العربية: ٢١٦، وشرح المفصل: ١/٣٢٧-٣٢٨، ٢/٢٧٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٢٩٦، وشرح الكافية للموصلي: ١/٣٠٩، والارتشاف: ٤/٢٢٠٣، والمغني: ٤٣٧، وشرح الشذور: ٤٠٦، ٤٠٨-٤٠٩، والمساعد: ٢/٥١٧، والهمع: ٣/١٣١.

(٨) الكتاب: ٢/١٨٥-١٨٦.

وواضح من هذا النص أنَّ لهذا التابع وجهين من الإعراب لدى سيبويه، فهو إذا كان منوناً عطفُ بيان، وعليه خرّج الشاهد المذكور نصباً على موضع المنادى.

أمَّا إذا كان غير منون فهو على النداء المستأنف.

ويفيد ذلك أن ما نسبه الرضي إلى سيبويه فيه إجمال.

وتبع سيبويه في إعراب غير المنون منادى مستأنفاً ابنُ مالك وأبو حيان وابن عقيل[١].

وخالفهم أكثر النحويين حيث ذهبوا إلى أنه بدل[٢]، وأضاف الموصلي أنه يحتمل التوكيد اللفظي أيضاً[٣].

وردّ ابن مالك مذهب هؤلاء الأكثرين، حيث قال بعْدَ أن بيّن مذهب سيبويه: "وأكثر النحويين يجعلون الثاني في نحو: يا زيدُ زيدُ بدلاً، وذلك عندي غير صحيح؛ لأن حق البدل أن يغاير المبدل منه بوجه ما؛ إذ لا معنى لإبدال الشيء من نفسه ..."[٤].

ثانياً: ذهب ابن الطراوة[٥] وابن الحاجب[٦] وابن مالك في شرح الكافية الشافية[٧] والرضي[٨] وابن الناظم[٩] إلى أنه توكيد لفظي، وهو أحد قولي الموصلي، كما مر قبل قليل.

---

(١) انظر كتبهم المحال إليها في الصفحة السابقة.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٣/٤٠٤، والمساعد: ٢/٥١٨، وانظر آراءهم في المصادر السابقة.

(٣) شرح الكافية للموصلي: ١/٣٠٩.

(٤) شرح التسهيل: ٣/٤٠٤.

(٥) الإفصاح: ١١٨-١١٩.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل: ١/٢٦٥.

(٧) ١/٥٣٤.

(٨) شرح الرضي: ق١ج١/٤٣٠-٤٣١.

(٩) شرح الألفية: ٥١٦.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن الحاجب عنى بهذا المذهب التابعَ غير المنون، بينما عنى به ابن الناظم التابعَ المنون.

يتضح رأي ابن الطراوة من اعتراضه على أبي علي الفارسي بأن عطف البيان لا يكون بلفظ متبوعه، حيث قال: "وقال (أي: أبو علي): "وعطف البيان كالصفة، تقول: "يا زيدُ زيدُ وزيدًا"، وهذا توكيد لا عطف بيان؛ لأن عطف البيان يجري على ما قبله كما يجري الوصف فلا يكون لفظهما واحداً، وإنما هو توكيد لفظي يلزمه لفظ المؤكد، فلا يجوز فيه النصب كما يجوز في التوكيد المعنوي الذي هو: نفسُه وعينُه وبابُه..."[1].

وقد أشار ابن مالك إلى ذلك قبل موافقته رأي سيبويه المتمثل في إعراب التابع المنون عطف البيان، قال: "وأكثر النحويين يجعلون عطفَ بيانٍ التابعَ المكررَ به لفظُ المتبوع، كقول الراجز:

إني وأسطار ... البيت.

والأولى عندي جعله توكيداً لفظياً؛ لأن عطف البيان حقُّه أن يكون للأول به زيادة وضوحٍ، وتكرير اللفظ لا يُتوصَّل به إلى ذلك، فلا يكون عطفاً بل توكيداً، فـ "نصر" المرفوع توكيد على اللفظ، والمنصوب توكيد على الموضع، ويجوز أن يكون مصدراً بمعنى الدعاء كـ "سقياً لك""[2].

وأما الرضي فقد أعربه توكيداً على أية حال سواء نون أم لم ينون، فهو إذا لم يُنَوَّنْ توكيدٌ مبنيٌّ، وإذا نُوِّنَ فهو توكيد مرفوع بالحمل على اللفظ، أو منصوب بالحمل على الموضع مستدلاً بما اعترض به على سيبويه، وهو أمران:

الأول: أن البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الأول من غير معنى التأكيد.

---

(١) الإفصاح: ١١٨-١١٩.

(٢) شرح الكافية الشافية: ١/٥٣٤-٥٣٥، وانظر: شرح الألفية لابن الناظم: ٥١٦.

والثاني: أن التابع في هذه المسألة لا يفيد إلا التوكيد وعطف البيان لا يفيده.

وواضح أن الرضي متابع في الأمر الأول لابن الطراوة وابن مالك.

والحقيقة أنه لم يغِب عن نظر أصحاب سيبويه؛ فقد أشاروا إلى أن زيادة البيان والوضوح التي يستلزمها عطف البيان تنشأ حين تكرار المنادى، قال ابن عصفور موضحاً ذلك: "فإن قيل: فكيف يُبيِّن الشيء بنفسه، ألا ترى أن نصراً الثاني لا يفهم منه إلا ما يُفهم من الأول؟ فالجواب: أن البيان هنا يقع بتكرار اسم المنادى وأنت تخاطبه وتقبل عليه مرتين، ولولا ذلك لأمكن أن يقع اللبس، فلا يُعلم مَنْ المخاطَب إذا كان بحضرتك مُسمَّيَّان بنصر فصاعداً"[1].

ويبدو لي أن ردّ ابن عصفور ومن تبعه غير قوي؛ لأمرين:

١- أن تكرار الإقبال يكون بتكرار العامل، وعطف البيان ليس على نية تكرار العامل.

٢- أن اللبس المذكور لا يرفعه مجرد تكرار النداء، بل القرينة هي التي ترفعه.

ومعنى ذلك أن الأمر الأول من اعتراض الرضي له وجاهته.

وأمَّا الأمر الثاني من اعتراض الرضي فغير مسلّم؛ فقد أشار النحاة إلى أن عطف البيان يفيد التوكيد أيضاً، قال سيبويه: "... وإنما قلت: يا هذا ذا الجُمَّة؛ لأن ذا الجُمَّة لا تُوصف به الأسماء المبهمة، إنما يكون بدلاً أو عطفاً على الاسم إذا أردت أن تؤكد، كقولك: يا هؤلاء أجمعون، وإنما أكَّدْتَ حين وقفت على الاسم"[2].

ويبقى الأمر الأول من الاعتراض كافياً لتقوية إعراب هذا التابع توكيداً إذا كان منوناً، أما إذا كان غير منون فقد مر بنا أن الرضي يعربه توكيداً مبنياً كمتبوعه المؤكد.

ويظهر لي أنه يمكن ردُّ ما ذهب إليه الرضي بما يأتي:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٢٩٦، والمغني: ٤٣٧.

(٢) الكتاب: ٢/١٩٠، وانظر أيضاً ص١٩٢، وانظر: شرح المفصل: ٢/٢٧٤، والارتشاف: ٤/١٩٤٦، والهمع: ٣/١٣١.

١- أن التبعية ليست علة للبناء، ولا علة محتملة توجب بناءه فيما أحسب.

٢- أنه يؤدي إلى عدم النظير؛ ذلك أن توكيد المنادى المبني إما أن يُرفَع حملاً على اللفظ، أو ينصب حملاً على الموضع، ولا يبنى شأنه في ذلك شأن سائر توابع المنادى المبني.

٣- أنه لو كان مبنياً لكانت المخالفة لحركة المتبوع أولى من الموافقة لئلا يُتوهم إعرابه.

ونقل البغدادي أن أبا حيان قال: "لا يجوز أن يكون "نصر" الثاني توكيداً لفظياً، قيل: لتنوينه، والأول ليس كذلك، وردّ بأن هذا القدر من الاختلاف مغتفر في التأكيد اللفظي، وقيل: للاختلاف في التعريف: فيا "نصر" عُرِّف بالإقبال عليه لا بالعلمية، والثاني معرَّفُ بالعلمية فكما لا يجوز جعل الثاني في: جاء الغلام غلام زيد تأكيداً لفظياً لاختلافهما في التعريف، فكذلك هذا"[(١)].

والحقيقة أنه إذا اغتفر الاختلاف في تأكيد الضمير المتصل المنصوب بالضمير المنفصل المرفوع فهذه المسألة أولى بالاغتفار.



الترجيح:

تبيَّن لي مما سبق ما يأتي:

١- أن مذهب ابن مالك المتمثل في أن التابع المنون توكيد، والتابع غير المنون منادى مستأنف، هو الراجح.

وهو موافق لقول سيبويه في التابع غير المنون.

وسبب ترجيحي لمذهب ابن مالك ما يأتي:

أ- أن هذا التابع المنون لا يخلو من أحد أمرين، فهو إمّا أن يكون عطف بيان وإما أن

---

(١) الخزانة: ٢/٢٢٠.

يكون توكيداً.

فعطف البيان لابد أن يكون فيه فضل بيان وإيضاح لمتبوعه باشتماله على خصيصةٍ ترفع الاشتراك عن متبوعه، ولا يتأتّى ذلك بتكرار لفظ متبوعه دون زيادة حرف واحدٍ عليه.

فلم يبق إلا أن يكون توكيداً، وهو المناسب؛ لأن التكرار يمنح نفس السامع تمكيناً وتقريراً.

وهو – بعدُ – إمّا أن يكون مرفوعاً حملاً على لفظ متبوعه، وإمّا أن يكون منصوباً حملاً على موضعه؛ قياساً بقسيمه التوكيد المعنوي.

ب- وأمّا التابع غيرُ المنوَّن فلا يخلو من أحد أمرين أيضاً، وهو إما أن يكون بدلاً، وإمّا أن يكون منادى بحرف نداء محذوف يدل عليه ما قبله.

وكونه بدلاً يُضعفُه أن البدل هو المقصود بالحكم والمعتمد بالحديث، والأول توطئة وبساط له كما يقول النحاة، وكيف يكون ذلك والكلمتان متحدتان لفظاً ومعنىً؟

فلم يبق إلا أن يكون منادى مستأنفاً، وجملته مؤكدة لجملة النداء الأولى.

وبهذين الوجهين يشترك التركيبان في إفادة التوكيد؛ فهو إذن توكيد مفرد لمفرد أو توكيد جملة لجملة.

٢- أن اعتراض الرضي على سيبويه في إعرابه التابع عطف بيان كان متجهاً من جانب وغير متجه من جانب آخر، على أن ما نسبه إلى سيبويه مجملٌ غير دقيق.

والله أعلم.

الخـــاتمة

الخاتمة

في نهاية هذه الرحلة المباركة إن شاء الله تعالى، أقدِّم أهم النتائج التي توصَّل إليها البحث، وهي:

١- أنَّ مذهب سيبويه كان راجحاً في كثير من مسائل البحث؛ حيث ترجَّح على غيره من المذاهب في خمس عشرة مسألة.

٢- أنَّ سيبويه قد لا يصرِّح برأيه أحياناً، وإنما يُشير إليه، ومن ذلك: حكم وصل "ما" المصدرية بالجملة الاسمية.

٣- استدلَّ سيبويه بالأصول النحوية المعتبرة، كالسماع، ومن ذلك: وقوع أعلام الشهور جواباً لـ "كم" أو لـ "متى"، والحمل على النظير، ومن ذلك: "لولا" إذا اتصل بها الضمير، غير أنه قد يخالف السماع – أحياناً – ولعلَّه لم يقف عليه، ومن ذلك: حكم وصل "ما" المصدرية بالجملة الاسمية.

وقد استدلَّ الرضي بالأصول النحوية المعتبرة أيضاً، كالسماع، ومن ذلك: حكم تقديم الاسم على الفعل في الجملة التالية لـ "إذا" الشرطية، وعدم النظير في: النكرة الموصوفة المقصودة بالنداء، كما اعتمد على بعض القواعد التوجيهية المعتبرة أيضاً، مثل: عدم التقدير أولى من التقدير، ومن ذلك: ناصب المفعول المطلق إذا لم يكن بلفظ الفعل الذي قبله.

غير أنه قد يخرج عن هذا المنهج أحياناً، حيث لم يلتفت إلى السماع في: حكم صرف أفعل الصفة إذا سمِّي به ثم نُكِّر، كما اعتمد على أمثلة مصنوعة في: معنى القول المجرى مجرى الظن.

٤- أنَّ مذهب سيبويه في إعراب الأسماء الستة لم يرد في كتابه الذي بين أيدينا، على الرغم من أن المشهور عنه هو إعرابُها بحركات مقدرة على الحروف.

٥- أنَّ مذهب سيبويه يتفق مع رأي المفسرين في المسائل التي لها صلة بكتاب الله العزيز، وهي : تركيب ويكأنّ - تخريج الرفع في قوله تعالى : ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟﴾ - تقدير مبتدأ محذوف قبل المضارع المقترن بفاء الشرط .

٦- أن شرَّاح كتاب سيبويه قد يختلفون في تفسير مذهبه، وقد ينقل بعضهم عن بعض أحياناً.

٧- أنَّ نقْلَ الرضي لآراء سيبويه متفاوت ؛ إذ نراه تارةً ينقل نص سيبويه مع اختلاف يسير في التعبير، ومن ذلك: حكم الاقتصار على المفعول الأول في باب (أعلم وأرى)، وأخرى ينقله بالمعنى، ومن ذلك: الفصل بين المتضايفين بالمضاف إلى محذوف.

٨- أنَّ اعتراضات الرضي على سيبويه كانت متجهة في سبع مسائل من مسائل البحث، وهي : حكم تقديم الاسم على الفعل في الجملة التالية لـ"إذا" الشرطية - حكم وصل "ما" المصدرية بالجملة الاسمية - تخريج الرفع في قوله تعالى : ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟﴾ - حكم الاقتصار على المفعول الأول في باب (أعلم وأرى) - ناصب المفعول المطلق إذا لم يكن بلفظ الفعل الذي قبله - إعراب الاسم المنصوب بعد " أمَّا " المتكرر ذكره بعد فائها -إعراب تابع المنادى بلفظه .

وقد كانت غير متجهة في سائر مسائل البحث ، وعددها إحدى وعشرون مسألة .

٩- أنَّ الرضي قد ابتكر آراء لم يسبق إليها حسب مصادر البحث، ومنها: حكم وصل "أنْ" المصدرية بالأمر أو النهي، نون المثنى وجمع المذكر السالم، وإن كان مسبوقاً إلى كثير من الآراء في المسائل الأخرى.

أما اعتراضاته فلم يُسبق إلى أغلبها، ومن ذلك: حكم تقديم الاسم على الفعل في الجملة التالية لـ "إذا" الشرطية.

١٠- أنَّ الرضي قد وافق الكوفيين في أربع مسائل ، منها : "لولا" إذا اتصل بها الضمير، صيغة التعجُّب (أفعِلْ به) .

١١- غلب على بعض ما نسبه الرضي من آراء عدم الدقة ، فلم يكن دقيقاً في نسبة بعض الآراء إلى سيبويه ، كالقول بأن نون المثنى وجمع المذكر السالم عوضٌ عن التنوين في الاسم المفرد ، ولم يكن دقيقاً أيضاً حين نسب إلى المبرد القول بأن عامل المفعول المطلق إذا لم يكن بلفظ الفعل الذي قبله هو ذلك الفعل الظاهر ، كما أنه لم يكن دقيقاً حين نسب إلى ابن مالك القول بأن العامل في الحال المؤكدة لمضمون الجملة هو معنى الجملة.

١٢- ناقض الرضي نفسه في مسألتين ، الأولى : العامل في الحال المؤكدة لمضمون الجملة ، حيث ذهب إلى أنها غير مقيدة بالعامل كغيره من النحاة ، ثم اعترض على سيبويه حين قدَّر عاملها فعلاً مضمراً بأنه يؤدي إلى فساد المعنى باعتبار تقييد الحال ، والثانية في الفصل بين المتضايفين بالمضاف إلى محذوف ، حيث حكم على الفصل بالظرف ، والجار والمجرور في الشعر بأنه غير عزيز ، ثم حكم عليه ثانية بقلته وقبحه.

هذه هي أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه

الفهـــارس

ويشتمل على :

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس أقوال العرب .
- فهرس الشواهد الشعرية .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

١- فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
إلا الـــذين آمنـــوا وعملـوا الصالحـات وقليـل ما هم	٢٤	ص	٥٥
هو الحق مصدقاً	٣١	غافر	١٩٨
إنا أنزلناه في ليلة مباركة	٣	الدخان	١٨٠
فضرب الرقاب	٤	محمد	١٥٩
وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين	٢٧	الواقعة	٤٣
ولو تقوَّل علينا بعض الأقاويل	٤٤	الحاقة	١٤٢
إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه أن أنذر قومك	١	نوح	٤٨ ، ٤٩
والله أنبتكم من الأرض نباتاً	١٧	نوح	١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٥٤
وتبتل إليه تبتيلا	٨	المزمل	١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٥٠
إذا الشمس كوِّرت ... وإذا الجنة أُزلِفَتْ	١-١٣	التكوير	٣٢
إذا السماء انفطرت ، وإذا الكواكب انتثرت	١ ، ٢	الانفطار	٢٨ ، ٣٢
إذا السماء انشقت	١	الانشقاق	٢٨ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣
إنا أنزلناه في ليلة القدر	١	القدر	١٨٠

٣- فهرس الأحاديث النبوية

٣- فهرس أقوال العرب

٤- فهرس الشواهد الشعرية

القافية	البحر	رقم الصفحة
كواكبُها	المنسرح	١٨٢، ١٨٤
أنكبُ	الطويل	٣٣، ٣٤
ذاهبُ	الكامل	٥٧
الحقائبِ	الطويل	١٥٧
الثعالبِ	الطويل	١٥٧
الكَلَبِ	البسيط	٥٦
الفراريج	البسيط	٢٣٠
موجوداً	البسيط	٦٤
جودُ	الوافر	١٦٧
تحديدُ	البسيط	١٤٦، ١٤٨
الأسدِ	المنسرح	٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤
هندِ	الطويل	٧٨
بالحجارة الجُزارة	الكامل	٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٤
صبراً	الطويل	١٦٦، ١٧١
نصرا	الرجز	٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٢
بكارُها	الرجز	١٤٤، ١٤٩
ديارُ	البسيط	٢٥، ٢٦

القافية	البحر	رقم الصفحة
هشامُ	الوافر	٦٤
عامِها	السريع	٢١٥
اقدِمِ	الكامل	٦٧، ٦٩
اسرائينا	الرجز	١٣٩
كفوا	الطويل	٢٣٥
مُنْهوِي	الطويل	١٧

أنصاف الأبيات

القافية	البحر	رقم الصفحة
١ مثله	الطويل	٢٠٨
٢ طلل	الوافر	١٩٠
٣ يكونا	الوافر	٢٠٩

٥- فهرس المصادر والمراجع

أ- المخطوطات والرسائل الجامعية غير المنشورة:

١- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي:

- الجزء الثاني، مصورة عن معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، برقم: ٧٣٦ نحو.

- الأجزاء من الثالث حتى السادس مصورة عن الأخ الأستاذ فهد الأحمد، عن دار الكتب القومية بمصر، برقم: ١٣٧ نحو.

٢- الرأي الوسط في النحو العربي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، إعداد الطالبة: حصة بنت زيد الرشود، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٣- اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، إعداد الطالب مهدي القرني.

ب- الكتب المطبوعة:

١- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢- الأدوات النحوية في كتب التفسير، د. محمود أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٣- الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية، دراسة تحليلية تطبيقية، د. أبو السعود حسنين الشاذلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٩م.

٤- آراء سيبويه النحوية في شرح ألفية ابن معط لابن القواس، دراسة وتحليل: نجاة بنت عبدالرحمن اليازجي، المكتبة الفيصلية، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٥- الإرشاد إلى علم الإعراب، للكيشي، تحقيق ودراسة: د. عبدالله الحسيني البركاتي، وَد. محسن العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

٦- الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٧- أساليب التأكيد في اللغة العربية، تأليف إلياس ديب، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٩٣م.

٨- أسرار العربية، للأنباري، تحقيق: بركات يوسف هبُّود، دار الأرقم، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٩- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، راجعه وقدَّم له د.: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

١٠- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبدالحُسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٢٠/١٩٩٩م.

١١- إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، تأليف د. رياض بن حسن الخوام، عالم الكتب، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٢- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد.

١٣- الإعراب بالحروف، د. عبدالكريم الزبيدي، دار البيان، جدة، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٤- الإعراب في قواعد الإعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتقديم د. علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٥- الأعلام، لخير الدين الزركلي، ط٣.

١٦- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة، تقديم وتحقيق د. عيّاد بن عيد الثبيتي، دار التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٧- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، للفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١٨- الإقليد شرح المفصل، لتاج الدين الجَندي، تحقيق ودراسة: د. محمود أحمد الدراويش، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلاية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١٩- أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح قداره، دار عمَّار، الأردن، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٢٠- أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢١- أمل الآمل، للعاملي، تحقيق السيد أحمد الحسيني، مطبعة الآداب، النجف، ط١، ١٣٨٥هـ.

٢٢- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.

٢٣- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٢٥- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

٢٦- الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٦، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٢٧- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٢٨- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، للزبيدي، تحقيق د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٩- ابن الطراوة النحوي، د. عيّاد بن عيد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٣٠- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، د. بدر بن ناصر البدر، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٣١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٣٢- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، لعلي بن عدلان الموصلي، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٣٣- الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاّد، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٣٤- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٣٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي، ط١.

٣٦- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق: د. طه عبدالحميد، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية للكتاب.

٣٧- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، دارسة وتحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٣٨- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، دار المعارف، القاهرة، ط٣.

٣٩- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

٤٠- تاريخ بغداد، لابن الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤١- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق: د. فتحي علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٤٢- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، إشراف مكتبة البحوث والدراسات في دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٤٣- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٤٤- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٤٥- تخريج أوجه الإعراب في القراءات السبع، د. أحمد محمد الغامدي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

٤٦- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٤٧- تذكرة النحاة، لأبي حيان، تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٤٨- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٤٩- ترشيح العلل في شرح الجمل، للخوارزمي، تحقيق: عادل محسن العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٥٠- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: د. عبدالفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٥١- التعجب صيغه وأبنيته دراسة لغوية نحوية مقارنة، د. جميل علّوش، دار أزمنة، عمّان، ط١، ٢٠٠٠م.

٥٢- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن المفدى، دار بساط، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٥٣- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٥٤- التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية، للدكتور: عبدالرحمن إسماعيل، المكتبة التوفيقية، مصر، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٥٥- تفسير البحر المحيط، لأبي حيّان، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٥٦- تفسير البغوي "معالم التنزيل"، تحقيق: محمد عبدالله النمر، عثمان جمعة، سليمان الحرش، دار طيبة، الرياض، ط٤، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٥٧- تفسير البيضاوي المسمَّى: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٥٨- تفسير الطبري "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، تقديم: الشيخ خليل الميس، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٥٩- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، تقديم الشيخ: خليل الميس، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٦٠- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٦١- تفسير القرطبي "الجامع لأحكام القرآن"، تحقيق: سالم مصطفى البدري، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٦٢- توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق: أ.د فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٦٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقق: د. عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٦٤- الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل بن أحمد، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٦٥- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤/١٩٨٤م.

٦٦- الجملة الشرطية عند النحاة العرب، د. إبراهيم الشمسان، مطابع الدجوي، مصر، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٦٧- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٦٨- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، ضبط وتصحيح: عبدالسلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٦٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضبطه وصححه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٧٠- حديث "ما" أقسامها وأحكامها، د. محمد بن عبدالرحمن المفدى، النادي الأدبي، الرياض، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٧١- حروف المعاني للزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٧٢- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٧٣- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

٧٤- خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د. هدى جنهويتشي، مكتبة دار الثقافة، عمَّان.

٧٥- دائرة المعارف، للبستاني، دار المعرفة، بيروت.

٧٦- دارسة نحوية في علاقة بعض المسائل بكتاب سيبويه، د. عبدالكريم جواد الزبيدي، دار البيان، جدة.

٧٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٧٨- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، إعداد المختار أحمد ديره، دار قتيبة، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٧٩- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف.

٨٠- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: أ.د أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٨١- الرضي الإستراباذي عالم النحو واللغة، د. أميرة علي توفيق، مطبوعات الإدارة العامة لكليات البنات، الرياض، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٨٢- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، د. مازن المبارك، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

٨٣- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، تصحيح: محمد حسين العرب، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٨٤- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، للموسوي، ط٢.

٨٥- سر صناعة الإعراب، لابن جني، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٨٦- سنن النسائي، بشرح جلال الدين السيوطي، وحاشية الإمام السندي، اعتناء عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة النهضة، حلب.

٨٧- سيبويه إمام النحاة، تأليف علي النجدي ناصف، عالم الكتب، القاهرة.

٨٨- سيبويه جامع النحو العربي، د. فوزي مسعود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

٨٩- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دراسة وتحقيق د. عبدالمنعم فائز، دار الفكر، بيروت.

٩٠- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، للدكتورة: خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٩١- شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب، دراسة وتحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب، النجف، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٩٢- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق د. محمد الريّح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٩٣- شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحّاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة الغربي الحديثة، النجف، ط١، ١٩٧٤م.

٩٤- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق: د. عبدالحميد السيد، دار الجيل، بيروت.

٩٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

٩٦- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى "إيضاح الشعر"، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٩٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان، تصحيح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٩٨- شرح ألفية ابن معط، للموصلي، تحقيق ودراسة د. علي الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٩٩- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، وَ د. محمد بدوي المختون، مكتبة هجر، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٠٠-شرح التصريح على التوضيح، ومعه حاشية يس العليمي، دار الفكر، بيروت.

١٠١-شرح الجمل لابن خروف، تحقيق: سلوى عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١.

١٠٢-شرح الحدود النحوية للفاكهي، تحقيق: محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٠٣-شرح الرضي على الكافية، تصحيح يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

١٠٤-شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: د. حسن الحفظي، وَد. يحيى بشير مصري، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٨هـ.

١٠٥-شرح السيوطي على ألفية ابن مالك، (البهجة المرضية)، دراسة وتحقيق: علي سعد الشينوي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط١، ١٤٠٣هـ.

١٠٦-شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: علي محمد معوض، وَعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

١٠٧-شرح اللمع للأصفهاني، تحقيق د. إبراهيم أبو عباة، نشر إدارة الثقافة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

١٠٨-شرح اللُّمع، لابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

١٠٩-شرح المفصل في صناعة الإعراب الموسوم بالتخمير، للخوارزمي، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

١١٠-شرح المفصل، لابن يعيش، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١١١-شرح المقدمة الجزولية الكبير، للشلوبين، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١١٢-شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب، د. جمال مخيمر، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١١٣-شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، تحقيق ودراسة د. سلوى محمد عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤١٨هـ.

١١٤-شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

١١٥-شرح جمل الزجاجي، لابن هشام، تحقيق: د. علي حسن مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١١٦-شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١١٧-شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٩٢م.

١١٨-شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

١١٩-شرح عيون كتاب سيبويه، لأبي نصر القرطبي، دراسة وتحقيق د. عبدربه عبداللطيف، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٢٠-شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ط٤، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٢١-شرح كافية ابن الحاجب، لابن جماعة، تحقيق د. محمد محمد داود، دار المنار، القاهرة.

١٢٢-شرح كافية ابن الحاجب، للموصلي، دراسة وتحقيق د. علي الشوملي، دار الكندري للنشر والتوزيع.

١٢٣-شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، الجزء الأول، تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، وَد. محمود فهمي حجازي، والجزء الثاني تحقيق د. رمضان عبدالتواب، والجزء الثالث تحقيق د. فهمي أبو الفضل، والجزء الرابع، تحقيق د. محمد هاشم عبدالدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م

١٢٤-شرح ملحة الإعراب، للحريري، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبُّود، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١٢٥-سمط اللآلي، لأبي عبيد البكري، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، دار الكتب العلمية.

١٢٦-شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبدالباقي، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٢٧-شواهد الشعر في كتاب سيبويه، د. خالد عبدالكريم جمعة، مكتبة دار العروبة، الكويت.

١٢٨-الصاحبي، لابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

١٢٩-الصِّحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، للجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٣٠-صحيح البخاري، لأبي عبدالله البخاري، مطبعة الشعب.

١٣١-صحيح مسلم، لأبي الحسين بن مسلم بن الحجاج بشرح النووي، مطبعة الشعب.

١٣٢-الصفوة من القواعد الإعرابية، د. عبدالكريم بكار، دار القلم، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٧٨م.

١٣٣-طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.

١٣٤-ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، د. محمد عبدالقادر هنادي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٣٥-علل النحو، لابن الوراق، تحقيق: د. محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٣٦-فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني، راجعه وعلّق عليه الشيخ هشام البخاري، والشيخ خضر عكاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٣٧-الفصول الخمسون، لابن معط، تحقيق ودراسة د. محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

١٣٨-فهارس الأصول في النحو لابن السراج، د. يحيى بشير مصري، دار البخاري، القصيم.

١٣٩-فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، صنع الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

١٤٠-الفهرست، لابن النديم، ضبطه وعلّق عليه الدكتور: يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤١-فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لابن الطيب الفاسيِّ، وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي، تحقيق وشرح أ.د: محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٤٢-القاموس المحيط، للفيروزآبادي، تحقيق: الطاهر الزاوي، دار عالم الكتب، الرياض، ط٤، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٤٣-الكامل في اللغة والأدب، للمبرِّد، عارض أصوله وعلّق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

١٤٤-الكتاب، لسيبويه، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت.

١٤٥-الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، تصحيح: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي.

١٤٦-كشف المشكل في النحو، للحيدرة اليمني، دراسة وتحقيق د. هادي الهلالي، دار عمّار، الأردن، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١٤٧-الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، د. عبدالفتاح الحموز، دار عمّار، الأردن، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٤٨-لباب الإعراب، للإسفراييني، دراسة وتحقيق بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن، دار الرفاعي، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

١٤٩-لسان العرب، لابن منظور، اعتنى بتصحيحه: أمين محمد عبدالوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

١٥٠-اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٥١-ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

١٥٢-مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تعليق د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، مصر.

١٥٣-مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق: د. عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٥٤-المحتسب، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وَعبدالحليم النجار، وعبدالفتاح شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

١٥٥-المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، مكتبة الباز، مكة المكرمة.

١٥٦-المحيط في اللغة، لابن عبَّاد، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٥٧-المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٧.

١٥٨-المرتجل، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

١٥٩-المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، مصر، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٦٠-المسائل البغداديات، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني بغداد.

١٦١-المسائل السفرية في النحو، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. علي حسين البواب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٩هـ/ ٢٠٠٠م.

١٦٢-المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٦٣-المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

١٦٤-مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، دراسة وتحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٦٥-المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، د. عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٦٦-المعارف، لابن قتيبة، تحقيق د. ثروت عكاشة، دار المعارف، مصر، ط٢.

١٦٧-معاني الحروف، للرماني، تحقيق: د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، ط٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٦٨-معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر النحّاس، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٦٩-معاني القرآن للفرّاء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور.

١٧٠-معاني القرآن، للأخفش، تحقيق د. عبدالأمير أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٧١-معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧٢-معجم البلدان، لياقوت الحموي، طبع دار صادر ودار بيروت.

١٧٣-معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، عبدالغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

١٧٤-معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٧٥-المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إعداد د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٧٦-"مع" في الدرس النحوي، د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١٧٧-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد على حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٧٨-مفتاح السعادة، لطاش كبرى زاده، دار الكتب الحديثة.

١٧٩-المفصل في علم العربية، للزمخشري، دار الجيل، بيروت.

١٨٠-مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٨١-المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٢م.

١٨٢-المقتضب، للمبرد، تحقيق الشيخ: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

١٨٣-المقدمة الجزولية في النحو، للجزولي، تحقيق: د. شعبان عبدالوهاب محمد، مطبعة أم القرى.

١٨٤-المقرب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، عبدالله الجبوري، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

١٨٥-الممنوع من الصرف في اللغة العربية، د. عبدالعزيز علي سفر، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ط١، ٢٠٠٠م.

١٨٦-منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه، للدكتور: محمد عبدالمطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط١، ١٩٩٠م.

١٨٧-نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، ط٢.

١٨٨-النحو القرآني قواعد وشواهد، د. جميل أحمد ظفر، مطابع الصفا، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٨٩-النحو الوافي، تأليف عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٥.

١٩٠-النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري، د. محمد آدم الزاكي، مكتبة الفيصلية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٩١-نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

١٩٢-النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٩٣-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٩٤-الوجوب في النحو، إعداد: حصة بنت زيد الرشود، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٩٥-هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، للبغدادي، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.

١٩٦-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

ج- المجلات العلمية:

١- بحوث كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، العدد الثالث: ١٤٠٥- ١٤٠٦هـ، بحث: بين الحركات والحروف في الإعراب، للدكتور: أحمد علم الدين الجندي.

٢- مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العددان الثالث عشر والرابع عشر، ١٤٠٣ – ١٤٠٤هـ، فهارس مسائل النحو في كتاب معاني القرآن للفراء، صنعه الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة.

٣- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، العدد الرابع والعشرون، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، بحث: المواقع الإعرابية لـ "أب" في القرآن الكريم، للدكتور: عبدالله بن عبدالرحمن المهوس.

٦- فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

The research abstract

Thanks for God, peace and praise upon his prophet Mohammed.

The research Title:

AL-Rady objections it's importance referes to his dependence of the high level between Arabian syntax scientists, It aimed at collection of objections of AL-Rady about Sebawe in his book explanation of Bin AL-Hajeb Kafia, it is syntactic objections, because the book in syntax book, the study of these objections and discussing it to know it's rightness from not.

The research consists of two chapters preceded by an introduction, preface and followed by the conclusion ended with index.

In the introduction I spoke about the motivations of my choice and study eloquence, in the preface I spoke about these two great scientists with their translation, then I explained what is meant by objections.

First chapter: entitled with AL-Rady objections on Sebawe in tools, and involved objections which relate to tools orders, it's functions and compound.

Second chapter: intitled with (AL-Rady objections on Sebawe in syntactic structures and included orders which relate to prose and build raised, opened, followers.

The research results:

Sebawe creed was selected in the whole research and about fiveteen problems, AL-Rady objections were divected in seven problems and non directed in twentyone problems, and non preceded in most objections.